الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

ال التسلسلي:...../2022

التسجيل:ط1

ط2

اتفاقيات كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية وتداعياتها على القضية الفلسطينية (1978-1988)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطلبة:
- عبد النور دراشي.
- امحمد يعلاوي

إشراف الدكتور:
– عبد الحليم مرجي

السنة الجامعية:2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نتقدم بأسمى آيات الشكر إلى الأستاذ الدكتور " **مرجي عبد الحليم**" الذي ساعدنا بتأطير هذا البحث منذ البداية إلى غاية إتمامه على صورته هذه، ولم يبخل علينا بالمعلومات القيمة ونشكره على جميل صبره معنا وسمو تواضعه، فله منا التقدير كله والعرفان على ما بذله من جهد في تقديم وتسديد هذا البحث.

حفظه الله، وأدامه منارة ينير دروب البحث والبحثين.

ونشكر كل أساتذة قسم التاريخ الذين كان لهم الفضل في تكويننا وتوجيهنا.

مقدّمـــة

مقدمة:

لقد شغلت القضية الفلسطينية التي تسمى اليوم بقضيه الصراع العربي الاسرائيلي المنطقة العربية والعالم منذ ظهورها إلى اليوم والتطورات فالتطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي واكبت هذه القضية منذ حرب 1967 مهدت الطريق إلى تسويه سياسيه للنزاع العربي الاسرائيلي فالحرب اقنعت الكثير من النخب السياسية العربية بان اسرائيل واقع دائم في المنطقة ثم جاءت حرب 1973 التي استطاعت ازالة وصمه العار التي لحقت بالجيوش العربية في الهزائم السابقة وظهر على إثر ذلك نشاط سياسي لفض النزاع العربي الإسرائيلي وأصبحت فكرة التسوية هدف للسياسة الامريكية حماية لمصالحها في المنطقة.

وجرت نقاشات ومباحثات بين الجانب المصري والجانب الاسرائيلي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد زيارة أنور السادات إلى إسرائيل ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي وضعت المنطقة على عتبة تاريخ جديد للصراع العربي الإسرائيلي وذلك بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد التي اصطلح عليها باتفاقية العار والخيانة ورفضت جملة وتفصيلا في الأوساط الفلسطينية فكانت الاتفاقية بمثابة اعتراف من أكبر دولة عربية بإسرائيل وإقرارها بملكية أرض فلسطين لليهود.

دوافع الدراسة:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب وهي:

1_موضوعية

- توضيح خطورة التطبيع وتداعياته على القضية الفلسطينية.
- الاطلاع على بدايات التطبيع مع الكيان الصهيوني خاصة بعد تحول بعض الحكومات العربية للهرولة نحو التطبيع معه مؤخرا.
- الوقوف على طبيعة الاتفاقية وردود الفعل منها كونها تمثل اتفاق دولي ساهم في بناء علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية أثرت على مجريات الأحداث في المنطقة.

2_ذاتية:

- الايمان بعدالة القضية الفلسطينية والوفاء لدماء الشهداء والإخلاص لإخواننا الفلسطينيين ودعمهم ونصرتهم في مساعيهم لإنهاء الاحتلال.

إشكالية الموضوع:

جاءت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وبرعاية أمريكية مثار جدل حاد وكبير على أساس تسوية الصراع سلميا بين الدول العربية وإسرائيل في إطار قرار مجلس الامن الدولي رقم 242 الذي يتمور حول الدعوة للانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة في حرب 1967، غير أن الإطار العام للتسوية في كامب دايفيد جاء غير واضح ومفصل خاصة في تعلق بتقرير المصير للشعب الفلسطيني واللاجئين لتكون الإشكالية المطروحة

ماهي أسس تسوية كامب ديفيد وتداعياتها على القضية الفلسطينية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي كالتالي:

- ما هي ظروف انعقاد اتفاقية كامب ديفيد؟
- ما هو مضمون الاتفاقية وردود الفعل منها محليا وإقليميا وعالميا ؟
- ماهي الآثار المترتبة عن إبرام الاتفاقية بالنسبة للقضية الفلسطينية ؟

منهج الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي وذلك من خلال تتبع عقد اتفاقية كامب ديفيد وتداعياتها على القضية الفلسطينية.

خطة الدراسة:

ومن أجل التعمق في الإجابة على المشكلة المطروحة وضعنا خطة بحث بدأناها بمقدمة وفصل تمهيدي وفصلين وخاتمة متبوعة بملاق تخص الموضوع.

خصصنا الفصل التمهيدي للحديث عن الحروب العربية مع الكيان الصهيوني بين (1948-1973) ومساعي التسوية في الشرق الأوسط قبل اتفاقية كامب ديفيد، كما تطرقنا لزيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس والنتائج التي ترتبت عليها.

وتضمن الفصل الأول الذي يندرج تحت عنوان اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل (1978-1979) الحديث في المبحث الأول عن توقيع اتفاقية كامب ديفيد بإبراز ظروف انعقادها ثم التطرق لأطراف الاتفاقية خاصة ما تعلق بالولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن طرفا في النزاع، ثم حيثيات توقيع الاتفاقية والنتائج المترتبة عليها، وفي المبحث الثاني وضحنا ردود الفعل على أطراف الاتفاقية مصر وإسرائيل وفلسطين كونها أرضية الصراع ثم عرنا ردود الفعل الإقليمية والدولية.

وفي الفصل الأخير من دراستنا والذي جاء بعنوان تداعيات الاتفاقية على القضية الفلسطينية من (1978إلى 1988 تعرضنا في المبحث الأول إلى التداعيات السياسية والعسكرية على القضية الفلسطينية وفي المبحث الثاني تناولنا التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على القضية الفلسطينية.

وأنهينا دراستنا بخاتمة تحوي مجموعة من الاستنتاجات التي تلخص الإجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة، كما دعمنا بحثنا بملاحق تخدم الموضوع.

مصادر ومراجع البحث:

وبغية إثراء البحث والإلمام بجميع فصوله اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع وكذا مذكرات القادة والسياسيين الذين عاشوا وشاركوا في صنع القرار والمذكرات والدراسات ونذكر منها كتاب السلام الضائع في كامب ديفيد لمحمد إبراهيم وكتاب مذكرات حرب أكتوبر 1973 وكتاب المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل عواصف الحرب وعواصف السلام لمحمد حسنين هيكل إلى غير ذلك.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا عند اعداد هذا البحث:

- كثرة تفاصيل القضية الفلسطينية وكثرة الكتاب والنقاد وتداخل الموضوع مع (الحقوق، العلوم السياسية...)
- كثرة أطراف الموضوع (مصر والدول العربية وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.
- صعوبة الحصول على المادة العلمية لأن معظمها إلكتروني.
- تأثير الموضوع المتواصل على القضية الفلسطينية إلى يومنا هذا صعب علينا تنسيق المعلومات فيما بينها.

الفصل التمهيدي

الصراع العربي مع الكيان الصهيوني

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا الراهنة المطروحة على للساحة السياسية الدولية والتي تشتمل أهم محطات الصراع العربي الإسرائيلي، منذ إعلان قيام دولة إسرائيل وإلى وقتنا الحاضر والذي انتهى بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة الوضع لحالته السابقة، واللجوء إلى إقامة مشاريع التسوية السلمية في الفترة التي تلت نشأة الكيان الصهيوني وإلقاء الضوء على الكثير من المشاريع العربية الإسرائيلية وقرارات مجلس الأمن مثل القرار 242 سنة 1967، وقرار 338 سنة 1973،

كما عملت إسرائيل بشتى الطرق والأساليب على عزل مصر من جبهة المواجهة العربية بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من قبول مصر بإعلان وقف إطلاق النار ثم سياسة هنري كيسنجر التي توجت بفك الارتباط بين الجبهتين المصرية والسورية ثم توقيع اتفاقية سناء الثانية في 1 سبتمبر 1975

أولا: الحروب العربية مع الكيان الصهيوني:

حرب 1948 :

هي أول حرب كانت للعرب بعد ولادة دولة الصهيونية، اعتبرها العرب نكبة وسماها الإسرائيليون " حرب الاستقلال "، نشبت هذه الحرب عقب الإعلان عن قيام دولة إسرائيل على ارض فلسطين يوم 15 ماي 1948 حينما قامت القوات العربية (مصر، سوريا، الاردن، لبنان، العراق) بدخول فلسطين لمنع قيام الدولة العبرية [1].

بدأت المرحلة الأولى من الحرب منذ صدور قرار التقسيم 29 نوفمبر 1947 حتى انتهاء الانتداب البريطاني ودخول الجيوش العبرية في 15 ماي 1948 ففي هذه الفترة تحمل الفلسطينيون العبء وتمكن ابناء فلسطين من الصمود وتحقيق انتصارات وانجازات هامة [2].

وفي الوقت الذي كان اليهود يحسنون أوضاعهم بالتجنيد واستيراد كميات ضخمة من الأسلحة، كانت أسلحة الفلسطينيين – في نفس الوقت – تتناقص وذخيرتهم تنفذ. و تتابع سقوط المدن فلسطينية

---

[1]- منصور الحميري: الحروب العربية الاسرائيلية، مجلة الوسط السياسي، ع 2074، 11 ماي 2008 ، م 5 جمادى الاولى 1429 ه، د ص.

[2]- محمد محسن صالح: فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط 1، مركز الاعلام العربي، مصر، 1424 ه – 2003 م، ص 293 294 .

هامة مثل طبرية في 19 أفريل وحيفا في 22 أفريل وبيسان ز صفد في 12 ماي ويافا في 14 ماي، ورغم ذلك إلا أن الفلسطينيين بشكل عام حافظوا على نحو 80 بالمئة من ارض فلسطين حتى لحظة دخول الجيش العربي، وقد تمكنت الجيوش العربية من تحقيق انتصارات ونجاحات في البداية حيث تمكن الجيش المصري من السيطرة على "خط المجدل "، " الفالوجة "، "بيت جبرين " خط أسدود وعزل المستعمرات الصهيونية في " النقب "، وتحرك الجيش الاردني ليركز فرقه في وسط فلسطين في مناطق " القدس " " رام الله " " اللد" و" الرملة "، بينما تركز الجيش العراقي في مناطق " جنين " و" نابلس " و" طول كرم " ، ويسطر الجيش السوري على " سمح " شمال شرق فلسطين، وتركز جيش الانقاذ في مناطق الجليل الاعلى شمال فلسطين، وسيطر اليهود على عكا في 17 ماي 1948 م [1].

وتمكن اليهود اثناء فرض الهدنة الاولى * في 8 – 11 جوان 1948 بقرار مجلس الامن الدولي من اعادة تنظيم قواتهم وتطويرها كما وتدريبا وتسليحا، بينما اغلق باب شراء السلاح دوليا في وجه العرب، وعندما اندلعت الجولة الثانية من لقتال في 9– 17 جويلية 1948 م تمكن اليهود من توسيع دائرة احتلاله م/ فاحتلوا خلال ثلاثة ايام مديني " اللد " في 10 جويلية و" الرملة " في 12 جويلية، كما احتلوا أجزاء من شمال ووسط فلسطين [2].

ثم بدأت الهدنة الثانية ا بقرار مجلس الأمن في 12 جويلية حيث استفاد منها اليهود في تحسين مواقعهم وتوسيع احتلالهم ووجدت القوات المصرية نفسها معزولة في "المجدل " و"أسدود " فقامت بالانسحاب منها وعقدت الهدنة مع اليهود في 24 فيفري 1949 أما القوات الأردنية التي كانت تتواجد في النقب تم تجاوزها بسهوله في حمله سريعة من قبل الصهاينة وأنشئوا ما يعرف الآن " بميناء ومدينة إيلات " في 10 مارس أما العرب فقد صمدوا في أقصى شمال فلسطين الذي تم احتلاله ما بين

---

[1]– محسن محمد الصالح: المرجع السابق ص 293 294.

*الهدنة الأولى كانت في 11 جوان 1948 م، تقدمت بريطانيا خلالها إلى مجلس الأمن بطلب وقف القتال أربعة أسابيع والتعهد بعدم إرسال محاربين ومواد حربيه إلى فلسطين خلال هذه الفترة. انظر خوله صامري: الصراع العربي الإسرائيلي حرب 1948 نموذجا، مذكره لنيل شهاده الماستر في التاريخ المعاصر، كليه العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعه محمد خيضر، 2012 ص 51 – 52.

[2]– محسن محمد الصالح: المرجع السابق، ص 294.

29 و30 أكتوبر 1948 وبذلك أكملت القوات اليهودية احتلالا لها 77 بالمئة من ارض فلسطين مقيمه عليها كيانها الصهيوني "إسرائيل" [1]

نتائج الحرب:

لقد تركت حرب فلسطين 1948 أثار عميقة على جميع الدول العربية التي شاركت بها وكانت نقطة تحول كبيره في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي حيث كانت أثار عديدة أهمها:

- خسارة الفلسطينيين: خسارة الأرض الفلسطينية والشهداء الذين ضحوا من اجل ارض فلسطين المقدسة يضاف إلى ذلك بروز مشكلة اللاجئين التي كانت من أخطر النتائج التي نتجت عن هذه الحرب.

- الدول العربية: سيطرت على الرقعة التي وصلت لها خصصت لها بقرار التقسيم الجمعية العامة 1947 وزادت مساحتها بمقدار الثلث في حين تقلصت مساحه الفلسطينيين.

- هزيمة الجيوش العربية نتيجة افتقارها الوحدة للقيادة الموحدة.

- انقسام الفلسطينيين إلى ثلاثة أجزاء: جزء في المناطق المحتلة وجزء في الضفة الغربية وقطاع غزة وجزء ثالث نزح إلى الدول العربية وبعض دول العالم الأخرى[2].

- أصبح لليهود دوله اعترفت بها الأمم المتحدة وعليه أصبح اليهود يتصرفون بمطلق الحرية في قضية الهجرة.

- احتلال الأرض من ناحية ونزوح أكثر من نصف مليون فلسطين مما خلق واقعا جديدا تمثل في المطالبة باستعادة الأرض ومشاريع إسكان اللاجئين.

أما النتائج الدولية تمثلت في:

- أصبحت المنطقة العربية من أهم مناطق التنازع بين الاتحاد السوفيتي أمريكا وذلك لمكانتها الاستراتيجية.

---

[1]- محسن محمد الصالح: المرجع السابق، ص 295.

[2]- حمد عوض حمدان: الدور المصري في حرب فلسطين 1948 مجله جامعة الاقصى، سلسله العلوم الإنسانية، م 16، ع، 2 ، 2012، ص 107.

- زادت المتغيرات الداخلية في الدول العربية حيث كثرت الثورات وظهرت حركات التحرر في العالم العربي رغم بقاء التبعية.

- خروج قضيه فلسطين من يد بريطانيا جعل بإمكان أي دوله أو منظمة عالمية أو حتى شخصية سياسية في العالم طرح مشروع لحلها.

- فقدان الدول العظمى الرؤية لتأييد العالم العربي بمساعده اليهود لسلب الفلسطينيين حقهم[1]

اسباب هزيمه العرب في حرب 1948

- ضعف الجيوش العربية وعدم اكتمال قدراتها العسكرية خاصة وان تلك الدول كانت حادثه العهد بالخروج من دائرة الاستعمار الأجنبي.

- عدم وجود قيادة عسكريه موحده لدى الجيوش العربية كما لم تكن هناك قياده موحده لها في الوقت الذي كان الصهاينة فيه تحت قياده واحده تمارس عملها بشكل منظم.

- الخلافات بين الدول العربية حول القيادة أفسد الدور الحقيقي المنتظر لتلك الجيوش [2].

- التباعد الشديد بين القرار السياسي العربي والقرار العسكري للجيوش العربية فقد كان الساسة العرب يطلقون بياناتهم وتصريحاتهم بعيدا عما تقوم به القوات العسكرية ودون حدوث تشاور يبينهما.

- وقوع العديد من الدول العربية تحت ضغط الدول الكبرى وتأثيراتها وقدراتها العسكرية[3].

- التدخلات الأجنبية التي لعبت دورا بارزا في تحقيق حلم الصهاينة في تأسيس دوله لهم على حساب الوطن العربي من خلال مؤتمر بال 1897 ووعد بلفور 1917 حيث كانا حدثين هامين في تاريخ الصهاينة [4].

حرب 1956(العدوان الثلاثي على مصر)

أحدثت حرب 1948 هزة كبيره في الواقع العربي فتوالت الانقلابات العسكرية حيث تعددت الأسباب التي جمعت أطراف العدوان فلم يكن تأميم قناة السويس السبب الوحيد للعدوان لكن هناك أسباب تعلقت بكل دوله ، فإسرائيل قابلت نجاح مفاوضات الجلاء المصرية البريطانية بتوتر شديد إذ

---

[1]- حمد عوض حمدان: المرجع السابق، ص 107 108 .

[2]- خوله صامري: المرجع السابق، ص 61.

[3]- المرجع نفسه، ص 61 – 64 .

[4]- المرجع نفسه، ص 100.

رأت انه سيؤدي إلى إزالة حاجز القوات البريطانية التي كانت ترابط على طول قناة السويس بين القوات المصرية والإسرائيلية [1]، ثم إن مصر كانت تسيطر على خليج العقبة وزادت من فعالياتها الرقابية سنه 1955 على السفن التي تدخل هذا الخليج ومنع الملاحة الإسرائيلية فيه وبذلك شلت الحركة التجارية لميناء" إيلات " نافذة الكيان الصهيوني إلى دول أسيا وشرق إفريقيا[2].

أما فرنسا من جهتها فقد كانت منزعجة من الدعم المصري للثورة الجزائرية فقد رأت في موقف مصر المؤيد في الثورة الجزائرية ومد الثوار بالسلاح والدعم المادي موقفا عدائيا لفرنسا وقد كانت فرنسا تسعى سعيا حثيثا لمد امتياز شركه قناة السويس بعد فتره انتهائها فجاء قرار التأميم قاطعا لأطماع فرنسا [3].

أما بالنسبة لإنجلترا فقد أجبرتها حكومة الثورة في مصر عن الجلاء من منطقه القناة وكذلك كان لإنجلترا مركز امتياز في مجلس إدارة القناة بعد شرائها أسهم مصر في شركه القناة من الخديوي إسماعيل[4].

كما أدت بعض الأحداث التي حدثت في بعض البلدان العربية للتوتر المواقف في المنطقة العربية كلها فمثلا قيام الملك حسين في مارس 1956 بطرد الجنرال " غلوب باشا " من منصبه كقائد الفيلق العربي في الأردن بالإضافة إلى اغتيال " الملك عبد الله " ملك الأردن في 20 مارس 1950 كما قامت الدول العربية بعقد اتفاقيه الدفاع المشترك في 13 ابريل 1950 اتبعتها عدد من اتفاقيات الدفاع الثنائية والثلاثية بين بعضها خلال سنتين 1955 1956 وسعت مصر وسوريا إلى كسر الاحتكار العربي في تصدير الأسلحة فاقد فعقدتا كل على حدى سنه 1955 صفقات أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا..

وجاء قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتامين شركه قناة السويس على سحب البنك الدولي للإنشاء والتعمير عرضه بتمويل مشروع إنشاء السد العالي وذلك تحت ضغط وتدخل الدول الغربية التي أغضبها لجوء مصر لشراء الأسلحة من المعسكر الشرقي، واتفق الكيان الإسرائيلي مع بريطانيا

---

[1]- خليل حسين: التاريخ السياسي للوطن العربي، تق: محمد المجدوب، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012، ص 481 – 488.

[2]- محسن محمد الصالح: المرجع السابق، ص 297

[3]- خليل حسين: المرجع السابق، ص 482.

[4]- المرجع نفسه، ص 482.

وفرنسا على توجيه ضربة إلى مصر تؤدي لاحتلال إسرائيلي لسيناء واحتلال بريطانيا وفرنسا لقناه السويس وقد أثبتت الخطة التي وقع عليها الأطراف الثلاثة في "سيفر" 23 أكتوبر 1956.

بدأ الكيان الإسرائيلي هجومه في 29 أكتوبر 1956 بعمليه إنزال جوي لقوات المظليين في مصر شرقي قناة السويس وحدثت معارك محدودة شرقي القناة ، ليصدر بعدها الإنذار البريطاني الفرنسي في 30 أكتوبر والذي رفضته مصر ما أوجد الذريعة التي يحتاجانها[1]، لتبدأ بريطانيا وفرنسا في 31 اكتوبر عدوانهما على مصر خصوصا المطارات والموانئ وتم تدمير جزء كبير من الطيران المصري [2].

فقررت مصر من جهتها التركيز على حماية القناة حيث تم إصدار قرار الانسحاب من قطاع غزه وسيناء والتركيز على قناة السويس وتمكن الكيان الصهيوني الإسرائيلي دون صعوبة من احتلال غزة بين 31 أكتوبر- 03 نوفمبر 1956) ومن احتلال سيناء خلال ثمانية أيام بين (29 أكتوبر -05 نوفمبر 1956).

لتصدر بعدها الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا في02 نوفمبر بوقف إطلاق النار وانسحاب قوات الغزو البريطاني الفرنسي من " بور سعيد" يوم 22 ديسمبر 1956، ثم انسحاب إسرائيل يوم 06 مارس 1957 من سيناء إلى ما وراء خط الهدنة.

من نتائج هذا العدوان:

- **بالنسبة لمصر:** انتهاز مصر الفرصة لتعلن في جانفي 1957 إلغاء اتفاقيه الجلاء التي سبق إبرامها مع انجلترا في 1945 بعد أن أخلت انجلترا ببنود الاتفاق باشتراكها في العدوان على مصر.

بالنسبة الدول المعتدية: ضمان إسرائيل بتعهد القوى الكبرى حق الملاحة البحرية في خليج العقبة وكذلك الطيران الجوي فوقها[3].

حرب 1967

كانت حرب 1967 والتي تعرف بالنكسة علامة فاصلة في تاريخ المنطقة العربية فهي الحرب التي استأسدت بها إسرائيل واحتلت أراضي ثلاث دول عربية(مصر، الأردن، سوريا) فيذهب الكثير

(1)- محسن محمد الصالح: المرجع السابق، ص 296 .

(2)- خليل حسين: المرجع السابق، ص 484.

(3)- محسن محمد الصالح: المرجع السابق، ص 298 .

إلى أن هذه الحرب كانت بسبب تزايد التوتر بين سوريا وإسرائيل حول عدة مساحات من الأراضي ومدى ارتباط ذلك في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في جويلية 1949 واستئناف المعارك حول المياه في 1964 وتزايد الدعم العسكري واللوجستي من جانب سوريا للفدائيين الفلسطينيين[1].

في الوقت ذاته أبلغ السوفييت مصر في وجود قوات إسرائيلية محتشدة على الحدود السورية حيث أسرعت القيادة السياسية المصرية في 14 ماي 1967 إعلان حالة الطوارئ و أصدر عبد الناصر الأوامر لقوات مصر للزحف على سيناء، وفي اليوم التالي طلب من السكرتير العام للأمم المتحدة إنهاء عمل قوات الطوارئ الدولية في الأرض المصرية وبعد انسحابها أخذت القوات المصرية تحتل مواقعها وبدا يسيطر على الملاحة في خليج العقبة وفي 23 ماي أصدر عبد الناصر قرار بغلق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية وأمام البضائع الإستراتيجية المتجهة إلى إسرائيل [2].

أثارت هذه التصرفات هلعا عالميا حيث تم عقد اجتماع عاجل بين ويلسون رئيس وزراء بريطانيا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية واتفقا على نصرت إسرائيل علنا وفتح خليج العقبة ولو بالقوة أمام الملاحة الإسرائيلية، وفي 30 ماي حضر " الملك الحسين " إلى القاهرة ووقع مع " الرئيس عبد الناصر" اتفاقية للدفاع المشترك لتنضم بعدها العراق في 04 جوان، وفي 05 جوان قامت إسرائيل بهجوم سريع بالطائرات فدمرت المطارات المصرية وتعطل الطيران المصري وأصبح الزحف الإسرائيلي على مصر أمنا فاجتاحت جيوش جيوشها سيناء بعد أن أصدر عبد الناصر الأوامر الانسحاب المصرية منها استغلت إسرائيل الفرصة لضرب القوات المنسحبة فانهارت بذلك الجبهة المصرية بسرعة عجيبة.

وفي أثناء المعركة قرر مجلس الأمن وقف الحرب وأعلنت الدول العربية وإسرائيل قبولها لهذا القرار غير أن إسرائيل أخذت بالزحف والاعتداء على الدول المجاورة حتى يوم 10 جوان لتسيطر بذلك على سيناء وغزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان جنوبي سوريا وفي 22 نوفمبر 1967 اتخذ

---

[1]- محمد البحتري: حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية، تق: حسن عيسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2011، ص 115 – 116.

[2]- خليل حسين: المرجع السابق، ص 488.

مجلس الأمن قرار بضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من جوان لكن إسرائيل لم تلتزم بالقرار[1].

نتيجة لهذه الهزيمة وقفت الدول العربية وقفه موحدة حيث أصدرت الدول المنتجة للبترول قرارا بوقف ضخ البترول ووقف تصديره لأمريكا وبريطانيا بالإضافة إلى قطع أغلب الدول العربية علاقاتها مع هاتين الدولتين وتعطلت قناة السويس، وقررت حكومة السودان الدخول في معاهدة الدفاع المشترك مع مصر وكما أغلقت كل المطارات والموانئ العربية في وجه المواصلات الأمريكية والبريطانية وفي الوقت نفسه استقال المشير "عبد الحكيم عامر" المسؤول عن القوات المسلحة المصرية[2].

نتائج الحرب:

- احتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين.
- احتلال إسرائيل لسيناء المصرية والجولان السوري فأصبح مجموع الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل 89359كلم^2.
- تشريد نحو 330,000 فلسطين.
- سيطرة الكيان الإسرائيلي على منابع مياه الأردن وفتح مضيق " تيران" وخليج " العقبة" للملاحة الإسرائيلية.
- تشكيل الكيان الإسرائيلي خطوط دفاعية جديدة وتوفير عمق استراتيجي يسهل دفاع عنه بشكل أفضل.
- تدمير القوات العسكرية لمصر والأردن وسوريا.
- انكشاف القيادات العربية وانعدام التنسيق فيما بينها وعدم جديتها في تحرير فلسطين.
- ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة وبروز الهوية الوطنية الفلسطينية التي قررت أن تأخذ زمام المبادرة بعد أن تبين لها مدى الضعف العربي[3].

---

[1]- احمدشلبي: مصر في حربين 1967 1973 (دراسة مقارنه لبيان أسباب الهزيمة ودعائم النصر)، مكتبه النهضة المصرية ، القاهرة، مصر، ط 2، 1975، ص 37 38 – 39.

[2]- احمدشلبي: المرجع السابق، ص 33 50 .

[3]- محسن محمد الصالح: المرجع السابق، ص 304.

حرب 1973:

لقد حاولت الأنظمة العربية استيعاب الصدمة وتوفي غضب الجماهير اجتمع الزعماء العرب لعقد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم من 29 أوت إلى 01 سبتمبر 1967 تعاهدت فيه الدول العربية البترولية لتقديم الدعم المالي للدول المتضررة من العدوان الإسرائيلي ومساعدتها في إعادة بناء قواتها المسلحة[(1)]، في الجهة المقابلة ازدادت العمليات الفدائية الفلسطينية على طول الحدود مع الأردن ولبنان فاستخدم الكيان الصهيوني أساليب الانتقام الشرسة بين المدنيين بين سنتين 1970 –1971 .

أما في مصر فقد وصل السادات إلى الحكم وبدأ بالتخطيط لتحرير سيناء مستغلا انشغال إسرائيل بمقاومه الفدائيين داخل فلسطين بحيث تمكن السادات من الاتفاق مع سورية على تخطيط محكم ودقيق للقيام بهجوم مشترك في لحظة واحدة لتحرير سيناء وغزة والجولان السوري مستبعدين بذلك الأردن ولبنان[(2)]، حيث كان الرئيسان أنور السادات وحافظ الأسد قد اجتمعا في سبتمبر 1973 وتم اتخاذ قرار الحرب.

وفي الساعة الثانية من ظهر يوم 6 أكتوبر 1973 بدأت معركة التحرير بهجوم 300طائره مصريه وسوريه ضد المواقع الإسرائيلية على طول جبهات القتال في قناة السويس والجولان واندفعت القوات المصرية لتحطيم خط الدفاع الإسرائيلي" خط بارليف" الذي كان يعتبر من أقوى واعقد خطوط الدفاع العسكرية ونجحت القوات المصرية خلال ثلاث أيام من الزحف لمسافة 13 كيلومتر على امتداد شرق قناة السويس بالرغم من هذا الانتصار المصري لجأت مصر إلى القيام بوقفة تعبوية بين9–13 أكتوبر 1973 أدت إلى هدوء نسبي على الجبهة الشرقية[(3)].

استفادت القوات الإسرائيلية منها من خلال الجسر الأمريكي الجوي الذي زودها بكميه كبيره من الأسلحة المتطور فأعاد الترتيب قواته وأخذ زمام المبادرة ألاستراتيجية وقامت مساء 15 أكتوبر بتنفيذ " القلب القوي" التي تنسب إلى الجنرال أرييل شارون[(4)]، حيث تمكنت القوات الإسرائيلية من تدمير

---

(1)– محسن محمد الصالح: المرجع السابق، ص 304 305.

(2)– طارق محمد سويدان: فلسطين التاريخ المصور، الابداع الفكري للنشر والتوزيع، الكويت، 2004، ص 310 311.

(3)– محسن محمد الصالح: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، 2012، ص 176.

(4)– محسن محمد الصالح: المرجع السابق، ص 176.

مضادات مصر الطيران [1]، لتحاصر بعدها سيناء ثم الإسماعيلية أما القوات السورية التي سيطرت على مرتفعات الجولان في بداية المعركة فقد بدأت بالانسحاب منها بعد انتشار خبر هزيمة القوات المصرية حيث بدأت بالانسحاب من مرتفعات الجولان وجعلت تترك مواقعها دون قتال فعادت إسرائيل وسيطرت عليها وإحتلت18 قرية سوريه جديدة.

وبعد ذلك تواصلت حرب الاستنزاف نحو 80 يوم(13 مارس – 31 ماي 1973) لتتوقف بعد التوقيع على اتفاقيه فصل القوات [2]، وعقدت مصر اتفاقيه فك الاشتباك مع الكيان الإسرائيلي كيف 18 جانفي 1974 نصت على انسحاب القوات الإسرائيلية من غربيي القناة إلى مسافة تبعد بين 20 إلى 30 كلم شرقي قناة السويس واحتفاظ مصر بقوات محدودة في الأراضي التي استرجعتها شرقي القناة، وفي 21 فيفري 1974كانت القوات الإسرائيلية قد انسحبت من المناطق الغربية للقناة وعقدت اتفاقية فصل القوات بين سوريا والكيان الإسرائيلي في31 ماي 1974 وبناء عليها فقد انسحبت إسرائيل من " جيب سعسع " الذي احتلته في حرب 1973[3].

نتائج حرب أكتوبر 1973

- اقتناع العالم بأن إسرائيل لم تعد سلاح الإرهاب الذي يستخدم ضد العرب ويحمي المصالح الخارجية[4].
- انهيار نظرية الأمن الإسرائيلي وتصدير أزمة الشك والتمزق وعدم الثقة من العالم إلى المجتمع الإسرائيلي.
- كانت التأييد العربي للمقاتلين ودخول سلاح النفط للمعركة دليلا قويا على قدره العرب على توحيد الجهود والتضامن وقت المحنة.
- استطاعت مصر أن تمتلك شجاعة القرار وأن تختار الوقت المناسب للمعركة.
- كان عبور القناة الساتر الترابي وبخط بارليف عملا عسكريا فريدا[5].

---

(1)- الفريق سعد الدين الشاذلي: مذكرات حرب اكتوبر 1967 1973، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1، الجزائر، 2003، ص 351

(2)- طارق محمد سويدان: المرجع السابق، ص 312

(3)- محسن محمد الصالح: المرجع نفسه ، ص 177.

(4)- احمد شلبي: المرجع السابق، ص 270.

(5)- خليل حسين: المرجع السابق، ص 501 – 502.

ثانيا: مشاريع التسوية:

عندما برزت القضية الفلسطينية في مقدمة الأحداث السياسية ارتأى رجال السياسة حلا جغرافيا وسياسيا دوله واحده في فلسطين أو تجزئتها إلى دولتين حيث يهدف الحل الأول إلى إيجاد دوله من شعبين يعيش فيها العرب مع اليهود في إطار حقوق دينيه ومدنيه موحدة وتحقق السيادة واحده ونظرا للتوتر الشديد بين الشعبين في ذلك الوقت فقد قدر العالم أنهما لن يستطيعا أن يعيشا معا ويتقاسمان السلطة أما الخيار ثاني فكانت تقسيم البلاد بين الشعبين[1].

لقد بدأ الاهتمام المصري رسميا وشعبيا بالقضية الفلسطينية يتضح بعد اندلاع الثورة الفلسطينية سنة 1936 ومنذ ذلك الحين أصبحت القضية الفلسطينية أولى القضايا العربية المفروضة على الساحة السياسية المصرية [2]، أما إسرائيل فقد كان اهتمامها ومطلبها الرئيسي يتركز في ضرورة التفاوض مع الدول العربية بصورة منفردة ولذلك ظلت ترفض فكره التفاوض مع وفد عربي موحد لأنها تعرف جيدا أن المفاوضات المنفردة تطلق منازعات بين الدول العربية وبنفس الوقت تستطيع أن تملي شروطا على كل دولة بما يكفل عزلها عن المشاركة في ميثاق الضمان الجماعي العربي[3].

كانت أولى خطوات إسرائيل في مسألة التفاوض مع كل دوله عربيه على حدي فخلال حرب 1948 قامت إسرائيل بالاتصال بجهات مصرية عديدة هدفت من خلال ذلك إلى إخراج مصر من الحرب وإبرام صلح معها فكان الاتصال الأول في روما" أوت 1948" كان بقياده " إلياهو ساسون" من وزارة الخارجية الإسرائيلية [4].

بحيث قال: " أننا لا نعني من الدول العربية غير مصر وإننا حريصون كل الحرص على إقامة العلاقات بيننا وبينها على أساس المودة والصداقة " والثاني هو الاتصال الثاني في جنيف في ديسمبر

---

[1]- هارولد ساوندرز: الجدران الأخرى سياسة عمليه السلام العربي الإسرائيلي، تر: حسن عبد الفتاح، معهد المشاريع الأمريكي للدراسة العمليات السياسية والاجتماعية، القاهرة مصر، 1985، ص 51.

[2]- نافعة حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي (من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط 2، 1986، ص 15.

[3]- ربابعه غازي: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الأوسط (1967 1987)، ط1، عمان الأردن، 1989، ص96.

[4]- هيكل محمد حسنين: مذكرات في السياسة المصرية، ج3، دار المعارف، القاهرة مصر، 1977، ص 55

من العام نفسه [1]، وبعد أن تطورت الأوضاع في فلسطين بعد حرب 1948 على ضوء المعطيات العسكرية بالمواقف والتي أصبحت في مصلحة إسرائيل اقتنعت مصر بضرورة قبول مقترحات *الكونت " بيرنادوت " وسيط الأمم المتحدة أثناء حرب 1948[2].

لقد كانت المساعي المبذولة لإيجاد تسويه للصراع تتجدد عقب كل حرب بحيث تعددت الجهات وتنوعت في المصادر التي تروج لفكره التسوية [3]، وكان الدور الذي قامت به السلطات الأجنبية في قضية نزاع الشرق الأوسط أكثر تعقيدا مما قام به أصحاب العلاقات أنفسهم كان الإتحاد السوفييتي يتظاهر بمساندة القضايا العربية ويساند الاقتراحات العربية دون تقديم أي رأي يسمح بأي تسويه[4]، وكان الدور الذي تلعبه الدول الكبرى من خارج الشرق الأوسط خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير المناخ السياسي له دور حاسم وخطير.

ويعتبر مشروع " جون فوستر دالاس" وزير خارجية أمريكا أول مشروع يأتي من خارج الأمم المتحدة، فقد صرح دالاس في 29اوت 1955 برغبة حكومته لإيجاد تسويه بين الأقطار العربية وإسرائيل [5].

ولعل تصريح "غولدا مائير" بعد حرب 1956 بحيث قالت: " لم نقم بحملة على سيناء لمحاولة اكتساب إقليم بل لقد أردنا الحصول فقط على السلام " خير دليل على رغبه إسرائيل في إيجاد تسويه سلميه للمسألة يتوافق مع طموحاتها[6].

---

[1]- هيكل محمد حسنين: المرجع السابق، ص 55.

* كانت المقترحات تقضي في ضمن منطقة النقب إلى العرب وان يعوض اليهود عن ذلك في منطقه الجليل الغربي المجاورة لبنان لكن إسرائيل ألقت بكل ثقلها معتمده على التأييد الأمريكي لإسقاط تلك المقترحات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، انظر نافع حسن، المرجع السابق، ص 2021.

[2]- نافع حسن: المرجع السابق، ص 2021.

[3]- العلوان شريف جاويد: تسويه كامب دايفيد ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، دار واسط النشر، د ت، ص 258.

[4]- كيسنجر هنري: مذكرات هنري كيسنجر، تر عاطف احمد عمران، ج 1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 5، 2005، ص 258.

[5]- العلوان شريف جاويد: المرجع السابق، ص 59.

[6]- مائيير غولدا: الحقد، تر: بهجت حيدر ورسمية أبو الهجا، دار المسية للصحافة والطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1988، ص 224.

ثم جاء روجرز الذي اقترح مبادرته الثانية في 19 جوان 1970 وجاءت في مضمونها وتوقيتها استجابة لنداء عبد الناصر الرئيس المصري في الأول من مايو 1970 والذي دعا فيه إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون بان تتقدم بمبادرة سياسية جديدة لتحقيق تسويه سلميه تقوم على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وفقا للقرار242 .

وعليه أعلن روجرز عن خطة عامة أسمائها " بالسياسة المتوازنة" التي تهدف إلى تشجيع العرب بقبول سلام دائم قائم على أساس اتفاق معقود مع مناقشة الإسرائيليين بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة عندما يكون تعاملهم الإقليمي مضمونا طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي 242[1] تمثلت اقتراحات روجرز فيما يلي:

أولا: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967 مقابل ضمانات عربية للوصول إلى التزام مبرم بالسلام.

ثانيا: إدخال تعديلات طفيفة على الحدود يتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات.

ثالثا: ضمانات أمنية تشمل شرم الشيخ وإقامة مناطق منزوعة بالسلاح في سيناء[2].

رفضت إسرائيل تلك المبادرة بينما قبلتها الدول العربية، كما تقدمت فرنسا في 16 جانفي 1969 بمقترح إجراء مداولات رباعية بشأن قضية الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة الأمريكية الإتحاد السوفيتي بريطانيا وفرنسا[3].

ثم جاءت المبادرة المصرية على يد أنور السادات عقب توليه الرئاسة بعد جمال عبد الناصر وطرح مشروع سلام في 28 ديسمبر1970 [4]وبعد يومين تلقى السادات أول رسالة من إسرائيل[5] ليبدأ السادات في إجراء سلسلة من الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة الأمريكية كان أهمها قيام

---

[1]- العلوان شريف: المرجع السابق، ص 62.

[2]- الهور منير والموسى طارق: ص 117.

[3]- كيسنجر هنري: المصدر السابق، ص 262.

[4]- الهور منير والموسى طارق: ص 124.

[5]- هيكل محمد حسنين: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل عواصف الحرب وعواصف السلام)، دار الشروق، الشروق، القاهرة، مصر، ط2، 1996، ص 185.

حافظ إسماعيل مستشار السادات للأمن القومي بزيارة رسميه للولايات المتحدة الأمريكية قابل خلالها كل من الرئيس الأمريكي نيكسون وزير الخارجية كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي.

هنا يتضح لنا أن السياسة المصرية اختلفت عما كانت عليه في عهد عبد الناصر وأصبحت تقوم على فتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبداية التحالف معها خصوصا بعد حرب 1973 بحيث أوضح كيسنجر بأن السادات يمثل أفضل فرصة لتخطي المواقف المتجمدة في الشرق الأوسط منذ إنشاء دولة إسرائيل[1] وكان هدف كيسنجر حمل مصر على المفاوضات المباشرة وجها لوجه مع إسرائيل التي كانت ترغب في ذلك وكان هدفهما هو خلع مصر من مكانها في الجدار العربي[2].

ليقوم وفي 20 أوت 1975 قام كيسنجر بجولته العاشرة في المنطقة انتهت بالتوقيع على الاتفاقية الثانية لفصل القوات المصرية الإسرائيلية في سبتمبر 1975 [3]، وقد جاءت اتفاقية سيناء الثانية لتكريس المطلب الإسرائيلي في عزل مصر عن بقية الاقطار العربية، حيث نصت المادة الأولى على أن النزاع في الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية وأن الهدف من الاتفاقية هو التوصل إلى تسوية سلمية نهائية وعادلة[4].

في حين نصت المادة الثانية على أن يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الأخر[5].

ومن هنا فإن الإتفاقية التي أبرمت سنه 1973 كانت النتيجة الثانية من تلك الحرب ومن خلال متابعة المواقف العربية لوحظ أنها اندرجت في إطار أحد المواقف الثلاثة:

1_ الموقف المؤيد للتحرك السياسي والدبلوماسي واعتباره تحقيقا لمكاسب سياسية عربيه واستثمار للإنجازات العسكرية.

---

[1]- هيكل محمد حسنين: المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، المرجع السابق، ص 188189

[2]-ربابعة غازي: المرجع السابق، ص 61.

[3]- العلوان شريف: المرجع السابق، ص82.

[4]- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، مؤسسه الدراسات الفلسطينية مركز الوثائق والدراسات، بيروت، لبنان، 1977، ص 378.

[5]- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، المرجع السابق، ص 378.

2_ الموقف المتحفظ ويرى أصحاب هذا الموقف أن المشاركة في مؤتمر جنيف لن تؤدي إلى التعجيل في إحلال السلام.

3_ الموقف الرافض وتبنت ذلك الموقف العراق وليبيا[1].

وفي الفترة الواقعة بين عامي 1975 و1977 كانت هناك اتصالات مصريه إسرائيلية مباشرة بواسطة بعض الحلفاء والأصدقاء، ونذكر من أهم تلك الاتصالات اللقاء الذي تم بين الملك" الحسن " وبين رئيس وزراء إسرائيل " إسحاق رابين " حيث طلب رابين من الملك أن ينقل رسالة إلى الرئيس السادات مفادها أن عملية السلام بين مصر وإسرائيل لم يعد سهلا الرجوع فيها، وأنه على مصر وإسرائيل أن يأخذا زمام الأمور في أيديهما وأن يصل بالعلاقات بينهما إلى الوضع الطبيعي وأن إسرائيل تقبل القيام بعمل مباشر ومشترك مع مصر وسوف تكون أكثر جرأة في تقديم شروط مقبولة لها[2].

وفي زيارة رسمية للرئيس السادات للمغرب تشاور الملك مع الرئيس على اختيار طريق التفاوض المباشر بين شخصيات مصرية وشخصيات إسرائيلية في حمايته وتحت مظلته بحيث يكون القسط من هذا اللقاء الذي سيكون في سرية كاملة هو أن يستطيع كل جانب استكشاف موقف الجانب الأخر[3].

إن جميع المبادرات وجميع الاتصالات السرية بين الجانب العربي والإسرائيلي منذ نشاه الصراع قد اثر عليه خصوصا مصر مشاكل الداخلية كبيره دفعت السادات إلى تصور أن الحل يوجد في واشنطن وأنه لكي يصل إلى هذا الحل يتعين على مصر أن تتخذ موقف المواجهة الحادة مع الإتحاد السوفيتي وأن تبدل مصر طريقة المواجهة مع إسرائيل[4].

وهكذا نرى أن السادات سيسعى إلى إيجاد تسوية لحل النزاع القائم بالمنطقة ولكن هذا الحل كان بحاجة لخطوة كبيرة فكانت هذه الخطوة هي الذهاب إلى القدس ونهايتها توقيع اتفاقية كامب ديفيد،

---

[1]- الهور منير والموسى طارق: المرجع السابق، ص 153.

[2]- هيكل محمد حسنين: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل المرجع السابق، ص 284285.

[3]- العوضي محمد سعد: حسن التهامي يفتح ملفاته من احتلال فلسطين إلى كامب ديفيد(عبد الناصر، السادات، وسكين المخابرات الأمريكية)، ط1، دار الديوان، القاهرة مصر، 1997، ص 119 .

[4]- مطر جميل وهلال على الدين: المرجع السابق، ص 120.

كل هذا لأن الحرب أنهكت الجانب المصري بصفة خاصة والجانب العربي بصفة عامة والتي أوصلت الموارد والإمكانيات إلى حدود الاستنزاف [1].

ثالثا: زيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل:

لقد كانت اتفاقية فك الارتباط الأولى الخطوة الأولى في رحلة السادات إلى القدس بعد ذلك بقرابة أربع سنوات كما كانت اتفاقيه فك الارتباط الثانية 1975 نصف الطريق إلى القدس[2]، وفي الأول من أكتوبر 1977 وبعد انتهاء المباحثات في الأمريكية السوفييتية تم التوقيع على بيان أمريكي سوفيتي مشترك حول قضية الصراع العربي الإسرائيلي تضمنت أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي يريان أن جميع المسائل العالقة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي يجب أن تحل في إطار حل شامل وعادل.

بما في ذلك المسائل الرئيسية كان انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة بعد 1967 كما كانت في زيارة السادات إلى طهران لمقابله شاه ايران" محمد رضا بهلوي" والتي أعد لها بدقة خاصة وان الشاه تسلم في نفس اليوم خطابا من " بيغن" حمل على ما يبدو أفكارا شجعت السادات على القيام بما أسماه " عملا جريئا لكسر العقدة المستعصية لأزمة الشرق الأوسط " [3].

وفي افتتاح دوره مجلس الشعب في 9 نوفمبر 1977 كان السادات قد قرر الذهاب إلى أخر شوط إلى أخر وان يتخذ قرارا مصيريا لفتح الملفات العالقة مع إسرائيل بين الدول العربية عامه ومصر خاصة لذا فقد أعلن السادات في خطابه في مجلس الشعب استعداده لزيارة الكنيست الإسرائيلي، ومناقشه الإسرائيليين في الأمور السلام بينهم [4]وهذا بحضور ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمه التحرير الفلسطينية وأمين عام جامعه الدول العربية ولعل السادات كان يريد أن يولد الانطباع في العالم العربي بأنه حصل على موافقة عرفات قبل زيارته للقدس.

---

[1]– مجلة القضية الفلسطينية في نصف قرن، دار المعارف، القاهرة، 2016، ص 221.

[2]– هيكل محمد حسنين: خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر انور السادات، ط 23، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، القاهر، مصر، 2012، ص 183.

[3]– هيكل محمد حسنين: عواصف الحرب المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، دار الشروق، القاهرة، 2010 ص 350.

[4]– مبادرة السلام للرئيس السادات – ملف وثائقي، المجلة السياسية الدولية، ع 51، 1978، ص 251.

ومهما يكن من أمر فقد رحبت إسرائيل بهذا الخطاب ووجهت للسادات دعوة رسمية لزيارتها التي حصلت بالفعل في 19 نوفمبر 1977 فألقى خطابا في الكنيست الإسرائيلي ومن ثم بدأت لأول مره مفاوضات عربيه مباشره وعلنية مع إسرائيل[1]، وكان السادات خلال وجوده في الكنيست قد أصر على أن يلقي كلمته باللغة العربية كما لو انه قصد بها جيرانه العرب [2]وفي كلمته تلك تمسك السادات بمجمل المواقف العربية ودعا إلى إبرام لسلام وتحدث عن الحقوق الفلسطينية لكنه لم يتطرق إلى ذكر منظمه تحرير الفلسطينية.

لقد أحدثت زيارة السادات إلى إسرائيل شرخا عميقا في المنظومة العربية فالنظام الإقليمي العربي تعرض إلى هزة عنيفة على مستوى العلاقات العربية مما أدى إلى اختلال التوازن الإقليمي بين الدول العربية وإسرائيل لاحقا [3]وسارعت بعض الدول العربية إلى اتخاذ موقف متصلب تجاه النظام المصري فانعقد مؤتمر طرابلس في أول ديسمبر 1977 حضره كل من الجزائر العراق اليمن الديمقراطية سوريا ومنظمه التحرير الفلسطينية وهو ما أطلق عليه فيما بعد جبهة الصمود والتحدي وألقى هذا المؤتمر الضوء على انعدام الوحدة السياسية بين أجزاء العالم العربي وكان السادات قد أعلن أنه قام بزيارته في إسرائيل من موقف قوي لأنه سئم من العجز العربي في البحث عن موقف موحد من إسرائيل [4].

ونتيجة لزيارة السادات تم الاتفاق على عقد مؤتمر القاهرة التحضيري لتسوية المسائل الإجرائية ووضع أسس التوجه إلى جنيف لوضع الحل الشامل النهائي [5].

حيث انعقد المؤتمر في 14 ديسمبر 1977 بحضور وفود تمثل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مع حضور مندوب الأمم المتحدة بصفه مراقب إضافة إلى الوفد المصري[6]، وقد فشل هذا

---

[1]- مجموعة مؤلفين، القضية الفلسطينية ص 478.

[2]- كارتر جيمي: فلسطين (سلام لا تفرقة عنصرية)، تر: عادل نجيب بشرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2008، ص 52.

[3]- عمليه الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات (1991 2001)، مركز دراسات الشرق الأوسط، ع 18 / 19، 2002 ص 15.

[4]- هلال على الدين: النظام الإقليمي العربي الجديد واحتمالات الثمانينات، عرض وتلخيص: أسامة الغزالي، حرب، المجلة السياسية الدولية، ع60، 1980، ص 102.

[5]- مؤتمر كامب ديفيد: دراسة توثيقية ص 11

[6]- العلوان شريف: المرجع السابق، ص 103.

المؤتمر فشلا ذريعا فلم تقبل أي دولة عربية أخرى الدعوة وكان الحوار بين مصر وإسرائيل جافا فقد احضر الوفد الإسرائيلي معه نموذج لمعاهده سلام من الممكن أن توقع من دولتين صديقتين في العالم وتعشان بسلام بدون معاهده ولم يكن في مسوده الإتفاقية أيه أمور عاجله تحتاج إلى حل بين البلدين كانت بينهما حروب سابقة وحددت هذه الاتفاقية الحدود والمناطق العازلة والملاحة والمسالة الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في سيناء [1].

[1]- ديان موشي: قصة حياتي، تر: الحسيني الحسيني معدى، دار الخلود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 110-111

الفصل الأول

اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل

(1978 -1979)

المبحث الأول: توقيع اتفاقية كامب ديفيد:

أولا: ظروف انعقادها

عملت إسرائيل بشتى الطرق والأساليب على عزل مصر من جبهة المواجهة العربية بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية إبتداءا من قبول مصر بإعلان وقت إطلاق النار ثم سياسة هنري كيسنجر التي توجت بفك الارتباط بين الجبهتين المصرية والسورية، ففي جانفي وماي على التوالي تم توقيع اتفاقية سيناء الثانية، ومن جهة أخرى نجد سياسة الانفتاح في الاقتصاد المصري وتوجه مصر نحو الرأسمالية الغربية، فكانت نهاية كل هذا بزيارة السادات إلى إسرائيل في 19 سبتمبر 1977، وبداية المفاوضات وتوقيع اتفاقية " كامب ديفيد "

وللعلم فإنه هناك ظروف إقليمية ومحلية ساهمت في توقيع الاتفاقية تحت الرعاية الأمريكية[1].

الظروف الإقليمية:

بعد نكسة جوان 1967 واحتلال إسرائيل للأراضي العربية، أصبحت أكثر تعنتا وابتعادا عن الالتزام في القرارات الدولية خصوصا القرار رقم242 القاضي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة[2]، ومن هنا بدا الصراع العربي الإسرائيلي في ظروف جديدة أكثر حدة وعمق وذلك جمله من الأسباب أهمها:

1-ضعف مستوى الضغط الدولي على إسرائيل رغم ارتكبها العدوان على الدول العربية وخرقها لمواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولي[3].

2- الفرق الواضح بين حجم الدعم الذي يقدمه الغرب لإسرائيل وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وبين الدعم التي تحصل عليه الدول العربية.

---

[1]- نوال عليليش، فاطمة عليان:اهم مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي (1978 – 2002)، تخصص تاريخ وجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الادب والعلوم الإنسانية، بوزريعة – الجزائر 2007 – 2008، ص 17 .

[2]- حسين السيد حسين: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي، مجلة الدراسات التاريخية، ع 117 118، كلية العلوم السياسية، 2012، ص 450.

[3]- حسين السيد حسن: المرجع السابق، ص 450.

فقره مجلس الامن242 لم توافق عليه الدول العربية في البداية لكونه ينص على الاعتراف بإسرائيل، إلا أن جمال عبد الناصر والملك الحسين وافقا على القرار وقبلا به كأساس للتفاوض بواسطة الأمم المتحدة، إلا أن الرفض الإسرائيلي الانسحاب الكامل وعدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني قد أدى إلى توقف المفاوضات وقيام مصر بحرب استنزاف استمرت خلال عامين 1969-1970.

ولكن انتقال الأوضاع العربية من سيء إلى أسوأ بسبب الصدامات الدامية بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني في نهاية 1970، ثم وفاة جمال عبد الناصر الذي شكل غيابه فراغا سياسيا كبيرا للوطن العربي، إضافة إلى ذلك انكفاء البلدان العربية على نفسها وانشغال كل بلد بشؤونه، وعلى خلفية الوضع الإقليمي الرافض لإسرائيل للتسوية الشاملة في ظل الانفراج الدولي، وبوادر التقارب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لم يعد تحقيق تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة لهذه الأخيرة شغلها الشاغل بقدر ما كانت تسعى لتجميد الوضع السياسي في المنطقة لدفع العرب للاقتناع بمسألتين:

1- انه يستحيل مع مرور الوقت استعاده الأراضي العربية المحتلة في ظل ازدياد قوه الردع الإسرائيلي.

2- ضرورة تحول العرب جميعا شطر الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الدولة الوحيدة التي يمكن من خلالها الحصول على تنازلات إسرائيلية[1].

أدى هذا الوضع الدولي والإقليمي لأنور السادات إلى الاكتفاء بمصر والتوجه نحو سياسة الخلاص الفردي لكي يبتعد بمصر عن المتاعب والأعباء المترتبة عليها بسبب الصراع مع إسرائيل، فقام كيسنجر بزيارة مصر في 20اوت 1975 وقد أحدثت هذه الزيارة تحولا رئيسيا في سياسة مصر الخارجية بحيث قال السادات عنها: " استغرقت الجلسة الأولى فيها ثلاث ساعات بعد الساعة الأولى شعرت أنني أمام عقلية جديدة وأسلوب جديد في السياسة وأني أرى لأول مرة وجه أمريكا الحقيقي " .

وبهذه الزيارة عادت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وبدأ التفاوض المباشر بينهما وتوجت زيارته في النهاية بإعادة فتح قناة السويس والسماح للبضائع الإسرائيلية للمرور والاعتراف بعدم اللجوء للقوة وإنهاء الخلافات القائمة، وفي سنة 1976 طرح " مشروع كارتر"

[1]-حسين السيد حسن: المرجع السابق، ص 450.

للتسوية الذي أكد فيه أن الشروط المسبقة للسلام الدائم هو اعتراف جيران إسرائيل بها بالإضافة إلى الاعتراف بحدود ثابتة لإسرائيل (حدود1969) وإعطاء اللاجئين الفلسطينيين وطنا تحت الإدارة الأردنية شرط اعتراف الفلسطينيين بالدولة الإسرائيلية[1].

تلقى أنور السادات أول رسالة من إسرائيل يوم 30 سبتمبر 1970 بعد أقل من يومين من رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وكان حامل الرسالة هو رئيس وزراء رومانيا الذي جاء إلى القاهرة للمشاركة في تشييع جنازة عبد الناصر تعرض فيه استعداد " بيجن" للقاء الرئيس السادات في أي مكان يختاره، وقال إنه يشعر بعد لقاء بينه وبيجن أن رئيس وزراء إسرائيل الجديد رغب في دخول التاريخ كرجل سلام وأنه من جانبه كصديق ينصح بانتهاز الفرصة.

ثم قام "بيجن" ببعث رسالة أخرى إلى السادات تحمل نفس المعنى عن طريق الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية وعن طريق محمد رضا بهلوي ملك إيران[2].

كان الرئيس السادات لا يزال يفكر في الطريقة التي يدفع بها الأمور خصوصا وقد كان في ذهنه على الدوام أن يتجنب فكرة مؤتمر جنيف، وألا يترك نفسه رخصة ما سماه مزايدات السوريين والفلسطينيين فقرر أن يقوم بزيارة إلى رومانيا يسأل فيها الرئيس" تشاو سيسكو" وقد تم اللقاء بينهما في30 أكتوبر1977، وسأله عن " بيجن " هل هو رجل سلام أم لا ؟ فأجاب بالإيجاب، ثم سأله هل " بيجن" يحمل ويمتلك القوة إلى الاتفاق والالتزام بتنفيذه ؟ فكان رده أيضا بالإيجاب ثم مر السادات في طريق عودته من رومانيا بطهران والتقى السيد" أسد الله علم " رئيس الديوان الإمبراطوري الذي تسلم في نفس اليوم خطابا من " بيجن " فإنه من جانبه أيضا قد شجع الرئيس السادات على ما أسماه عملا جريئا يكسر العقدة المستعصية لأزمة الشرق الأوسط.

عندما توجه الرئيس لإلقاء خطابه بمناسبة استفتاء الدورة البرلمانية الجديدة 9 اكتوبر 1977 فكانت أفكاره موزعة للاقتناع بفكرة لقاء القدس وبين اعتراض ما جاء من كارتر بعدم الموافقة عليه كان الرئيس السادات يريد لخطابه أن يخطب بأكثر تأثير ممكن، فقد دعي لحضور أكثر من 80 مراسل أجنبي في مصر وحرص أن يكون السيد عرفات واحد من المدعوين فبدأ يلقي خطابه ثم وصل إلى النقطة التي قال فيها أنه مستعد للذهاب إلى أي مكان في العالم بحثا عن السلام حتى ولو كان هذا

---

[1]- نوال عليليش، فاطمة عليان: المرجع السابق، ص 18.

[2]- محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل المرجع السابق، ص 340341.

المكان هو القدس أو الكنيست نفسه، الأمر الذي رفضه " إسماعيل فهمي فقال: " أن الخطاب يحتاج إلى توضيحات "، وعقب خروجه من المجلس اتصل برؤساء تحرير الصحف يصدر إليهم تعليماتهم في عدم إبراز هذا الجزء من الخطاب[1].

لأنه كان يرى أن زيارة القدس لابد وأن تلزمه بكثير من التنازلات، فقد اقترح عليه تأجيل مبادرته إلى ما بعد مؤتمر جنيف في حالة الفشل في الوصول إلى حل مرضي بالنسبة إلى أطراف القضية[2].

أما ياسر عرفات فقد كان في حالة غضب شديدة وكان تعليقه " أن الرجل ألبسني العمامة وأنا جالس أمامه "، وخرج من المجلس مباشرة إلى الطائرة لمغادرة القاهرة حتى لا يلحق به شيء من أثر التساقط الذي ستحدثه قنبلة السادات.

وقال السادات أنه لا يزال لا يريد أن يجعل المبادرة مقدمة لتسوية مصرية إسرائيلية وإنما يريد أن يجعلها هجوم عربي، ومن هنا فإنه سوف يذهب إلى دمشق ويقابل الرئيس الأسد ويقنعه بأن يسمح له عندما يذهب إلى القدس بأن يتحدث باسم مصر وسوريا.

ووصل السادات إلى دمشق 17 نوفمبر 1977 والتقى بالرئيس الأسد وعرض عليه فكرته إلا أن الرئيس الأسد رفض ذلك وقال له أن هذه الخطوة هي استهتار وخفة وأن مبادرتك سوف تهدم السلام بدل أن تبنيه فالاتفاق ثنائي بين مصر وإسرائيل شيء والسلام الحقيقي شيء أخر.

و الصلح إما أن يكون شاملا أو لا يكون أبدا ونحن في سوريا فرضنا شروطا تتعلق بمساهمتنا في مؤتمر جنيف، ولم نكن نريد أن نقاطع المؤتمر ولكن أردنا أن نضمن الحد الأدنى من الحقوق العربية قبل أن نبدأ المحادثات فهل من الطبيعي أن تذهب أنت إلى القدس بلا شروط مسبقة ؟ ، فمصر كانت تهدف إلى كسب ثقة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ومن جهة أخرى كانت تسعى إلى التعبير عن رغبتها الدخول إلى حلف إستراتيجي أمريكي مصري إسرائيلي في الشرق الأوسط لكن هذا

---

[1]- محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص 345 359360.

[2]- شامل أباظة: الوجه الأخر لاتفاق كامب ديفيد، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة – مصر، 2010، ص53.

يتطلب معاهدة صلح بين مصر واسرائيل، فجاء إعلان السادات عن رغبته في زيارة إسرائيل والخطاب أمام الكنيست في 19 جوان 1977 وهذا ما مهد الطريق إلى كامب دايفيد [1].

الظروف المصرية المحلية:

بعد وفاة عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970 اعتلى السادات كرسي الحكم بعد استفتاء 15 أكتوبر 1970 فأصبح رئيس لجمهورية مصر العربية وقام بتنفيذ سلسلة من السياسات خلقت قطيعة مع العهد الناصري ونهجه القومي التحرري، وغيرت التوجه السياسي العام لمصر ودورها الرائد في المحيط العربي والدولي.

وقد كان على رأس تلك السياسات ما عرف الانفراد بسياسة " الانفراج " على جميع المستويات كما استطاع السادات إزاحة العناصر المعارضة له في السلطة وتقديمهم إلى المحاكمة بتهمه الخيانة العظمى دون أن يؤجج نار المقاومة الشعبية، فعمل على تجسيد وتجميد حركتيها بمختلف الشعارات لجذب من يتمكن من التخلص منهم ومن بين هذه الشعارات التي رفعها(الديمقراطية الشرعية الدستورية– سيادة القانون.....).

كانت بداية الارتداد المصري عن الصف العربي والإسلامي من خلال مواقف السادات المتعددة والتدريجية بنسبة امتصاص ردود الفعل فقد أعلن سنة 1970 مشروعه الذي يتضمن دعوة انسحاب إسرائيل من كل شبر من الأراضي العربية المحتلة، في مقابل اعتراف مصر بإسرائيل كدولة مستقلة ضمن حدودها القائمة سنه 1967 كما قدم مبادرة عرفت باسم السادات في سنة 1971 والتي حاول فيها الإعلان عن السلام وأبدى استعداده عن وقف إطلاق النار مع انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية من جزيرة سيناء[2].

وفي الوقت نفسه ازداد تهجم السادات على الإتحاد السوفيتي ومنهجه حيث قام بطرد الجنرال السوفييتي عام 1982[3].

أما على الصعيد العربي فقد سيطر اليمين العربي على الساحة العربية منذ جوان 1967 فالتقارب السعودي المصري منذ تولي السادات الحكم دفع مصر إلى التصالح مع كيان الصهيوني

---

[1]– محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص 365.

[2]– نوال عليليش، فاطمة عليان: المرجع السابق، ص 18.

[3]– المرجع نفسه، ص 20.

بطريقة غير مباشرة بتشجيعها على طرد الجنرال السوفيتي وإلغاء معاهدة الصداقة المصرية السوفييتية سنة1976 بحكم مركزها الديني المعادي للسوفييت.

فهذه السياسة تنم عن رغبته في التوصل إلى صلح منفرد مع إسرائيل والعمل على خلق مناخ سياسي على المستوى الداخلي والدولي لتسير في ركب الولايات المتحدة الأمريكية لتجد له الحل في صراعه مع إسرائيل بأي ثمن [1].

ثانيا: اطراف اتفاقيه كامب ديفيد 1978و بنودها:

أطرافها:

الطرف المصري: يعتبر الطرف الرئيسي في الإتفاقية ممثلا في الرئيس " أنور السادات " الذي أعرب منذ البداية عن رغبته في السلام وعن عزمه على إبرام صلح منفرد مع إسرائيل.

الطرف الإسرائيلي: ممثلا في رئيس الوزراء الإسرائيلي " منا حيم بيغن " ففي 16 في ديسمبر 1978 أجرى لقاء مع الرئيس الأمريكي " جيمي كارتر" حينما أعلمه أن بيغين مستعد للانسحاب من سيناء والقبول بالحكم الذاتي للفلسطينيين مقابل معاهدة السلام تبرم مع مصر.

الطرف الأمريكي: ممثلا في الرئيس " جيمي كارتر" الذي كانت له مساعي من إطلاق عمليه السلام بين الدول العربية وإسرائيل وذلك من أجل تقييد وعزل الإتحاد السوفييتي في إطار الحرب الباردة وهي أهم مسعى وكذلك حماية حليفتها إسرائيل[2].

بنود الإتفاقية:

لقد تضمنت الإتفاقية مقدمة عن السلام وضروراته وشروطه، والتصور الذي تم التوصل إليه للسلام في الشرق الأوسط وضرورة إبرام مفاوضات بين إسرائيل من جهة ومصر وفلسطين والأردن من جهة أخرى كما تم التوقيع على اتفاقيات سرية في التعاون بين الدول الثلاثة الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل[3].

---

[1]- حسين السيد حسين: المرجع السابق، ص 452.

[2]- قصي احمد حسن حامد: دور الولايات المتحدة الأمريكية في احداث تحوله الديمقراطي في فلسطين(ولاية جورج بوش الأب 20012006)، أطروحة مقدمة لنيل درجة ماستر في التاريخ ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، ص 29.

[3]- سلمى عدنان محمد وآخرون: اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وموقف دول الخليج العربي منها، مجلة المستنصرية لدراسات العربية والدولية، ع 37، 19751982 ص 173174.

وتقول الباحثة فاتن عوض صاحبة أول رسالة جامعية عن اتفاقية كامب ديفيد والتي أمكنها الاطلاع على الوثائق المصرية العسكرية فضلا عن الوثائق الأمريكية والإسرائيلية التي أجابت عن بعض الأسئلة التي لم تكن لها إجابة وهي أن هناك بنود سرية لاتفاقية كامب ديفيد وهي [1].

1- التزام السادات بموجب الاتفاقية الأولى التي وقعها مع بيغن في عدم اشتراك مصر في أي حرب يمكن أن تنشب بين إسرائيل ودولة عربية.

2- اتفق الجانبان على تبادل وجهات النظر السياسية والعسكرية ومتابعة المفاوضات حول قيام تعاون عسكري، أما الإتفاقية الثانية فقد وقعت بين الرئيسين " السادات" و" كارتر" وتنص على إرسال 5000 فني عسكري أمريكي إلى مصر للعمل بقواتها المسلحة كما التزمت واشنطن بحماية حكم السادات وفقا للاتفاقية الثالثة الموقعة بين أمريكا وإسرائيل واتفق الطرفان المصري الإسرائيلي على متابعة المباحثات لتوقيع معاهده الدفاع المشترك

3- التزم السادات بمساعدة إسرائيل بالكشف عن قواعد المقاومة الفلسطينية وتبادل المعلومات الأمنية بين المخابرات المصرية والإسرائيلية.

4- حسمت كامب ديفيد قضية" أم الرشراش المصرية " بالاعتراف الكامل والموثق بأن " إيلات" إسرائيلية

5- لم تناقش الإتفاقية قضية الأسرى المصريين الذين قتلتهم إسرائيل سنه 1967حيث فرضت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عدم إثارة مثل هذه القضايا لعدم تعكير جو السلام وفقا للعلاقات الواعدة بين البلدين.

6-تجميد " الماده08 " الخاصة بالتعويضات عن استغلال نفط سيناء لصالح إسرائيل لمده ستة سنوات بل قام السادات بضمان حصة إسرائيل من البترول المصري[2].

7- أن مصر لا تستطيع إلغاء كامب ديفيد وخرق معاهده السلام أو التعديل عليها وإلا تدخلت الولايات المتحدة لمنعها كضمانة عن المعاهدة ولأمن إسرائيل.

8- امتناع إسرائيل عن التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي[3].

---

[1]- https: //elmarsad.org/AR/اتفاقية كامب ديفيد 37عاما من السلام

[2]- حسين السيد حسين: المرجع السابق، ص 461.

[3]- المرجع نفسه، ص 461.

ثلثا: التوقيع على الاتفاقية ونتائجها

1- التوقيع على الاتفاقية

دعى السادات بيجن لزيارة مصر سنة 1977 وعقد مؤتمر القمة في الإسماعيلية وبعد هذا الاجتماع بشهر واحد اجتمعت اللجنة السياسية لوزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في القدس، وفي أثناء انعقاد اللجنة شرعت إسرائيل في بناء مستوطنات جديدة في سيناء لاستخدامها كورقة مساومة على مصر، بحيث لم يكن بيجن مستعدا لقبول تنازلات [1] وقال وزير الخارجية الإسرائيلي " موشي دايان " أنه من الأفضل لإسرائيل أن تفشل مبادرة السلام على أن تفقد إسرائيل مقومات أمنها[2].

عرض الإسرائيليون على مصر ترك قطاع غزة للإدارة المصرية مقابل تعهد بعدم اتخاذها منطلقا للأعمال الفدائية، وكان هدفهم من ذلك عدم إثارة موضوع الضفة الغربية، شعر السادات أن الإسرائيليين يماطلون ألقى خطاب في جويلية 1978 قال فيه بأن بيجن يرفض إعادة الأراضي التي سرقها إلا إذا استولى على جزء منها كما يفعل لصوص الماشية في مصر، استشار السادات الحزب الوطني الديمقراطي الذي تولى رئاسته وزادت قبضتها العنيفة على القوة المعارضة لتوجهاته ثم لجأ إلى الاستفتاء الشعبي على شخصه، ترددت مصر بين المضي في المبادرة أو رفضها، ولكن تدخل الرئيس الأمريكي " كارتر " حيث دعى السادات وبيجين إلى اجتماعات في كامب ديفيد[3].

وصل الوفدان المصري والإسرائيلي إلى كامب ديفيد في 5 سبتمبر 1978 وقد ذهب وهو يردد مشروع قرار مجلس الأمن" 242 " كأساس للحل، أما كارتر والإسرائيليون فكانوا مقتنعين بأن السادات لن يوافق على أي وجود إسرائيلي في سيناء.

كانت الترتيبات التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية هي أن يتم التفاوض مع كل وفد على حدى بحيث لا يجتمع الوفد المصري مع الوفد الإسرائيلي منعا المشاحنات من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية التي أعاقت التوصل إلى اتفاق في الاجتماعات الوزارية السابقة التي استغرقت الفترة من جانفي إلى سبتمبر 1978، أما الرئيسان فكان الرئيس " كارتر" يجتمع بكل منهما على حدى وأحيانا

---

[1]-خليل حسين: المرجع السابق، ص 503.

[2]- شوقي ابراهيم: دايان يعترف، دار التعاون للطبع والنشر، مركز الدراسات الصحفية، القاهرة ، مصر، ص 355.

[3]- خليل حسين: المرجع السابق، ص 504.

معهما معا ، أما المفاوضات فكانت تعقد في كوخ كبير ويرأس كل جانب فيها وزير الخارجية فكان" فانس " يرأس الوفد الأمريكي و" محمد إبراهيم كامل " يرأس الوفد المصري ثم يجتمع بعد ذلك فانس مع الوفد الإسرائيلي برئاسة " دايان " .

كانت المباحثات المصرية الأمريكية تبدأ ببيان من وزيري الخارجية ثم يبدأ تبادل وجهات النظر حول المسائل الواردة في جدول الأعمال [1]وقال وزير الخارجية الأمريكي أنه لا يوجد أي أساس قانوني أو شرعي لبقاء المستوطنات في سيناء، كما أن مقتضيات أمن إسرائيل تتطلب ذلك وأضاف " ديان " أن " وايزمن " له استعداد أكثر من " بيجن " لتسويه قضية المستوطنات إذ ستشعر إسرائيل بحاجتها الضرورية لهذه المستوطنات لاعتبارات أمنية، حيث أن وجودها يساعد على الحد بنسبة كبيرة من أعمال الإرهاب والتطرف التي تتعرض لها [2]

وتكلم وزير الخارجية الأمريكي وقال إنه يود بعض الأفكار التوفيقية وهي أن يؤخذ مشروع الحكم الذاتي الإسرائيلي أساسا للتسوية، وانأ تقوم مصر وإسرائيل والأردن والفلسطينيون بالمشاركة في أعمال الفترة الانتقالية وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستحاول التفاهم مع إسرائيل على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة بعد نهاية الفترة الانتقالية[3].

رفض " بيجن " في البدء الموافقة على أي حد من حق إسرائيل بإنشاء المستوطنات ولكنه في النهاية وافق على أن يكتب رسالة إلى كارتر يعلن فيها أن إسرائيل تنشئ مستوطنات جديدة خلال فترة المفاوضات ولكن تم إعداد تصور من أجل جولتين في المفاوضات، الأولى: بين مصر وإسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام خلال ثلاثة أشهر والثانية: من أجل الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة دون تحديد مهلة زمنية، وأوضحت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجميد المستوطنات سوف يستمر طيلة المفاوضات المقترحة حول الحكم الذاتي الفلسطيني بينما أعلنت إسرائيل أنه فقط في 3 أشهر التي تجري فيها المفاوضات حول معاهدة السلام المصرية، فكتب " بيجن " رسالة إلى " كارتر" قال فيها أنه " لن تنشأ أي مستعمرة خلال فترة المفاوضات للتوصل مع مصر إلى اتفاقية سلام".

---

[1]- سيدني بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعمليه السلام، تر: الياس فرحات، ط1، دار الحرف العربي، بيروت لبنان، 1996، ص 365.

[2]- محمد ابراهيم كامل: السلام الضائع في كامب ديفيد، القاهرة مصر، 508.

[3]- المرجع نفسه، 509.

وهنا ظهرت قضية أخرى وهي القدس فمعظم دول العالم تقريبا رفضت الاعتراف بقرار إسرائيل بعد حرب 1967 بضم القدس الشرقية والإعلان على أن المدينة الموحدة هي عاصمة إسرائيل، ونتيجة لذلك أبقت شعاراتها في تل أبيب وأعلن" بيجن " في كامب ديفيد أنه سينقل مكتبه إلى القدس الشرقية بعدما فشلت مفاوضات كامب ديفيد حول هذه المسالة واقترح الوفد الأمريكي إصدار رسالة منه تقر أن ضم القدس الشرقية غير شرعي[1].

وقال دايان: " لو علمت إسرائيل بأن الولايات المتحدة الأمريكية صممت أن تعلن موقفا حول القدس لما حضرت إلى كامب ديفيد " ، وقال بيجين " إذا كتبت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الرسالة المقترحة فسوف نحزم حقائبنا ونعود إلى الوطن دون أي كلمة "[2].

وإزاء التعنت الإسرائيلي وموقف كارتر المؤيد له أعلن السادات بمرافقيه أنه قرر الانسحاب من مؤتمر كامب ديفيد ونصحه " فانس " بالالتقاء مع كارتر وفعلا حضر كارتر لمقابلة السادات واختليا لوحدهما مدة نصف ساعة، وخرج كارتر بعدها والتحق السادات بالوفد المصري ليقول لهم " سأوقع على أي شيء يقترحه الرئيس الأمريكي دون أن أقرئه"، حاول وزير الخارجية " محمد كامل " إقناع السادات بعدم قبول المشروع الأمريكي الذي هو مشروع إسرائيل ولكن عبثا مما اضطره الأخير إلى الطلب من السادات قبول استقالته فقبلها، وطلب منه تأجيل إعلانها لحين عودتهم إلى القاهرة [3].

وفي 17 سبتمبر 1978 وقع الرئيس " أنور السادات " ورئيس وزراء إسرائيل " مناحيم بيجن " اتفاقية كامب ديفيد التي وقفا فيها على التفاوض بحسن نية بهدف عقد معاهدة السلام خلال ثلاثة أشهر[4] وقد أسقطت الإشارة إلى القدس نهائيا في الإتفاقية، ونتج عن ذلك تبادل الرسائل بين الأطراف الثلاثة

- كتب السادات إلى كارتر خطابا مضمونه أن القدس العربية الجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية.

- ورد كارتر على السادات بأنه تلقى خطابه وأنه سيبعث بصورة منه إلى بيجن وأكد على موقف أمريكا المعلن بخصوص القدس.

---

[1]- سيدني بيلي: المرجع السابق، 365366.

[2]- المرجع نفسه، 366.

[3]- منير الحمش، المرجع السابق، ص 207.

[4]- جوزيف الخوري طوق: الاتفاقيات العربية الإسرائيلية (اتفاق كامب ديفيد (، ج2، ط1، دار نوبليس، بيروت لبنان، 1995 2002، ص 23.

– رد كارتر على بيجين بأنه سيرسل صورة من خطابه إلى السادات ومن الواضح أن هذه الخطابات لا تؤكد سوى الموقف الإسرائيلي من القدس[1].

وبعد يومين توجه " فانس " إلى الأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا للسعي إلى كسب تأييد هذه الدول للاتفاقات[2].

2–نتائج اتفاقية كامب ديفيد.

- أول معاهدة السلام تبرمها إسرائيل مع دول عربية منفردة.
- اعتراف مصر بإسرائيل وإنهاء حالة الحرب بينهما.
- تدشين العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفارات بين البلدين.
- تحييد مصر أكبر دولة عربية في الصراع العربي الإسرائيلي[3].
- انسحاب الكيان الصهيوني من سيناء وهو الانسحاب الذي اكتمل عسكريا سنة 1982.
- عزل مصر عربيا وقطع أكثر الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية معها اتخاذ قرار لنقل مقر الجامعة العربية من مصر حتى تلغى الإتفاقية[4].
- تصفية القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لصالح اسرائيل[5].
- موافقة مصر على إقامة علاقات سلام دائم وتطبيع العلاقات سياسيا واقتصاديا وثقافيا مع الكيان الصهيوني.
- تعاظم دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة على حساب الاتحاد السوفيتي الذي استبعد عن عملية السلام المنفردة بين مصر وإسرائيل والذي كان قد شارك في التأسيس لها باشتراكه في مؤتمر جنيف 1973[6].

---

[1]– منير الحمش: المرجع السابق، ص 208.

[2]– المرجع نفسه، ص 208.

[3]– مجدي حمادة: الصراع العربي الإسرائيلي (الأصول والمستقبل)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2013، ص 119120.

[4]– عبد العزيز مصطفى كامل: المرجع السابق، ص 79.

[5]– جمال عبد الهادي: المرجع السابق، ص107.

[6]– عبد العزيز مصطفى كامل: المرجع السابق، ص 80.

المبحث الثاني: المواقف العربية والدولية من اتفاقية كامب ديفيد

أثارت اتفاقية كامب ديفيد المبرمة بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية أفعال متباينة وذلك من خلال النتائج التي توصلت إليها جهود السلام، حيث اختلفت حدة التعبير عن معارضتها بين انتقادات جادة من جانب مجموعة الرفض مواقف متحفظة إلى جانب ذلك عبرت بعض الدول عن مواقفها المحايدة.

وعليه فإن هذه المواقف أضافت تعقيدا عاما سواء على الصراع العربي الإسرائيلي أو خاصا على مستوى القضية الفلسطينية وهو كالتالي:

أولا: ردود الفعل المحلية:

1- **مصر:** بعد عودة أنور السادات إلى القاهرة تم ترتيب استقبال حار (مدبر) له كان موقف الوزراء في مصر سلبيا اتجاه الاتفاقية [1].

ففي مصر استقال وزير الخارجية " محمد إبراهيم كامل" لمعارضته الإتفاقية وسماها بمذبحة التنازلات وكتب مقال كامل في كتابه " السلام الضائع اتفاقية كامب ديفيد " وقال: " ما قبل به السادات بعيدا جدا عن السلام العادل "، وانتقدها لكونها لم تشر بصراحة إلى انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة والضفة الغربية لعدم تضمينها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[2].

أما " مراد غالب " وزير خارجية مصر وخبير الشؤون السوفيتية رفض زيارة السادات القدس، كما قام برفض الإتفاقية مؤكدا أنه حتى لو أن السوفييت أعطوا لأنور السادات ما يريد لكان أيضا فعل نفس النتيجة، أما " محمد صلاح الدين " وزير خارجية مصر وهو يعتبر عميد وزراءها حيث يرى أن كامب ديفيد هي إذعانا للنفوذ الأمريكي الذي يسيطر عليه اللوبي الصهيوني ولهذا كانت النتيجة مؤسفة بسبب التنازلات.

---

[1]- بطرس غالي: المصدر السابق، 162.

[2]- أميرة إسماعيل العبيدي: مؤتمر كامب ديفيد وأثره على القضية الفلسطينية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2011، ص 548.

كما صرح " إسماعيل فهمي " رئيس وزراء مصر محللا المعاهدة فقال: " يجب أن نُعرِف اتفاقية كامب ديفيد ليست فيها تقرير مصير... ليس فيها منظمة التحرير.... ليس فيها الدولة الفلسطينية...إن كامب ديفيد مخدر خدر الأعصاب بالكامل لكي تخنق الانتفاضة الفلسطينية [1].

ولكسب تأييد الوزراء قام "بطرس غالي" بتظليل أعضاء المجلس الشعبي المصري من خلال إبلاغهم:

- أن الإتفاقية لم تتضمن أي بنود سرية.
- أن مصر ستستعيد سيناء كاملة.
- أنه تم تجميد الاستيطان طوال فترة المفاوضات.
- أن القدس جزء من الضفة الغربية [2].

كما قيد السادات التجربة الحزبية في مصر من أجل حشد أكبر تأييد لمواقفه السياسية، فلم يسمح بقيام أحزاب تعارض برنامجه السياسي واشترط عند تأسيس أي حزب ألا يكون أحد مؤسسيه ممن يعترضون على المعاهدة [3].

وعليه فقط كان موقف المنظمات الإسلامية والاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات والنقابات المهنية، خاصة نقابات المهندسين والأطباء موقفا رافضا لكل ما يحدث على الساحة، واستنكروا مباحثات الاستسلام كما سموها[4].

2- الأطراف المؤيدة للاتفاقية.

ظهر تأييد لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية من قبل الطبقة الحاكمة، كما وافق مجلس الشعب من خلال الاستفتاء الشعبي للاتفاقية الذي طرحه السادات في 19 ابريل 1979 وكانت نتيجة الموافقة 99,95 بالمئة [5]، فكان من الواضح أن نسبة الموافقة على الاستفتاء غير دقيقة

---

[1]- محمود فوزي: كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة – مصر، د ت، ص 12 – 14 – 16

[2]- بطرس غالي: المصدر السابق، ص 163.

[3]- زياد الخضر العبد المطر: مرجع سابق، ص 86.

[4]- جمال عبد الهادي ومحمد مسعود: المرجع السابق، ص 111.

[5]- زياد الخضر العبد المطر: المرجع السابق، ص 88.

وذلك لأن عددا من الأحزاب والهيئات المصرية رفضت تلك المعاهدة حتى أن أعضاء الوفد المرافق للسادات إلى كامب ديفيد أبدى تحفظه على بنود الإتفاقية [1].

اغتيال السادات:

تعرض الرئيس المصري " أنور السادات " في 06 أكتوبر 1981 لعملية اغتيال أثناء احتفالات الجيش المصري بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر[2] وذلك قبل 7 أشهر من تنفيذ المرحلة الأخيرة لانسحاب إسرائيل من سيناء، وقد اغتيل السادات على حسب قول الصحافة المصرية على أيدي إسلاميين متطرفين في الجيش المصري[3].

وبحلول عام 1982 جمدت مصر مفاوضاتها مع إسرائيل حول الشق الفلسطيني والحكم الذاتي الوارد في اتفاقية كامب ديفيد حيث كان لكل من مصر وإسرائيل فهمهما الخاص حياله[4].

إسرائيل: بالنسبة للموقف الإسرائيلي من اتفاقية كامب ديفيد فقد بدأت المناقشات الرسمية في إسرائيل للموافقة عليها في 20 سبتمبر 1978، بعد عودة الوفد الإسرائيلي من الولايات المتحدة الأمريكية حيث جرى النقاش الرسمي للتصويت عليها بعد طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن[5]، وتقدمت بعدها الحكومة الإسرائيلية بالاقتراح التالي للتصويت عليه في الكنيست وكانت نتيجة التصويت 84 عضو لصالح الحكومة 15 عضو معارض و17عضو امتنعوا عن التصويت [6].

وفي إسرائيل أيضا حدثت معارضة مماثلة من طرف الأحزاب اليمينية ضد كامب ديفيد وقد تفاقمت تلك الاعتراضات حيث رفض بعض أعضاء الكنيست على الإتفاقية لتخوفهم من تحول الاتفاق حول الاستقلالية الفلسطينية عن خطه الأساسي الذي اتفق عليه تهديدا للوجود الإسرائيلي في الضفة

---

[1]- محمد فوزي: المصدر السابق، ص 333 334 .

[2]- انور جمعة حرب ابو مور: التطور التاريخي لمشروع الفضية الفلسطينية (1964 – 1999)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الاسلامية، غزة – فلسطين، 2014، ص 183 .

[3]- هنري كيسنجر: النظام العالمي (تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ)، تر: فاضل جنكر، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 2015، ص 133.

[4]- أنور جمعة حرب أبو مور: المرجع السابق، ص 184.

[5]- زيادة خضر العبد مطر: المرجع السابق، ص113

[6]- أنور جمعة حرب أبو مور: المرجع نفسه ، ص 184

الغربية وقطاع غزة [1]، بالإضافة إلى الأعضاء المتطرفين من كتلة الليكود والحزب الديني القومي حيث عارضوا الاتفاقية واعتبروا أنها تمثل خيانة اليهود وأنهم وصفوا يوم تولي بيغن السلطة باليوم الأسود.

أما رئيس الكنيست فقد أعرب عن تحفظه إزاء الموافقة على وثائق الإتفاقية، وهناك جهات أخرى في إسرائيل وافقت على الإتفاقية ورأت أنها تحقق نجاحات كبيرة لإسرائيل أهمها إزالة خطر المواجهة على الجبهة المصرية وأنها عززت العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية[2].

فلسطين: كان رد فعل الفلسطينيين تجاه اتفاقية كامب ديفيد عنيفا لما حملتها الإتفاقية من بنود تعارض توجه الشعب الفلسطيني كما هو الحال على جميع مشاريع التسوية خاصة أنها تهدف إلى تصفية الصراع العربي الإسرائيلي، والقضاء على ما يسمى القضية الفلسطينية ويمكن أن نلخص أسباب رفض الاتفاقيات في النقاط التالية:

- لم تعترف هذه الاتفاقيات بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في إطار دولة مستقلة ولا في منظمة التحرير الفلسطينية كقيادة شرعية والممثلة لهم.

- نصت الاتفاقية على الانسحاب الكلي للإسرائيليين من الأراضي المصرية لكن ليس من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.

- استثنت القدس الشرقية من الحكم المؤقت المقترح بالرغم من وضعها المركزي للفلسطينيين والمسلمين.

- كرست تفكيك الشعب الفلسطيني وتجزئته إذ لم يعتبر فيها ككل وإنما كفرقاء مختلفين لهم مشاكل خاصة تتطلب حلول خاصة.

فرضت الإتفاقية على الفلسطينيين تسوية ليس في إعدادها وتمثيلها فريقا معنيا، أنها كانت ضد جميع القرارات التي اتخذتها القمم المختلفة العربية والإسلامية والخاصة بالدول الغير منحازة التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها الناطق الرسمي الوحيد للشعب الفلسطيني[3].

---

[1]- دافيد كيمحي: الخيار الأخير (1967 1991)، ط1، مكتبة بيسان، بيروت – لبنان، 1992، ص 153.

121 زيادة خضر العبد مطر: المرجع نفسه ، ص114 116 .

[3]- بشارة خضر: أوروبا وفلسطين من الحروب الفلسطينية إلى اليوم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة – مصر، د ت، ص 288289 .

منظمة التحرير الفلسطينية:

أعلنت رفضها لاتفاقية كامب ديفيد واعتبرتها إنكارا للحقوق الفلسطينية وأن مشروع الحكم الذاتي المقترح يكرس أهداف إسرائيل الاستعمارية في المنطقة، كما أنها تعتبر ضربة قاسمة للتضامن العربي والنضال الفلسطيني وعليه فهي خيانة استهدفت تصفية الثورة الفلسطينية[1].

ثانيا: ردود الفعل الإقليمية

سوريا

كانت سوريا من بين الدول العربية الرافضة حيث أدانت بشدة الإتفاقية فالرئيس حافظ الأسد نفر من مصر لأنه كان مشترك معها لانتزاع الأراضي المحتلة من إسرائيل وفشل في ذلك، فظلت سيطرة إسرائيل على الجولان والضفة الغربية محكمة كمن ذي قبل، فمصر التي كانت شريكة في الحرب أصبحت شريكة إسرائيل في السلام لذا انكسر العمود الفقري من القوة العربية وهو المحور المصري السوري[2].

أما بالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا نبه منذ البداية إلى مخاطر الحلول الجزئية التي أرادت بها أمريكا وإسرائيل تطويق نتائج حرب أكتوبر 1973، وإفراغ مضامينها الإيجابية من أي قيمة عملية ولهذا ناضل الحزب ضد كل المفاهيم التي تعنيها الحلول الجزئية من الإخلال بمفهوم قومية المعركة ووحدة القضية العربية وأن الاتفاقيات السابقة لم تخرج مصر من المعركة فحسب بل حولتها إلى حليف، فإسرائيل لها مشاريع وبرامج عمل سياسية واقتصادية مشتركة بما يفرض واقع عن جديدا قد تتحول فيه إسرائيل حليفة مصر إلى وسيلة الاتصال بين مشرق الوطن العربي ومغربه لسيطرة إسرائيل على المنطقة العربية وفرض الهيمنة الأمريكية لذا أدانت سوريا الاتفاق المصري الإسرائيلي[3].

---

[1]- زياد الخضر العبد المطر: المرجع السابق، ص93.

[2]- باتريك سيل: الأسد (الصراع على الشرق الأوسط)، ط 10، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2007، ص 5001.

[3]- منير الهور وطارق موسى: المرجع السابق، ص189190.

لبنان:

تشاور مجلس الوزراء اللبناني في اتفاقيات كامب ديفيد ودرس الموضوع من كل جوانبه فأبدى قلقه البالغ لما أعلن من اتفاقات خصوصا بالنسبة إلى ما قد يترتب عليها من انعكاسات على التضامن العربي[1].

كما بالنسبة إلى إغفال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومستقبله وحقه في وطنه وعلى أرضه ولا سيما ما قد ينطوي عليها من نتائج قد تؤدي إلى توطين للفلسطينيين خارج أرضهم.

تونس:

تتبعت الحكومة التونسية بكامل الاهتمام المحادثات التي دارت في مخيم كامب ديفيد، وترى من واجبها التذكير بالمبادئ التي ينبني عليها الموقف التونسي إزاء القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط وهي كالتالي:

- احترام الشرعية الدولية المتمثلة في قرار الأمم المتحدة سنة 1947 التي ينص على إحداث دولة فلسطينية مستقلة.

- احترام هذه الشرعية التي ترفض الاستيلاء بالقوة على أراضي الغير.

- احترام الإجماع الذي سجلته قمة الرباط الذي يقضي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وعليه فإن الحكومة التونسية تعتبر أن النتائج التي أسفرت عنها اتفاقية كامب ديفيد لا تضمن رجوع السلم والاستقرار للمنطقة [2].

أما الدول التي تحفظت عن دعم اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية وهي: المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية والمملكة المغربية التي رعت الاتصالات المباشرة الأولى المصرية

---

[1]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب دايفيد وأخطاره، عرض وثائقي، ط1، بيروت – لبنان، 1978، ص 144.

[2]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المرجع السابق، ص 144 .

– الإسرائيلية، وحضرت مؤتمر بغداد الذي أدان مصر بصورة رسمية وبالطبع لم تشارك هذه الدول في مؤتمر قمة أخر عقد بعدها بعام واحد في طرابلس بليبيا[1].

ثالثا: ردود الفعل الدولية:

الولايات المتحدة الأمريكية:

تحدد الموقف الأمريكي في الفترة التالية مباشرة لتوقيع كامب ديفيد بالعمل النشط على استثمار النتائج التي أسفرت عنها القمة من أجل بداية التفاوض بالتواصل إلى التسوية الشاملة في المنطقة وتجنب حدوث ردود فعل سلبية تعيق قوة الدفع التي تحققت في المؤتمر، وذلك بمحاولة استخدام نفوذ الإدارة الأمريكية للتأثير على الحكومات العربية التي تحفظت اتجاه نتائج كامب ديفيد[2].

وبينما كانت الدول العربية تبلور موقف يقود في اتجاه جماعي لرفض الاتفاقية كانت الولايات المتحدة الأمريكية توفد مبعوثها إلى الدول العربية لنشر التفاؤل وتخفيف حدة النقد الموجه لها [3]، أما من الناحية الثانية فإن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح حيوية في العالم العربي وفي منطقة الشرق الأوسط ويكفي الإشارة إلى أهمية استمرار تدفق بترول الشرق الأوسط إلى حلفائها الأوروبيين واليابانيين، وخير ضمان لهذه المصلحة هو استقرار المنطقة ولن يأتي هذا إلا عن طريق حل النزاع العربي الإسرائيلي حلا شاملا وعادلا.

الإتحاد السوفييتي:

يعتبر موقف الإتحاد السوفييتي ثابت ومؤيد للموقف العربي في وجوب الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته[4]، حيث وجه الرئيس السوفييتي " ليونييد بريجنيف " في خطاب ألقاه في مدينة باكو في 24 سبتمبر 1978 انتقادا لاتفاقية كامب ديفيد وطالب بعقد مؤتمر دولي لحل الصراع في المنطقة[5].

---

[1]– جورج القرم: انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان، ط1، دار الفرابي، بيروت – لبنان، 2006، ص 378.

[2]– طه مجدوب: حرب اكتوبر طريق السلام، ط2، مطابع الهيئة العامة للاستعمالات، د. م، 1993، ص 175.

[3]– زياد الخضر العد مطر: المرجع السابق، ص 122.

[4]– محمد ابراهيم كامل: المصدر السابق، ص 6668 .

[5]– أنور جمعة حرب ابو مور: المرجع السابق، 187.

بالإضافة إلى موقف وزير الخارجية " أندريه جروميكو" حول اتفاقية كامب ديفيد في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 سبتمبر 1978 فقال " أن كامب ديفيد زادت السعي للتسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط تعقيدا " [1]، وبعد الإعلان عن كامب ديفيد أخذت وسائل الإعلام السوفييتية في انتقادها والتشكيك في إمكان التوصل إلى سلام دائم، على أساس وصفها بأنها مؤامرة كاملة وحقيقية ضد شعوب المنطقة وضد السلام [2].

بريطانيا:

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد أرسل رئيس وزراء بريطانيا " جيمس كلاهان" رسالة إلى " جيمي كارتر" يُعبر فيها عن تقديره للنتائج التي توصل إليها مع الجانب المصري والإسرائيلي برعاية أمريكية في كامب ديفيد، كما طلب من كارتر أن تشارك دول السوق الأوروبية المشتركة لمساعدة بلاده للمساهمة في إنجاح تلك الإتفاقية، ويكمن التأييد البريطاني في المصالح الحيوية التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وذلك من خلال استضافتها لجولات من المفاوضات المصرية-الإسرائيلية في قلعة ليدز عام 1978 [3].

فرنسا:

صرح الرئيس " فاليري جيسكار" خلال جلسة مجلس الوزراء الفرنسي في باريس يوم 20 سبتمبر 1978 شكره وثناءه لجهود الرئيس الأمريكي كارتر بنتائج كامب ديفيد من أجل السلام [4].

كما صرح بأن الحكومة الفرنسية تعتبر أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يتم طبقا لقراري مجلس الأمن 338-242 إلا باتفاق شامل يشترك فيه كل الأطراف المعنية بما فيها الشعب الفلسطيني(منظمة التحرير الفلسطينية)، وطرح وجهة نظره المتعلقة باتفاقية كامب ديفيد حول إيجاد حل لسيناء فقط وأن المشكلة الأساسية هي القضية الفلسطينية لا زالت قائمة [5].

---

[1]- أنور جمعة حرب ابو مور: المرجع السابق، 187 .

[2]- طه مجدوب: المصدر السابق، ص 176.

[3]- زياد الخضر العبد مطر: المرجع السابق، ص 125.

[4]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المرجع السابق، ص 223 .

[5]- المرجع نفسه، ص 223 .

الفصل الثاني

تداعيات الاتفاقية على القضية الفلسطينية

(1978 -1988)

المبحث الأول: التداعيات السياسية والعسكرية.

أولا: التداعيات السياسية.

وضعت اتفاقية كامب ديفيد حدا للصراع العربي الإسرائيلي وافتتحت آمالا وآفاق واسعة أمام إسرائيل للحفاظ على أمنها وكيانها من خلال تنفيذ مجموعة من الخطط والأهداف التي رسمتها، والتي تمثلت في الاعتداءات على الدول العربية والتي كان أبرزها ضرب المفاعل النووي العراقي وغزو لبنان بالإضافة إلى ضم الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان.

رغم تلك السياسات الإسرائيلية لم تقم مصر بأي إجراء من شأنه الإخلال بالاتفاقية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي بل حافظت على التعهدات التي ألزمتها إياها تلك الاتفاقية [1]، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن إسرائيل شرعت في نوع من التطمينات اتجاه الجانب المصري ولم يكن هناك حاجة لتعزيز القوات الإسرائيلية على الحدود مع مصر، بل استغلت تلك القوات في اجتياح لبنان وممارسة السياسات القمعية ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى لتصفية القضية الفلسطينية [2].

التداعيات السياسية:

أولا: محادثات ومشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978.

1-محادثات الحكم الذاتي المصرية- الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية.

ارتكزت السياسة الإسرائيلية بعد حرب 1967 على إيجاد صيغة تتجنب الرجوع إلى خطوط ما قبل الرابع من يونيو 1967، لهذا السبب لم ترفق إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في أي اتفاق سياسي يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية [3]، وبعد حرب 1967 طرح وزير الدفاع الإسرائيلي " موشيه

---

[1]- عليم يهود: الجهات التي تؤذي الاستقرار اتفاق السلام مع مصر (عبري)، مركز بيغن السادات بيسا للأبحاث الإستراتيجية ، جامعة بار إيلان، رامات جان، 2009، ص 2 .

[2]- يعلون موشيه: الإحتياجات الأمنية لإسرائيل نحو تسوية سياسية مع الفلسطينيين (عبري)، مركز القدس للشؤون العامة، القدس، 2010، ص 18.

[3]- يعلون موشيه: المرجع السابق، 18.

دايان" فكرة الحكم الذاتي للأراضي المحتلة ففي 21 يونيو 1968 زار مدينة جنين واطلع على الأحوال المدنية فيها وصرح بأنه مستعد لتسليمهم الوظائف الإدارية للسكان عدى القضايا المتعلقة بالأمن.

وأجرت المنظمات الإسرائيلية مفاوضات مع شخصيات محلية بهذا الخصوص إلا أن المحادثات فشلت في نهاية العام المذكور نتيجة عدم توافق الآراء بين الزعماء المحليين والسلطات الإسرائيلية [1]، ويتضح من ذلك أن مسألة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تكن وليدة الفترة التي سبقت التوقيع على الاتفاقية، وقد وجدت إسرائيل في السادات فرصة من أجل تنفيذ ما رفضه الفلسطينيون بما يتوافق مع الرؤية الإسرائيلية [2].

فقد نص مشروع الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد والمستوحى من مشروع بيغن على عدة نقاط أهمها:

- الحكم الذاتي المشار إليه هو للسكان تحديدا حيث جرى فصل الأرض عن السكان وقضية السيادة.
- إنشاء مجلس إداري منتخب تحت اسم سلطة الحكم الذاتي.
- الترتيبات الانتقالية ومدتها خمس سنوات تبدأ عندما تقوم سلطة الحكم الذاتي، كما نصت على أن تتفق مصر والأردن بالتفاوض على النقاط التالية:
- وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي وتحديد صلاحياته في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإجراء مفاوضات للوضع النهائي والتوصل إلى معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل والممثلين المنتخبين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة[3].

و في 25 مايو 1979 التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي " مناحيم بيغن " مع الرئيس المصري " أنور السادات" في مدينة بئر السبع لبدأ المفاوضات المتعلقة بالحكم الذاتي، واعتبرت حكومة بيغن الاتفاق على الحكم الذاتي بمثابة حل عملي للوضع الراهن للعرب الفلسطينيين ومن شأنه تلبية احتياجات إسرائيل الأمنية، حيث كانت نظرة إسرائيل إلى الحكم الذاتي تتمثل في إدارة السكان الفلسطينيين لأنفسهم بينما تحتفظ إسرائيل بالسيادة على تلك المناطق ورفضت المقترحات المصرية

---

[1]- شيلو أرئنه: خطط الدفاع في الضفة الغربية، جامعه تل أبيب، إصدارات الكيبوتس الموحد، 1982، ص 10.

[2]- شاش طاهر: التطرف الإسرائيلي (جذوره وحصاده)، ط1، دار الشروق، القاهرة مصر، 1997، ص 99.

[3]- عبد الرحمن أسعد والزرو نواف: الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الإنتفاضة وبعد الإنتفاضة ، ط1، دار الشروق، بيروت لبنان، 1990، ص 2829.

التي من شأنها المساعدة في قيام دولة فلسطينية [1]، فلم يكن السادات شديد الاهتمام أو العناية بالتفاصيل والصياغات اللغوية المتعلقة بالحكم الذاتي وتركزت أهدافه على إعداد الفلسطينيين لحكم أنفسهم على مراحل فقط [2].

وقد واصل السادات محادثاته مع الجانب الإسرائيلي على المسائل الخلافية المرتبطة بترتيبات الحكم الذاتي مثل شكليات انتخاب المجلس الإداري المقترح ومشاكل مركزية بقيت بدون حل، الأمر الذي أدى إلى قطع المحادثات ومواصلاتها بعد 26 مايو 1979 وهو اليوم المحدد لاختتام المحادثات وكانت الخلافات تدور حول:

1- طبيعة الحكم الذاتي: تريد مصر أن يشمل السكان والأرض، بينما تصر إسرائيل على أن يقتصر على السكان وليس على الأرض.

2- طبيعة منطقة الحكم الذاتي وصلاحيتها: موقف إسرائيل يقوم على وجوب إقامة مجلس إداري يستمد سلطته من الحكومة العسكرية الإسرائيلية، بينما رأت مصر أن يكون للمجلس سلطة مستقلة ذات مسؤولية تشريعية وتنفيذية كاملة الصلاحيات.

3- الأمن: رأت إسرائيل بوجوب تحمل المسؤوليات الأمنية الداخلية والخارجية وتساعده في ذلك سلطة الحكم الذاتي بينما كانت رغبة مصر أن تتحمل سلطة الحكم الذاتي كافة المسؤوليات الأمنية[3].

وفي السادس من أكتوبر 1981 اغتيل السادات الأمر الذي أدى إلى توقف محادثات الحكم الذاتي وإثارة تساؤلات عديدة في عقول الإسرائيليين حول مستقبل عملية السلام، ولكن إسرائيل تلقت تأكيدات من خلفه " حسني مبارك " باستمرارية عملية السلام[4]، وبعد فشل محادثات الحكم الذاتي مع الجانب المصري انصبت الجهود الإسرائيلية في البحث عن قيادة محلية من أجل تطبيق خطة الحكم

---

[1]- كيفال جيرشون: السياسة الحزبية في اسرائيل، دار بيتسلم، تل أبيب، 2005، ص 239.

[2]- كوانت وليام: عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة مصر، 1994، ص 308.

[3]- كيفال جيشون: المرجع السابق، ص 240 .

[4]- عيلم يهود: المرجع السابق، ص 5.

الذاتي الموقعة في كامب ديفيد، لكنها لم تصل إلى نتيجة بسبب رفض سكان الأراضي المحتلة ذلك الأمر[1].

وفي غضون أسبوع من توليت " شارون " منصب وزير الدفاع في أغسطس 1981 استهل ولايته بمعاملة الأهالي في الضفة الغربية وقطاع غزة بطريقة استرضائية من أجل إحلال سلطة مدنية مسؤولة أمام وزير الدفاع محل الإدارة العسكرية [2]، إلا أن أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة تمسكوا بموقفهم الرافض لمشروع الحكم الذاتي، وأعلنت قيادات البلديات التي كانت تعتبر من أبرز المؤسسات الفلسطينية تحت الاحتلال– أن المشروع الإسرائيلي غير قابل للتطبيق في الأرض المحتلة [3].

ونتيجة للرفض الشعبي للسياسة الإسرائيلية استغلت سلطات الاحتلال هجومها على لبنان عام 1982 وقامت بهجوم موازي على الزعامات الوطنية الداخلية، من خلال استهداف رموز منظمة التحرير في الجامعات والمجالس البلدية كما عززت ما يسمى بروابط القرى كبديل سياسي عن منظمة التحرير[4] حيث أيقنت سلطات الاحتلال فشلها في تطبيق الحكم الذاتي بالاتفاق مع الزعامات الداخلية لارتباطها بمنظمة التحرير ، لذلك توصلت القيادة الإسرائيلية إلى أنه يجب التخلص من منظمة التحرير الفلسطينية لإجبار الزعامات الفلسطينية إلى الانصياع بأوامر الاحتلال [5].

2– مشروع خالد الحسن مايو 1982.

في 14 مايو 1982 حدث تحول في منظور منظمة التحرير الفلسطينية اتجاه الحلول السلمية مع إسرائيل، فقد طرح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني خالد الحسن مشروعا من خلال الحوار العربي الأوروبي الذي شاركت فيه المنظمة بالدعوة إلى:

- عدم جواز ضم الأراضي بالقوة.
- الدعوة لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967 بما فيها القدس.

---

[1]– دايان موشيه: تاريخ السلام ومستقبل إسرائيل، كيبوتس، القدس، 1980، ص 249.

[2]– كيفال جيرشون: المرجع السابق، ص 261 –[2].

[3]– الأزعر محمد خالد: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، المرجع السابق، ص 27 28 .

[4]– كيمحي دافيد: الخيار الأخير، المرجع السابق، ص 169.

[5]– الأزعر محمد خالد: المرجع السابق، ص 29.

– وضع الأراضي التي تقرر إسرائيل الانسحاب منها في عهدة الأمم المتحدة لمدة تتراوح بين 12 شهر وتشرف الأمم المتحدة على تقرير المصير.

– عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدولتان الكبريان وأطراف أوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية وتؤكد المنظمة على تجنب تفسير القرار242 على نحو يسيء التفسير[1].

3–مبادرة ريغان سبتمبر 1982.

تولى " رونالد ريغان " الرئاسة الأمريكية في ظل مجموعة من الأحداث والمتغيرات الدولية التي فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية وضع تلك الأحداث في سُلم أولوياتها من الاهتمام، والتي تمثلت في الحرب العراقية – الإيرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان ، إلا أنها لم تعطي اهتماما كبيرا لعملية التسوية في الشرق الأوسط [2].

ومع قيام الجيش الإسرائيلي بغزو بيروت عام 1982 وما تبعه من مجازر أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية على وضع قضية الشرق الأوسط على قائمة الاهتمامات، ففي أثناء حصار بيروت اضطرت إدارة ريغان إلى أن تطلق مبادرتها للتسوية [3] في الأول من سبتمبر 1982 والتي أطلق عليها اسم(البداية الجديدة) [4]وتضمنت مبادرة ريغان النقاط التالية:

– أن السلام لا يمكن تحقيقه بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعليه فالولايات المتحدة لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية.

– لا يحق لإسرائيل ضم الأراضي المحتلة وأن السلام لا يتحقق بسيادة إسرائيل أو سيطرتها الدائمة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

– تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالارتباط مع الأردن يجب أن يتوصل إليه عن طريق الأخذ والعطاء في المفاوضات، لكن وجهة النظر الأمريكية الحازمة هي أنَ

---

[1]– عرار عبد العزيز أمين: حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين، ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية (1948 1982)، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2001، ص 276.

[2]– كوانت وليام: المرجع السابق، ص 317 318 .

[3]– العاروري نصير حسن: أمريكا الخصم والحكم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت – لبنان، 2007، ص 115.

[4]– شولتز جورج: مذكرات اضطراب ونر، تر: محمد محمود دبور وآخرون، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1994، ص 183.

ممارسة الحكم الذاتي من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاشتراك مع الأردن توفر أفضل فرصة لإقرار سلام راسخ وعادل ودائم.

– التجميد المباشر للمستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي العربية المحتلة فالولايات المتحدة الأمريكية لن تؤيد باستخدام أي أراضي إضافية لغرض إنشاء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية، وتعمل إسرائيل على تجميد إنشاء المستوطنات والذي من شأنه بناء الثقة اللازمة لاشتراك أوسع في المفاوضات فالنشاط الاستيطاني يؤدي إلى تقليص ثقة العرب [1].

– عدم تقسيم مدينة القدس على أن يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات .

– التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية أمن إسرائيل، فالولايات المتحدة تعارض أي اقتراح يقدَم من شأنه تعريض إسرائيل للخطر فالتزام أمريكا بأمن إسرائيل راسخ لا يتزعزع.

4– مشروع بريجينيف للسلام سبتمبر 1982.

ردا على مبادرة ريغان طرح " ليونيد بريجنيف " رئيس مجلس السوفييت الأعلى في الإتحاد السوفييتي بتاريخ 15 سبتمبر 1982 مبادرة لمبادئ السلام أثناء اجتماعه برئيس جمهورية اليمن الديمقراطية " علي ناصر محمد " وجاءت تلك المبادرة خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان ، بعد أسبوعين من مبادرة الرئيس الأمريكي و قد ركز فيها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية، وأكد على حق جميع دول المنطقة في الوجود وإنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل، كما أكد على ضرورة إيجاد ضمانات دولية للتسوية[2].

5–مشروع قمة فاس العربي سبتمبر 1982.

بعد قمة بغداد سنة 1978 والتي اتخذت موقفا متشددا إزاء النظام المصري عقب اتفاقية كامب ديفيد وفشل محادثات الحكم الذاتي الذي أقره السادات في تلك الاتفاقية، شكل ذلك أساسا لتحرك عربي ودولي لحل القضية الفلسطينية [3]، فقد التأم مؤتمر القمة العربية في مدينة فاس بالمغرب في السادس

---

[1]– الحمد جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 7، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، 2004، ص 5051.

[2]– الحمد جواد: المرجع السابق، ص 480 .

[3]– نافع بشير: الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية، دار الشروق، بيروت، ط1، 1999، ص 155

من سبتمبر 1982 ومن أجل وضع صيغة عربية موحدة للتعامل مع إسرائيل في ظل الظروف التي سادت في تلك الفترة وقد صدر عن المؤتمر قرارات أهمها:

1- وضع إستراتيجية عربية شاملة تهدف إلى منع العدوان الإسرائيلي على لبنان وتضمنت تلك الإستراتيجية عدة تدابير وإجراءات منها:

- ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية على جميع الدول التي تساند إسرائيل أو تؤثر عليها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

- ممارسة جميع الضغوط لحمل مجلس الأمن الدولي على تمثيل قرار425 وملحقاته تنفيذا شاملا فيما في ذلك انسحاب إسرائيل التام حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا.

2- تأييد جهود الحكومة اللبنانية لتمكينها من نشر الجيش اللبناني في الجنوب[1].

يمكن القول بأن قرارات تلك القمة لم تأتي بالهدف الذي انعقدت من أجله، فصيغة القرارات ضعيفة وغير حازمة حيث يبدو واضحا أن ما طرحه العرب في قمة فاس من قرارات مثل بداية للتراجع العربي عن مواقفه من إسرائيل وبداية انتهاجهم للحلول السلمية، فقد أعطت اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية الحق لإسرائيل في تثبيت أركانها في المنطقة العربية من خلال رفض أي مبادرة تهدد أمنها.

وصلت القضية الفلسطينية أقسى مراحلها حرجا عندما جعلت القضية الفلسطينية في مرتبة ثانوية في جدول أولويات العرب وتجلى ذلك في القمة العربية المنعقدة بالعاصمة الأردنية عمان في فبراير 1987 والتي لم تأتي على ذكر منظمة التحرير في مؤتمر القمة حيث سيطر على جدول أعمالها الحرب الإيرانية العراقية التي فرضت نفسها على تلك الأحداث[2].

وفي محاولة منها لتوجيه الأنظار إلى القضية الفلسطينية لإعادة الزخم لها أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية في يونيو 1987 عن استمرار رفضها لقرار مجلس الأمن الدولي" 242 " واتفاقية كامب ديفيد ومشروع ريغان والحكم الذاتي، وجاءت الانتفاضة لتشكل مخرجا حيويا لمنظمة التحرير

---

[1]- جامعة الدول العربية: قرارات مشروعات مبادرا ت، جامعة الدول العربية، مكتب الأمين العام، 1988، ص 236 – 237 .

[2]- نافع بشير: المرجع السابق، ص 157.

الفلسطينية في إعادة القضية الفلسطينية إلى قلب الاهتمامات العربية وفتحت إمكانات جديدة بعد اقتناع الملك حسين بصعوبة بناء دور مستقل عن منظمة التحرير فسارع إلى فك الارتباط الإداري مع الضفة الغربية في تموز 1988.

أعادت الانتفاضة عام 1987 القضية الفلسطينية إلى دائرة الاهتمام العربي والدولي في الوصول إلى حل سياسي ودبلوماسي ، ففي ظل تلك الظروف حاولت إسرائيل محاصرة الانتفاضة والقضاء عليها من خلال طرح عدة مشاريع لتسوية القضية الفلسطينية إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل [1].

وفي مارس 1988 طرح " جورج شولتز " وزير الخارجية الأمريكي خطة لبناء مشروع تسوية تضمنت عدة محاور أهمها:

– التأكيد على دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة واتخاذها دور الحاكم في الشرق الأوسط وتعطيل كافة مشاريع التسوية الجديدة المطروحة وتحسين صورة إسرائيل بعد أن شوهتها أساليب القمع والاضطهاد التي مارستها ضد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لإنهاء الانتفاضة حيث دعى شولتز الفلسطينيين إلى التمعن في حل يرتكز على خطة ريغن واتفاقية كامب ديفيد، والتي نصت على استقلال ذاتي مرحلي وانتخاب سلطة الحكم الذاتي مع وجود ترتيبات مع الأردن [2].

إلا أن تلك المبادرة واجهت اعتراضا إسرائيليا وجاء الرد الإسرائيلي من رئيس الوزراء " إسحاق شامير" قائلا: " لا أهلا ولا سهلا بها" [3].

ثانيا: أثر اتفاقية كامب ديفيد على العلاقات المصرية– الفلسطينية.

مثلت حرب أكتوبر 1973 تحول مهم في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية بسبب الأجواء التي أفرزتها الحرب وتجلت روح التعاون بين الدول العربية فيها[4].

---

[1]– عبد الرحمن وال زورو: الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة وبعد الانتفاضة، دار الشروق، بيروت، ط 1، 1990.

[2]– شولتز جورج: مذكرات جورج شولتز اضطراب ونصر، تر: محمد محمود دبور وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، غمان، ط 1، 1994، ص 442 .

[3]– عاروري نصير: أمريكا الخصم والحكم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2007، ص50 51 .

167 فرج عصام الدين: منظمة التحرير الفلسطينية 1964 1993، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، المعادي، ط 1، 1988، ص 203.

وبعد دخول مصر في محادثات مع الجانب الإسرائيلي زادت إسرائيل من سياستها القمعية ضد الشعب الفلسطيني، فطلبت مصر في سبتمبر 1977 من الجمعية العامة للأمم المتحدة دراسة بند عاجل يتعلق بالإجراءات الإسرائيلية الغير قانونية في الأراضي المحتلة والتي استهدفت تغيير الوضع القانوني والديموغرافي لتلك الأراضي مخالفة بذلك المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة[1].

وعندما أعلن السادات في خطابه أمام مجلس الشعب عن نيته زيارة القدس فوجئ ياسر عرفات الذي كان جالسا في منصة الشرف في مجلس الشعب، فقد عبرت القيادة الفلسطينية عن رفضها الزيارة كما عبرت القوة والجماهير الفلسطينية عن رفضها أيضا، ورفضها لكل مشروع يتم من خلاله تصفية القضية الفلسطينية [2].

من جهة أخرى شددت إسرائيل من تدابيرها الأمنية خوفا من قيام عرفات بإشعال النار في المنطقة وجر مصر إليها وعدول السادات عن فكرته، وفعلا قامت المنظمات الفلسطينية بالعديد من العمليات الفدائية التي أوقعت عددا من القتلى في صفوف الإسرائيليين لتوتير العلاقات بين مصر وإسرائيل إلا أن ذلك لم يمنع السادات من مواصلة تطبيق فكرة الذهاب إلى إسرائيل.

لذلك ساءت العلاقات الفلسطينية المصرية واعتبرت منظمة التحرير ذلك خيانة للقضية الفلسطينية وتعهدت باغتياله، ولإظهار تمسكها بالقضية الفلسطينية وجهت مصر بعد عودة السادات من القدس 26 نوفمبر 1977 الدعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية لحضور مؤتمر القاهرة التحضيري لبحث سبل كفيلة لحل القضية الفلسطينية واستعادت الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه إلا أن منظمة التحرير رفضتها [3].

كذلك زادت العلاقات المصرية– الفلسطينية سوءا بعد اغتيال وزير الثقافة المصري " يوسف السباعي" في 18 في فبراير 1978 في قبرص على يد مسلح فلسطيني وكان السباعي قد رافق السادات في زيارته إلى القدس بصفته رئيسا لتحرير جريدة الأهرام، وبعد نحو ثلاثة أشهر من زيارته للقدس

---

[1]– زرد أحمد أبو الحسن: مصر والقضية الفلسطينية، وزارة الاعلام المصرية، الهيئة العامة للإستعلامات، 2009، ص 18.

[2]-El abed oroub un protested palestinians in egypt sinse 1948 institute for palestine studied beirut 2009 p 46

[3]– زرد احمد أبو الحسن: المرجع السابق، ص 18 .

سافر السباعي إلى قبرص رغم كل التحذيرات التي وجهت إليه، استغلت الحكومة المصرية تلك الواقعة للفتك لفلسطينيين كما أخذت وسائل الإعلام المصرية تحرض ضد الشعب الفلسطيني [1].

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد زاد توتر العلاقات بين الطرفين عندما عبر الشعب الفلسطيني بالضفة الغربية وقطاع غزة عن رفضه لتلك الاتفاقية، ومشاركة منظمة التحرير في تأسيس جبهة الرفض العربي ضد اتفاقية كامب ديفيد[2].

يُذكر أن العلاقات المصرية – الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد لم تنقطع تماما إنما حصرت في قنوات سرية، وما لبثت حتى أصبحت علنية عندما قام عرفات بزيارة إلى القاهرة بعد خروج قوات منظمة التحرير من لبنان عام 1982، علما بأن السادات قد طرد ممثل منظمة التحرير من القاهرة تلبية لطلب إسرائيل بعد توقيع الاتفاقية ، إلا أن ممثل حركة فتح " سعيد كمال " بقي في القاهرة كذلك قابل " عصام السرطاوي " ممثل منظمة التحرير في فيينا رئيس الوزراء المصري " مصطفى خليل " عدة مرات [3].

رحبت مصر بما جاء في الوثيقة التي أعلنتها منظمة التحرير في 22 يوليو 1982 والتي نصت على قبول منظمة التحرير بجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إلا أن الحرب الإسرائيلية على لبنان أدت إلى قتل روح التسويات في المنطقة من خلال ارتكابها للمجازر البشعة ضد المدنيين خاصة في مخيمي صبرا وشاتيلا [4].

وفي مطلع عام 1984 بدأت اتصالات بين مصر والأردن ومنظمة التحرير والولايات المتحدة لمحاولة التوصل إلى اتفاق أردني فلسطيني، والتي انتهت بالتوصل له في 11 فبراير 1985 وقد رأت القيادة المصرية في اتفاق عَمان بأنه من أهم التطورات في القضية الفلسطينية، وانطلقت تلك النظرة من أن الاتفاق سيساهم في تحقيق السلام بالمنطقة[5].

---

[1]– رمضان عبد العظيم: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص 110.

[2]– حسين غازي: الفكر السياسي الفلسطيني (1963 1988)، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط 1، 1993، ص 316 317

[3]– حسين غازي: المرجع السابق، ص 317 .

[4]– هاشم عمرو: القضايا الخارجية في عهد مبارك، مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر، 1993، ص78.

[5]– هاشم عمرو: المرجع السابق، ص 80.

وفي أبريل 1987 ساءت العلاقات المصرية – الفلسطينية فأصدرت الحكومة المصرية قرارا بإغلاق جميع مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في مصر بسبب إنكار منظمة التحرير لتضحيات مصر التي قدمتها لمناصرة الشعب الفلسطيني.

إلا أن العلاقات سرعان ما عادت إلى سابق عهدها حيث أثنت الانتفاضة الفلسطينية عام 1988 منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد على النظام المصري بأن صرح بأنه لا يقبل أن يظل اتفاقها مع إسرائيل وفقا لاتفاقية كامب ديفيد اتفاقا منفردا.

ثانيا: التداعيات العسكرية.

نجحت إسرائيل في توجيه ضربة قوية للعرب من خلال إبعاد مصر عن دائرة الصراع العربي الإسرائيلي وكان الشعب الفلسطيني قد وقع ضحية نتيجة لذلك، فقد استغلت إسرائيل اتفاقية كامب ديفيد لتصفية القضية الفلسطينية من خلال سلسلة من الإجراءات العسكرية القمعية، والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى إلغاء الهوية الفلسطينية عن الخريطة السياسية وأهم تلك الإجراءات:

1- الإجراءات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1977- 1982).

استخدمت إسرائيل سياسة البطش والاضطهاد والعدوان ضد الشعب الفلسطيني منذ احتلال فلسطين كسبيل للوصول إلى أهدافها ، والمتمثلة في إرهاب الأهالي وإجبارهم على الخضوع لسياسة الاحتلال الرامية لتهويد فلسطين وتذويب الشعب العربي الفلسطيني.

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد كان الجدل داخل إسرائيل يدور حول السياسة الواجب إتباعها لمواجهة المعارضة الفلسطينية، وفي مايو 1980 توصلت سلطات الاحتلال إلى استخدام سياسة أطلق عليها اسم " القبضة الحديدية " كبديل عن الطرح الدبلوماسي في قضية الضفة الغربية وقطاع غزة [1].

وفي حزيران 1981 أعلن " بيغن" تجديد العمل بهذه السياسة ورافقها فرض قيود جديدة على الجامعات والصحف وزيادة عدد أيام حظر التجوال والحظر التجاري، واللجوء إلى الضرب وقمع الأنشطة والأعمال الأدبية والفنية المعبرة عن الهوية والثقافة الوطنية الفلسطينية[2].

---

[1]- جيفري ارنسون: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية (اسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة)، تر: حسني زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة البحرين، بيروت ، ط 1، 1990، ص 2027 228 .

[2]- أبو عامر عدنان: تطور المقاومة الفلسطينية (الشعبية والمسلحة بين 1967 1987)، مجلة الجامعة الإسلامية، م 19، ع 1، 2011، ص 1249.

وعلى هذا الأساس رأى " بيغن " بأن يتخلص من منظمة التحرير نهائيا من خلال الهجوم على أكبر معاقلها في لبنان، والعمل على إنشاء حكومة لبنانية يقودها " بشير الجميل " واليمين اللبناني[1].

وتحسبا من قيام إسرائيل بهجوم واسع على جنوب لبنان أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية في نهاية عام 1980 التعبئة العامة في صفوفها استعدادا لمواجهة شتى الاحتمالات[2].

2- اجتياح لبنان عام 1982.

أبدت الإدارة الأمريكية قلقها اتجاه التوتر المتزايد على الحدود بين لبنان وفلسطين حين أجبرت الغارات الإسرائيلية على لبنان سوريا إلى تحريك صواريخها من نوع سام، ونقلها إلى وادي البقاع في لبنان وخشي " ألكسندر هيغ " وزير الخارجية الأمريكي أن تؤدي ضربة جوية إسرائيلية ضد الصواريخ السورية إلى قيام مواجهة بين الدول العظمى، فسارع إلى إرسال مبعوث خاص إلى الشرق الأوسط في مايو 1981 في محاولة لتهدئة الأوضاع بالمنطقة [3].

وكان صيف عام 1981 واضحا لكل المراقبين بأن الوضع في جنوب لبنان أصبح على حافة الانفجار، وقد اتخذت القوات الإسرائيلية من قوات الكتائب اللبنانية التي تزعمها " بشير الجميل" قوة رادعة ضد الهجمات الفدائية على شمال فلسطين المحتلة ، وقدمت قوات الكتائب المسيحية لإسرائيل خطة للتخلص من قوات منظمة التحرير في لبنان تمثلت في ثلاث خطوات هي:

- توحيد الجمهور المسيحي في مركز واحد بحيث يكون في موقف قوة.
- تغيير الحكومة في لبنان والقيام بتوزيع جديد لمراكز القوة في لبنان.
- ضم جنوب لبنان للحكومة المركزية[4].

---

[1]- الغبرا ناظم شفيق: إسرائيل والعرب (من صراع القضايا إلى سلام المصالح)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1997، ص 119.

[2]- الغبرا ناظم شفيق: المرجع السابق، ص 301.

[3]- ليش آن: إدارة ريغن وسياستها نحو الفلسطينيين (فلسطين والسياسة الامريكية من ويلسون إلى كلنتون)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996، ص 248 .

[4]- شيفر شمعون: أسرار حرب لبنان (عبري)، عيدنيم، يديعوت أحرنوت، تل أبيب، 1984، ص 60 61 .

الأهداف الإسرائيلية من العدوان على لبنان عام 1982:

رأى " بيغن " أن منظمة التحرير منظمة إرهابية لا تمثل تهديد عسكري فقط وإنما سياسي وهي أحد العراقيل التي تقف عقبة أمام أي حل سياسي لذلك سعى إلى إضعافها ثم القضاء عليها، لذلك تمثلت الأهداف الحقيقية لاجتياح لبنان هو تدمير البنية العسكرية لمنظمة التحرير وبُناها التحتية من اجتماعية وثقافية واقتصادية، بالإضافة إلى تطلعاتها الوطنية والسيطرة على جبل الباروك الموقع الإستراتيجي المشرف على دول المنطقة، والسيطرة على طريق بيروت دمشق والعمل على إقامة نظام لبناني جديد.

ولكن الهدف المعلن من الجانب الإسرائيلي في تلك الحرب هو عدم استخدام الجنوب اللبناني كقاعدة للهجوم على المستوطنات الإسرائيلية من قبل قوات منظمة التحرير الفلسطينية، وإبعادها بعمق 40 كيلومتر من الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة[1].

3- مجازر صبرا وشاتيلا:

توجت هذه الحرب لمذبحة رهيبة في مخيمي صبرا وشاتيلا والتي قامت بها عصابات الكتائب اللبنانية تحت مسمع الإسرائيليين وبصرهم، ولم يجد " ميناحيم بيغن " تفسيرا لهذه المذبحة سوى بعض الكلمات الهزيلة حيث قال: " إن غير اليهود قتلوا غير اليهود، فلماذا يتهموننا "[2].

كانت خطة المجزرة مدبرة من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي " شارون "و رئيس هيئه الأركان " رافائيل إيتان " وميليشيات لبنانية، حيث سمح " شارون " بإدخال مجموعة من قوات الكتائب اللبنانية إلى مخيمي صبرا وشاتيلا أثناء حصاره، ومع ليل 16 سبتمبر 1982 بدأت المجزرة حيث أطلق النار على كل شيء يتحرك في أزقة المخيمين، وأجهزوا على البيوت الآمنة من المدنيين أثناء تناولها طعام العشاء وقتل العديد من أولئك المدنيين وهم نيام .

وارتكبت تلك المليشيات اللبنانية أفظع الجرائم ضد السكان حيث قطعوا أعضاء الضحايا قبل قتلهم وتحطيم رؤوس الأطفال الرضع على الجدران واغتصاب النساء قبل قتلهن وإعدام الرجال، قُدر عدد الضحايا بحوالي 3297 شهيد وقد دامت المذابح ثلاث أيام وثلاث ليالي [3].

---

[1]- عرار عبد العزيز أمين: حزب البعث العربي الإشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية (1948- 1988)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001، ص 233 .

[2]- الغبرا ناظم شفيق، المرجع السابق، ص 124.

[3]- المسيري عبد الوهاب: الصهيونية والعنف (من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الاقصى)، دار الشروق، القاهرة، ط 2، 2002، ص 288.

نتائج حرب لبنان 1982 على القضية الفلسطينية:

أظهرت الحرب الإسرائيلية على لبنان عدة نتائج أهمها:

مقتل17825 قتيل و30103 جريح بينما أشارت إحصائيات رسمية لبنانية مستندة على أرقام صادرة عن الصليب الأحمر اللبناني إلى19085 قتيل و31915 جريح ، وقُدر عدد الذين اضطروا إلى النزوح بنحو 500000 شخص أما على الصعيد المادي فقد دُمرت أجزاء كبيره من لبنان تدميرا كاملا وقُدرت الخسائر بمليارات الدولارات، وبذلك خسرت منظمة التحرير أكبر قاعدة عسكرية وسياسية لها بالمنطقة [1].

انتفاضة ديسمبر 1987:

في 8 من ديسمبر 1987 صدم سائق إسرائيلي بشاحناته سيارة كانت تقل عُمال فلسطينيين من مخيم جباليا في قطاع غزة مما أدى إلى استشهاد أربعة منهم، وجرح تسعة آخرون وهو ما أدى إلى نشوب غضب شعبي في الشارع الفلسطيني، الذي اعتبر أن تلك الحادثة عملية مدبرة ثأرا لمقتل إسرائيلي في السادس من ديسمبر 1987، وفي اليوم التالي قام المئات من الشبان بتظاهرات في مخيم جباليا استشهد خلالها شاب وكانت قوات الاحتلال قد تعاملت مع تلك المظاهرات بكل عنف فنكلت بالأهالي الذين أبدوا مقاومة شديدة [2].

أحداث الانتفاضة:

شارك في تلك الانتفاضة الشعب الفلسطيني بمختلف الأعمار والفئات والشرائح الاجتماعية والتوجهات السياسية، وهو ما دل على مدى شمولية الانتفاضة ومنحها صفة الاستمرار سنوات دون توقف.

استطاعت القوى الإسلامية ومنظمة التحرير الفلسطينية قيادة الانتفاضة من خلال تنظيم لجان شعبية تحت مسمى القيادة الوطنية الموحدة في الأراضي المحتلة، وكانت مؤلفة من حركة فتح والجبهة

---

[1]- أبو رجليه سامر: العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969 1982)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص 121 .

[2]- أبو العمرين خالد نمر: حماس حركة مقاومة اسلامية جذورها – نشأتها – فكرها السياسي، مركز الحضارة العربية، ط 1، 2000، ص 245.

الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب الفلسطيني بتوجيه المقاومة [1]، وقد وجدت الانتفاضة اهتمام دولي غير مسبوق للحالة التي يواجها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد ثلاث أشهر من تواصل الانتفاضة وتصاعد زخمها أدركت الإدارة الأمريكية أن ما جرى على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة شيء مختلف تماما عما سبقه من أحداث.

وقد وصلت الأمور لدى قيادة جيش الاحتلال إلى حد عدم قدرة جيشه عن السيطرة على الأوضاع في الضفة الغربية رغم أعداده الضخمة في تلك المناطق، والتي بلغ عددها أكبر منها والتي دخلت الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب عام 1967[2].

وقد دفعت تلك الانتفاضة " عيزرا وايزمن " وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بدعوة " إسحاق رابين" لخروج قوات الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة بسبب الضائقة التي مر بها الجيش، كما قدم رئيس هيئه الأركان الإسرائيلية " دان شمرون " تقريره الذي اقترح فيه خروج الجيش من مخيم جباليا الذي خرجت منه الانتفاضة، إلا أن رابين رفض تلك الاقتراحات وكان ذلك مؤشرا لبداية خلاف سياسي في المجتمع الإسرائيلي[3].

قمع الانتفاضة:

واجه الجيش الإسرائيلي المظاهرات والاحتجاجات الفلسطينية بردت فعل عنيفة إذ عاد إلى سياسة القبضة الحديدية ضد السكان، مما أدى إلى دفع عدد من المثقفين الإسرائيليين بتوجيه نداء إلى حكومتهم بعنوان " كفى للقبضة الحديدية " على إثر زيارة قاموا بها إلى قطاع غزة[4].

وقد استخدم الجيش الإسرائيلي إجراءات لقمع الانتفاضة مستخدما الرصاص الحي ورصاص الدمدمة المحرّم دوليا والغاز المسيل للدموع وأساليب كسر عظام المتظاهرين، ومختلف أشكال التعذيب بحق الأسرى والمنع من السفر وقطع المواصلات والاتصالات، ومصادرة الهويات وهدم المنازل ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة بوتيرة عالية، وشملت الإجراءات الإسرائيلية

---

[1]- الكيلاني هيثم: الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الاسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1991، ص 513

[2]- شيف زائيف وايعاري ايهود: إنتفاضة (عبري)، دار شوكن، القدس، ط 1، 1990، ص 134 .

[3]- شيف زائيف وايعاري ايهود: المرجع السابق، ص 128.

[4]- أبوعامر عدنان: الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الاولى 1987 – 1993، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2004، ص 73

الحصار التمويني وإغلاق الأسواق وإتلاف المحاصيل الزراعية ومحاولات كسر الإضرابات التجارية، وتعرضت المؤسسات التعليمية والصحية الفلسطينية للإغلاق والمداهمة فضلا عن انتهاك حرمة المساجد[1].

وفي 19 يناير 1988 أمر " رابين" جيشه باستخدام القوة المفرطة ضد السكان من خلال تكسير أطراف المتظاهرين، فبعد خمس أيام فقط من إعلان رابين تم التبليغ عن عن وقوع 200 حالة كسر أطراف في مخيم جباليا وحده لمنع التجول في تلك الأيام.

مما سبق نستنتج ما يلي:

- أن إسرائيل قامت بعد توقيع اتفاقية كامب دايفيد بتسخير كافة الجهود المتاحة لديها من أجل إحكام السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس التي أولتها اهتماما خاصا بمجموعة من الإجراءات التعسفية.

- بالنسبة لحرب لبنان يبدو واضحا من تصريحات بيغن أن القوات الإسرائيلية وضعت خطة قبل الحرب بتسهيل مهام الكتائب المسيحية لارتكابها مجازر في مخيمي صبرا وشاتيلا حتى لا توجه الانتقادات لإسرائيل، بعدما تحسنت صورتها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ومعاهده السلام المصرية – الإسرائيلية.

- لم تمارس القيادة المصرية أي ضغط عسكري وسياسي حقيقي لوقف الممارسات القمعية ضد الأهالي والسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

- لم تستطع إسرائيل القضاء على الانتفاضة عسكريا التي مثلت أكبر خطر على نظرية الأمن الإسرائيلي ، لكنها استطاعت من خلال الضغط سياسي على منظمة التحرير تحقيق ذلك الهدف.

- شرعت سلطات الاحتلال بتهويد القدس من خلال إنشاء المستوطنات وتغيير معالم المدينة وتبديل الأسماء العربية بالأسماء العبرية، وتعزيز الحفريات تحت المسجد الأقصى مستغلة بذلك الدور الحيادي للحكومة المصرية.

---

[1]- منظمة العفو الدولية: تقرير 1989، قسم الاعلام والمنشورات في منظمة العفو الدولية، لندن، ط 1، 1991، ص 243.

- استغلت إسرائيل المعاهدة المصرية – الإسرائيلية في الانفراد بالشعب الفلسطيني وممارسة الاضطهاد ضد السكان من خلال القتل والاعتقال والإبعاد وتدمير المنازل وتهويد الأماكن.

المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية:

أولا: التداعيات الاقتصادية.

يتصف الاقتصاد الفلسطيني بالضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب 1967 ملحقا للاقتصاد الإسرائيلي و بات تطوره أسيرا لعلاقاته الغير المتكافئة والقصرية مع ذلك الاقتصاد الأكبر حجما والأكثر تعقيدا وحيث واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة تدميرية ممنهج ضد الاقتصاد الفلسطيني، من خلال تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق استهلاكي للمنتجات والخدمات الإسرائيلية ومصدرا لأيدي العمالة الرخيصة ، فقد أدت تلك السياسة إلى حدوث تشوهات في الاقتصاد الفلسطيني وتوسعت فيه الأنشطة الخدماتية والهامشية على حساب الأنشطة الإنتاجية التنموية مما أضعف القدرة الإنتاجية له.

واستمرت تلك القيود الإسرائيلية الخانقة تحت مبررات ما يسمى المتطلبات الأمنية وتم تنفيذ تلك السياسة من خلال سلسلة الأوامر والإجراءات العسكرية التي حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية وأدت إلى تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي بما يضمن استمرار ترابط وتواصل تلك التبعية[1].

صحيح أن تلك الإجراءات والممارسات بدأت بعد عام 1967 إلا أنها شقت طريقها بشكل أوسع بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978 والتي استغلتها إسرائيل في تحقيق جملة من الأهداف بعيدا عن التدخل المصري، ويمكن إبراز أهم ملامح الاقتصاد الفلسطيني في الفترة الواقعة ما بين عام 1978 و1988 كالتالي:

- تعطيل الطاقات الإنتاجية في مختلف أفرع الاقتصاد(زراعة، صناعة ن تجارة.....) بسبب الممارسات الإسرائيلية [2].

---

[1]- عكاشة محمود وأبو ظريفة سامي: محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة، دراسة ميدانية، ملتقى الفكر العربي، القدس، ط1، 1992، ص 142.

[2]- أحمد رفعت السيد: الصراع المائي بين العرب واسرائيل، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 1، 1993، ص140

– استمرار سياسة تهويد الاقتصاد الفلسطيني ومن بينها تهويد الماء بهدف السيطرة المطلقة على أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة، وقمع محاولات استغلال تلك الموارد من قبل الفلسطينيين وإفراغ المناطق المحتلة من الخبرات والقدرات المحلية ونزع الفلاحين عن أراضيهم وتحويلهم إلى أيدي عامة رخيصة في إسرائيل، تتحكم بهم حسب احتياجاتها وبالشروط والأجور التي تحددها[1].

– العمل على تشويه الاقتصاد الفلسطيني من خلال إحداث خلل هيكلي في بنياته عن طريق جعله اقتصادا تابعا للاقتصاد الإسرائيلي، فالخلل الذي حدث في بنية الاقتصاد الفلسطيني كان سببه الاعتماد على الدخل الذي يموله العاملون في الخارج وليس الدخل الذي تولده القطاعات الإنتاجية الداخلية، أي أن الاقتصاد أصبح يفتقد إلى القدرة الذاتية على التطور والنمو بسبب تراجع القطاعات الإنتاجية[2].

– أدت سياسة الدمج الاقتصادي بين الاقتصاد الإسرائيلي المتطور والاقتصاد الفلسطيني المنهك إلى تدمير شامل في البنية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني والذي نسف أي محاولة للاستقلال ، ففي ظل تلك السياسة جرى إخضاع الاقتصاد الفلسطيني وربطه كاملا بالاقتصاد الإسرائيلي وأبرز مظاهر تلك العلاقة تمثلت في الهيمنة الإسرائيلية الكاملة على الأسواق المحلية وتحول الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق مغلق تماما للبضائع الإسرائيلية[3].

– توجيه الموارد البشرية والمصادر الطبيعية الفلسطينية لخدمة الاقتصاد الصهيوني أي العمل على إبعادها على المساهمة في النمو الإقتصادي الفلسطيني من خلال عدة وسائل أهمها:

– اغتصاب المياه والأراضي وتهويدها وإكراه العمال على العمل في إسرائيل وترسيخ التعاقد مع الشركات الإسرائيلية.

– حرمان الإقتصاد الفلسطيني من المصارف الوطنية مما أدى إلى إبعاد عملية تراكم رأس المال واستبداله بنظام مصرفي إسرائيلي ، يعمل على خدمة رأس المال الإسرائيلي فقط داخل الضفة الغربية وغزة، ويسهل الحركة التجارية بشكل يتناسب مع مصالح رأس المال الإسرائيلي.

---

[1]– قبرصي عاطف: الاثار الاقتصادية لإتفاق كامب ديفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1982، ص 18

[2]– عبد الرحمن والزرو: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية 2000، مقدمات، وقائع، تداعيات ، استخلاصات، دون دار لنشر، غمان، 2001، ص 30.

[3]– أبوعامر عدنان: الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الاولى، 1987 – 1993، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2004

- إهمال البنية التحتية الفلسطينية بل وتدميرها ، إلا ما يخدم منها المستعمرات والعمل على تقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة مما أعاق حركة التجارة الداخلية بينهما.

- فرض الضرائب الباهظة والرسوم العالية وتحويل تلك الأموال لتغطية كافة نفقات الاحتلال وتحويل الفائض منها إلى خزينة الحكومة الإسرائيلية مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل وغيرها من الضرائب[1].

- منع التوسع الأفقي للصناعات الفلسطينية عن طريق التقنين الكبير في إصدار التراخيص لإنشاء مصانع جديدة أو توسيع القائم منها خاصة المشاريع الكبيرة التي تعتمد على استغلال الموارد الاقتصادية المحلية كمصنع الإسمنت في الخليل وشركة الكهرباء في القدس.

- العمل على عرقلة الاستثمارات الأجنبية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى لا يكون عائقا أمام رأس المال الإسرائيلي ولا منافس للمنتجات الإسرائيلية وفي الفترة الواقعة ما بين 1975- 1984 رفضت السلطات الاحتلال 66 بالمئة من المشاريع التي تم تقديمها من قبل الجمعيات الأمريكية التطوعية[2].

- العمل على إغراق أسواق الأراضي المحتلة بالسلع التي لها مثيل بهدف القضاء على المرافق الإنتاجية وقد نجحت في ذلك بسبب عدم قدرة المنتج الفلسطيني على المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج مما أجبر عدد من الصناع على ترك مصانعهم [3].

وكانت تلك السياسة الإسرائيلية تهدف إلى منع تطور الإقتصاد الفلسطيني بكافة قطاعاته الإنتاجية واستخدمت سلطات الاحتلال وسائل متنوعة تمثلت في إصدار المزيد من الأوامر العسكرية التي سلبت أي مبادرة أو تنميه حقيقية لقطاعات الإنتاج ، وفي فترة الانتفاضة ما رست سلطات

---

[1]- مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان: النظام الضريبي الضفة الغربية وقطاع غزة كأداة لفرض السيادة خلال الانتفاضة (عبري)، مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان " بيتسلم "، القدس، 1990، ص 9.

[2]- نصر الله عبد الفتاح: واقع القطاع الصناعي في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، 2001، ص 13

[3]- ميالة مؤيد جميل: علاقة النظام الضريبي بالنظم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، ة نابلس، 2006، ص26.

الاحتلال مزيدا من الضغوط الاقتصادية وتضييق الخناق الاقتصادي على السكان بهدف وقف الانتفاضة[1].

إن الاحتلال الإسرائيلي حقق مكاسب عده اتجاه تدمير قطاع الصناعة الفلسطيني تمثلت في:

1_ ضمان تخلف الإقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الإسرائيلي.

2_ استنزاف القدرات المالية للسكان جراء سياسة فرض الضرائب والجمارك على المواد الخام والآلات.

3_ جعل الأراضي الفلسطينية سوقا ذات أهمية عالية للمنتجات الإسرائيلية.

4_ استمرارية تدفق الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة في ظل انهيار الإقتصاد الفلسطيني [2].

ثانيا: نتائج السياسة الإلحاق الإقتصادي الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.

1- تسببت تلك الإجراءات بالعديد من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية وساهمت في تدهور النواحي الاقتصادية والخدماتية والإجتماعية، ويستدل على ذلك من خلال مجموعة من المظاهر المادية التي تبنتها إسرائيل من خلال إدراج تلك السياسات في الناحية القانونية وقد أدى ذلك إلى المس بجميع أوجه حياة المجتمع الفلسطيني والتحكم به عبر سلسلة من الأوامر العسكرية وشملت تلك الإجراءات النواحي الاقتصادية والتعليمية والصحية ومجالات أخرى [3].

2- ومما لا شك فيه أن تلك الممارسات لعب دورا في ضرب مصالح الصناعيين وإغلاق مصانعهم ليعيش بعد ذلك حياة متدهورة وبالتالي إجبارهم على دخول سوق العمل الإسرائيلي[4].

3- أدت سياسة الإحتلال الإقتصادية إلى سحق فئات واسعة من الحرفيين بإقتلاعهم من مزارعهم ومصانعهم ليعملوا في مرافق الإقتصاد الإسرائيلي[5].

---

[1]- عكاشة وأبو ظريفة: محددات وأفاق التصنيع في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 143

[2]- وافي سامي سعيد: تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني 1990 – 2015، رسالة ماجستير في الاقتصاد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005، ص 103.

[3]- الأسدي عبده: التنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية فك ارتباط أمن إعادة انتاج للتبعية، مجلة صامد الاقتصادي، ع 94، 1993، ص 183184

[4]- عبد الرحمن والزور: المرجع السابق، ص 33

[5]- ابو عامر عدنان: الانتهاكات الاسرائلية لحقوق الفلسطينيين مرجع سابق، ص 48

4- أشارت إحصائيات الإنتاج القومي في الضفة الغربية والقطاع إلا أن الدخل القومي في الضفة الغربية والقطاع زاد كمعدل سنوي وهو ما تبعه زيادة في الإنتاج[1].

من الملاحظ أن هناك عجز واضح في الدخل القومي سواء كان في الضفة الغربية أو قطاع غزه حيث أن زيادة الدخل القومي تبعه زيادة أكبر في الإستهلاك، لذلك فمن الراجح أن سلطات الإحتلال ساعدت في زيادة الدخل القومي تبعا لزيادة الإستهلاك حتى تبقى المناطق المحتلة تابعة إقتصاديا لإسرائيل.

ويمكن إيجاز أهم الأسباب التي أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة في الفترة بين 1978- 1987 بعدة نقاط أهمها:

- إرتبط قطاع الخدمات خلال فترة الإحتلال الإسرائيلي بالسياسات الإسرائيلية لتركيزها على القطاعات الخدماتية بدلا من الإنتاجية من اجل إبقاء الإقتصاد الفلسطيني تابعا للإقتصاد الإسرائيلي بمعنى أخر ركزت سلطات الإحتلال على جعل الشعب الفلسطيني شعبا مستهلكا وليس منتجا، وقد زادت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 45 بالمئة خلال فترة السبعينات إلى 50 بالمئة في الثمانينات إلى 52 بالمئة خلال النصف الأول من التسعينات.

- قتل أي محاولة للإستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- إغراء العمال العرب من خلال رفع مستوى الأجور مقارنة بأجور العمال في الأراضي المحتلة.

- السيطرة الكاملة على جميع المقومات الاقتصادية والتي تمثلت في الأرض والمياه والإنشاءات والآلات والأيدي العاملة والإستيراد والتصدير.

- فرض الضرائب الباهظة على القطاعات الاقتصادية المختلفة[2].

مما سبق يمكن ملاحظة عدة حقائق أهمها:

---

[1]- مركز الدراسات الريفية: نشر احصائية سنوية لعام 1985 بالضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1985، ص49

[2]- المرجع السابق، ص 49.

- أن واقع الإقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ما بين 1978 –1988 كان ضعيفا من كافة الجوانب في ظل غياب التنظيم والتخطيط للإنتاج.

- أن الحرب التي شنتها سلطات الإحتلال على الإقتصاد الفلسطيني كان لها أثرا بالغا في فرض ألتبعية له.

- عمدت سلطات الإحتلال إلى رفع أجور العمال الذين عملوا في الأراضي المحتلة عام 1948 من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في القطاعات الاقتصادية المختلفة لإجبار العمال المحليين على ترك أعمالهم بهدف ضرب الإقتصاد المحلي.

- حققت إسرائيل هدفها القائم على جعل الضفة الغربية وقطاع غزة أكبر سوق تجاري تروج فيه منتجاتها الإقتصادية.

- إستطاعت السلطات الإسرائيلية إستغلال أكبر قدر من المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة وضمها للمستعمرات والأراضي المحتلة عام 1948.

- رغم أن السلطات الإسرائيلية قد شرعت في إجراءاتها السابقة منذ عام 1967 إلى أنه يلاحظ أن تلك الإجراءات زادت بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وإستفراد سلطات الإحتلال في المقومات الاقتصادية الفلسطينية.

– أن الممارسات والإجراءات الإسرائيلية لم تحرك النظام المصري للدفاع عن الحقوق البسيطة للسكان فلم تقم بأي إجراء أمام تلك الغطرسة الإسرائيلية اتجاه السياسات الإقتصادية ضد الشعب الفلسطيني. بإعتبار كانت تزداد سنة تلو الأخرى [1].

التداعيات الإجتماعية:

إستخدمت سلطات الإحتلال الإسرائيلي أساليب أخرى موازية لسياساتها السابقة في تدمير المحتوى الثقافي وإلاجتماعي للشعب الفلسطيني منذ توقيع إتفاقياتها مع السادات حيث إستخدمت كافة الوسائل المتاحة لديها من أجل تحقيق ذلك الهدف والجدير بالذكر أن تلك السياسة لم تكن وليدة الإتفاق المصري الإسرائيلي في كامب ديفيد، فهي موجودة منذ بداية الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية

[1]– زياد الخضر العبد المطر: اتفاقية كامب ديفيد المصرية الاسرائلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1978 1993)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012، ص 239249.

وقطاع غزة عام 1967، وإنما تعززت وزادت نتيجة غياب الدور المصري في القضية الفلسطينية وهذا ما سيتم توضيحه.

ثانيا : التداعيات الإجتماعية.

في الواقع لا يمكن فصل الآثار الإقتصادية عن الجوانب الإجتماعية فقد ترتب على الممارسات الإسرائيلية تجاه الإقتصاد الفلسطيني إنعكاسات واضحة على الجوانب الإجتماعية، خاصة فرض الضرائب على السكان مما أثر سلبا على أوضاعهم الإجتماعية[1].

الإجراءات الإسرائيلية ضد البنية الإجتماعية الفلسطينية:

منذ توقيع إتفاقية كامب ديفيد سعت إسرائيل إلى رسم الوجه الإجتماعي للأراضي المحتلة عبر سلسلة من الإجراءات، والتي كان هدفها تدمير البنية الإجتماعية في المناطق المحتلة وتمثلت هذه الإجراءات في:

1- محاربة المؤسسات الخيرية:

قامت سلطات الإحتلال بإغلاق العديد من المؤسسات الخيرية والإجتماعية في المناطق المحتلة بحجة واهية، ومارست سياسة العنف الوحشي والإعتقالات الجماعية بحق رؤساء المؤسسات الخيرية ومن بين المعتقلين رئيس المجمع الإسلامي أحمد ياسين، سنه 1984 وفي فترة الإنتفاضة لجأ الإحتلال إلى شن هجوم منسق ضد المنظمات الخيرية والأهلية وأمر بإغلاق الكثير منها[2].

2- منع التواصل الاجتماعي:

أدت سياسة فرض حظر التجول على السكان إلى تعطل نسيج الحياة الإجتماعي بين السكان في الأراضي المحتلة، ومنعت السلطات الإحتلال في كثير من الأحيان سكان الضفة الغربية من التوجه إلى قطاع غزة والعكس صحيح، وفي يناير 1980 منعت سلطات الإحتلال مواطني الضفة الغربية من دخول مدينه غزة حيث كانوا ينوون الإشتراك في إجتماع سيعقد في المدينة لبحث الأوضاع الداخلية، وكان على رأس ذلك الوفد الدكتور محمد حمزة النتشة أحد وجهاء مدينه الخليل.

---

[1]- زياد خضر عبد المطر: اتفاقية كامب ديفيد المصرية الاسرائيلية، المرجع السابق، ص 242.

[2]- ابو العمرين خالد نمر: حماس حركة المقاومة الاسلامية، جذورها – نشأتها، فكرها السياسي، مركز الحضارة العربية، الجيزة، ط1، 2000، ص 181.

وبعد حرب عام 1982 أدى خروج منظمة التحرير من بيروت إلى تدمير البنية الإجتماعية للفلسطينيين في لبنان، حيث إنعكس ذلك على التواصل الإجتماعي بسبب تشتت المقاتلين الفلسطينيين وقيادة منظمة التحرير في عدة دول مما أدى إلى ضعف قدرتها على معالجة الكثير من المشكلات والذي أثر بدوره على الحركة الوطنية أيضا[1].

3- تقليص الخدمات الإجتماعية:

من الإجراءات التعسفية التي مارستها سلطات الإحتلال على الصعيد الإجتماعي أيضا إبقاء مستوى حياة أبناء الشعب الفلسطيني منخفضا ومترديا، وذلك ضمانا لإستمرارية حاجة المواطنين وراء لقمة العيش وتيئيس الفلسطينيين والمس بمعنوياتهم وتوتير نفسياتهم وتضييق الخناق عليهم إلى أبعد الحدود لإجبارهم على الهجرة [2].

كما سعت إلى عدم تلبية سلطات الإحتلال للإحتياجات المتزايدة للسكان في الأراضي المحتلة في مجال الخدمات الإجتماعية، ولم تتوقف عند هذا الحد بل مارست ضغوطا على الفلسطينيين كي يحصلوا على خدمات المياه والكهرباء من الشبكة المشتركة التي تخدم المستوطنات الإسرائيلية، كما ومنعت سلطات الإحتلال الغذاء والماء والكهرباء والغاز وكافة وسائل الحياة بشكل دوري على العديد من المدن الفلسطينية لفترات تصل إلى شهرين بشكل مواصل ليل نهار[3].

4- تفشي البطالة:

منذ الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 تولت إسرائيل الإدارة السياسية والإقتصادية في الأراضي المحتلة بصورة حصرية، إنتهجت خلالها سياسة عدم التطوير في الإقتصاد الفلسطيني وبل سعت إلى نشر التخلف بين السكان وفي إطار هذه السياسة إمتنعت إسرائيل عن أي محاولة للنهوض بالإقتصاد الفلسطيني وشجعت الفلسطينيين على الإنخراط في سوق العمل الإسرائيلي.

---

[1]- حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح": أخبار الأرض المحتلة "رصد التلفزيون الاسرائيلي "، ع 305، يناير 1980، ص 11.

[2]- عبد الرحمن والزور: المرجع السابق، 33.

[3]- أبوعامر عدنان: المرجع السابق، ص 77..

والجدير بالذكر أن الفترة ما بين 1967- 1987 شهدت تطورا في نسبة الأيدي العاملة الفلسطينية، فقد تمكن عدد كبير من العمال ممارسة مهن مختلفة داخل إسرائيل بسبب التسهيلات التي قدمتها سلطات الإحتلال لهم في هذا المجال [1].

5- إسقاط الشباب في الإنحراف:

إتبعت سلطات الإحتلال سياسة نشر الإنحراف بين فئة شباب الفلسطيني خاصة في عقد الثمانينات عندما بذلت مساع لتفتيت الإطار القيمي في المجتمع الفلسطيني، من خلال جر الشباب الفلسطيني إلى طرق الإنحراف الأخلاقي وترويج المخدرات والإستهتار بالمثل العائلية والدينية ، والذي كان له بالغ الأثر في إختراق القيم الإجتماعية الفلسطينية [2].

6- حظر التجوال على السكان:

سخرت سلطات الإحتلال كافة الوسائل المتاحة لديها لإحكام سيطرتها على الأراضي الفلسطينية بأقل الخسائر من خلال فرض الحصار الداخلي والخارجي على المدن والقرى والمخيمات، والذي تمثل في فرض حظر تجول والإقامة الجبرية وعدم السماح بالسفر مما أدت إلى نتائج بالغة الأثر على الحياة اليومية للسكان[3].

7- الحرب الديموغرافية:

واجهت سلطات الإحتلال التزايد السكاني الفلسطيني بعدة إجراءات من أجل تحقيق التوازن الديمغرافي في الأراضي الفلسطينية بين العرب واليهود، ومن تلك الإجراءات جلب اليهود للسكن في المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين في الضفة الغربية وغزة حيث كان عدد المستوطنين فيلا الأراضي المحتلة عام 1967 يبلغ 82 ألف مستوطن وفي العام 1977 وصل عدد 6500 في الضفة الغربية و75000 في القدس و500 مستوطن في قطاع غزة [4].

---

[1]- البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني: الرعاية الصحية، ص 188.

[2]- الأزعر محمد خالد: المقاومة الفلسطينية، المرجع السابق، ص 17.

[3]- أبوعامر عدنان: الانتهاكات الاسرائيلية، المرجع السابق، ص 184 .

[4]- العملة عمرو: المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الاسكانية في الوطن المحتل، مجلة صامد الاقتصادي العددان 69 – 70، 1987، ص 113.

و لتحقيق ذلك الهدف طرح وزير الزراعة الإسرائيلي أرييل شارون في سبتمبر 1977 على رئيس الوزراء بيغن رؤيته لتوطين 2 مليون يهودي في الأراضي الفلسطينية كسبيل لعرقلة الطريق أمام أي تسوية تشرط وقف الإستيطان، وقد أوجدت تلك الخطة العديد من نقاط الإستيطان في الضفة الغربية وغزة.

فخلال أربع سنوات(1977– 1981) أقيم في الضفة الغربية عددا من المستوطنات فاق عددها عدد المستوطنات التي أنشاها حزب العمل في الفترة بين عامي 1967–1977، وإرتفع عدد المستوطنين في ما بين 1977– 1981 من3200 إلى 20.000 كما تم إنشاء أكبر عملية إستيطان في القدس الشرقية حيث قدر عدد المستوطنين ب 90000 في الفترة نفسها، كما خصصت الحكومة الإسرائيلية في تلك الفترة نحو300 مليون دولار سنويا لتطوير وتوسيع الإستيطان اليهودي في الضفة الغربية لبناء ما بين1000 إلى 2000 وحدة سكنية كل سنة.

وكان لمعاهدة السلام الإسرائيلية المصرية بالغ الأثر في إستقرار الوضع الأمني والإقتصادي في إسرائيل، حيث شهدت الساحة الإسرائيلية تطورات كبيرة في الجانب العسكري كما تراجعت الإقتطاعات في ميزانية الدفاع من35 بالمئة قبل 1978 إلى أقل من15 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي السنوي، وإنعكس ذلك على أوضاع الهجرة اليهودية إلى فلسطين فقد شهدت أرقام الهجرة اليهودية إرتفاعا كبيرا في ظل الإستقرار الأمني.

وفي عام 1984 وصل عدد المستوطنات في الضفة الغربية والقدس إلى 105، وفي قطاع غزة إلى 13 مستوطنة، كما إرتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية من 7000 إلى 45000 وفي القدس من 175000 إلى 185,000 وفي قطاع غزة من 50 ألف إلى 130 ألف مستوطن.

وقد تزايد أعداد المستوطنين في الأراضي المحتلة أكثر من100 بالمئة.[1]

و حتى عام 1986 تم إنشاء 6 مستعمرات جميعها في الضفة الغربية وإرتفع عدد المستوطنين من 45 ألف إلى 65 ألف في الضفة الغربية ومن 85 ألف إلى 95 ألف في القدس، وفي غزة من 1300 إلى 3800 مستوطن.

---

[1]– هلال جميل: أثر السياسة في الوضع السكاني للضفة العربية وقطاع غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 4، 1990، ص95.

و في بداية الإنتفاضة في ديسمبر 1987 تعالت أصوات اليمين الإسرائيلي المتطرف لطرد السكان الفلسطينيين من أرضهم ونقلهم إلى موطن أخر، لتحقيق التغيرات السكانية القصرية في الأراضي المحتلة وقد أثارت تلك النداءات مخاوف السكان من تأثير ذلك على مستقبلهم السياسي[1].

[1]- هلال جميل: المرجع السابق ، ص95.

خاتـمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لاتفاقية كامب ديفيد وتداعياتها على القضية الفلسطينية توصلنا إلى النتائج التالية:

- جاءت اتفاقية كامب ديفيد لتحقيق الخطط والاهداف الإسرائيلية المستقبلية في القضاء على المقاومة الفلسطينية وتثبيت أركانها في فلسطين بدعم عربي.
- قسمت كامب ديفيد الوحدة العربية وذلك بعقد تسوية مع أكبر دولة عربية (مصر) ليسهل التعامل مع الدول الأخرى.
- تطور العلاقات بين مصر وإسرائيل بعد الاتفاقية في جميع النواحي خاصة الدبلوماسية والاقتصادية.
- كان دور الولايات المتحدة الامريكية حيادي لصالح إسرائيل وخدمة الأطماع الإسرائيلية واستعمال الاتفاقية للضغط على الجانب العربي للحصول على مزيد من التنازلات.
- أدى عقد الإتفاقية بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى تحجيم القضية الفلسطينية وهي جوهر الصراع في المنطقة.
- عارضت الجماهير الفلسطينية الإتفاقية وذلك بالعديد من الاحتجاجات والتظاهرات والإضرابات رافضة اتفاق العار ومؤكدة على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.
- أدى توقيع الاتفاقية إلى تكثيف عملية الاستيطان وصارت من أبرز مشاكل القضية الفلسطينية.
- بعد توقيع الاتفاقية سيطر الكيان الصهيوني على جل القطاعات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وتعرض الشعب الفلسطيني لشتى أنواع الاضطهاد.
- حاولت إسرائيل ضرب البنية الاجتماعية للشعب الفلسطيني من خلال نشر الانحراف والفساد في المجتمع.
- استغلت إسرائيل إبعاد مصر عن دائرة الصراع وارتكب أبشع المجازر في حق الشعب الفلسطيني من قتل واعتقال وإبعاد وتدمير منازل.
- أصبح النظام المصري المتمثل في أنور السادات نموذجا يحتذى به في التطبيع مع الكيان الصهيوني وتبني الحل السياسي على الحل العسكري مثل الأردن والإمارات والبحرين وكذا المغرب والسودان.

ملاحق

الملاحق:

الملحق 1: قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967[1]

وفيما يلي، النص الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧.

«إن مجلس الأمن، إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان.

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت العمل وفقاً لنص المادة ٢ من الميثاق.

١- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

٢- يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن (١٢)».

---

[1] - سمير حلمي سيسالم، **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977**، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، ص 185.

الملحق 2:[1]

قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ *

فيما يلي نص القرار: ان مجلس الامن:

اولا: يدعو جميع الاطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا الى وقف اطلاق النار بصورة كاملة وانهاء جميع الاعمال العسكرية فورا في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

ثانيا: يدعو جميع الاطراف المعنية الى البدء فورا بعد وقف اطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ لجميع اجزائه.

ثالثا: يقرر ان تبدأ فور اطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت الاشراف الملائم بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.

[1] – سمير حلمي سيسالم، مرجع سابق، ص 186

الملحق 3:[1]

خطـاب الرئيس
السادات فى الكنيست
(٢٠ – ١١ – ١٩٧٧)

السيد الرئيس
أيها السيدات والسادة
السلام عليكم . . ورحمـة الله
والسلام لنا جميعاً . . بإذن الله

السلام لنا جميعاً . . على الأرض العربية وفى إسرائيل . . وفى كل مكان من أرض هذا العالم الكبير المعقـد بصراعاته الدامية ، المضطرب بتناقضاته الحادة ، المهدد بين الحين والحـين بالحروب المدمرة ، تلك التى يصنعها الإنسان ليقضى بها على أخيه الإنسان وفى النهـاية ، وبين أنقاض ما بنى الإنسان وبين أشلاء الضحايا من بنى الإنسان ، فلا غالب ولا مغلـوب ، بل إن المغلوب الحقيقى دائماً هو الإنسان . . أرقى ما خلقه الله . . الإنسان الذى خلقه الله – كما يقول فيلسوف قديس السلام – « لكى يسعى على قدميه » يبنى الحياة . . ويعبد الله » .

وقد جئت إليكم اليوم على قدمين ثابتتين ، لكى نبنى حياة جديدة لكى نقيم السلام وكلنا على هذه الأرض ، أرض الله : كلنا مسلمون ومسيحيون ويهـود . . نعبد الله ولا نشرك به أحداً . . وتعاليم الله . . ووصاياه . . هى حب وصدق وطهـارة وسلام .

وإننى الخص العذر لكل من استقبل قرارى عندما أعلنته للعالم كله ، أمام مجلس الشعب المصرى ، بالدهشة ، بل بالذهول بل أن البعض قد صورت له المفاجأة العنيفة أن قرارى ليس أكثر من مناورة كلامية للاستهلاك أمام الرأى العام العالمى ، بل وصفه بعض آخر بأنه تكتيك سياسى لكى أنحنى به نوايای فى شن حرب جديدة .

ولا أخفى عليكم أن أحد مساعدى فى مكتب رئيس الجمهـورية أتصل فى فى ساعة متأخرة من الليل بعـد عودتى إلى بيتى من مجلس الشعب ، ليسألنى فى قلق : ومادا تفعل يا سيادة الرئيس لو وجهت إليك إسرائيل الدعوة فعلا فأجبته بكل هدوء : سأقبلها على الفور . .

لقد أعلنت أننى سأذهب إلى آخر العالم . سأذهب إلى إسرائيل لإننى أريد أن أطرح الحقائق كاملة أمام شعب إسرائيل .

إننى الخص العذر لكل من أذهله القرار . أو تشكك فى سلامة النوايا وراء إعلان القرار فلم يكن أحد يتصور أن رئيس أكبر دولة عربية ، تتحمل العبء الأكبر والمسئولية الأولى فى قضية الحرب والسلام ، فى منطقـة الشرق الأوسط يمكن أن يعرض قراره بالاستعداد إلى الذهاب إلى أرض الخصم . ونحن لا نزال فى حالة حرب ، بل نحن جميعاً لا نزال نعانى من آثار أربع حروب قاسية خلال ثلاثين عاماً ، بل أن أسر ضحايا حرب أكتوبر ٧٣ لا تزال تعيش مآسى الترمل وفقد الأبنـاء واستشهاد الآباء والأخوات .

كما أننى – كما سبق أن أعلنت من قبل – لم أتداول فى هذا القرار مع أحد من زملائى وأخوتى رؤساء الدول العربية ، أو دول المواجهة . . ولقد اعتذر عن اتصل بى منهم بعد إعلان القرار ، لأن حالة الشك الكاملة ، وفقدان الثقة الكاملة ، بين الدول العربيـة والشعب الفلسطينى من جهـة وبين إسرائيل من جهة أخرى ، لا تزال قائمة فى كل النفوس ويكفى أن أشير أ طويلة كان يمكن أن يحل فيها السلام ، قد ضاعت سدى ، فى خلافات ومناقشات لا طائل منها حول إجراءات عقـد مؤتمر جنيف ، وكلها تعبر عن الشك الكامل ، وفقدان الثقة الكاملة .

ولكننى – أصارحكم القول بكل الصدق أننى اتخذت هذا القرار بعد تفكير طويل ، وأنا أعلم أنه مخاطرة كبيرة ، لأنه إذا كان الله قد كتب لى قدرى أن أتولى المسئولية عن شعب مصر ، وأن أشارك فى مسئولية المصير بالنسبة للشعب العربى وشعب فلسطين ، فإن أول واجبات هذه المسئولية أن أستنفذ كل السبل ، لكى أجنب شعبى المصرى العربى ، وكل الشعب العربى ، ويـلات حروب أخرى محطمـة ، مدمرة ، لا يعلم مداها إلا الله .

وقد اقتنعت بعد تفكير طويل ، أن أمانة المسئولية أمام الله ، وأمام الشعب ، تفرض على أن أذهب إلى آخر مكان فى العالم . . بل أن أحضر إلى بيت المقدس ، لأخاطب أعضاء الكنيست ممثلى شعب إسرائيل بكل الحقائق التى تعتمل فى نفسى ، وأتركـكم بعد ذلك لكى تقرروا لأنفسكم وليفعل الله بنا بعـد ذلك ما يشاء .

أيها السيدات والسادة :

إن فى حياة الأمم والشعوب لحظـات يتعين فيها على هؤلاء الذين يتصفون بالحكمة والرؤية الثاقبة أن ينظروا إلى ما وراء الماضى بتعقيداته ورواسبه من أجـل انطلاقة جسورة نحو آفاق جديدة .

وهؤلاء الذين يتحملون مثلنا تلك المسئولية الملقاة على عاتقنا هم أول من يجب أن تتوفر لديهم الشجاعة لاتخاذ القرارات المصيرية التى تتناسب مع جلال الموقف ، ويجب أن نرتفـع جميعاً فوق جميع صور التعصب وفوق خـداع النفس وفوق نظريات التفوق البالية فمن المهم ألا ننسى أبداً أن العصمة لله وحده . . وإذا قلت إننى أريد أن أجنب كل الشعب العربى ويلات حروب جديدة مفجعـة ، فإننى أعلن أمامكم بكل الصدق ، إننى أحمل نفس المشاعر وأحمل نفس المسئولية لكل إنسان فى العالم وبالتأكيد نحو الشعب الإسرائيلى

ضحية الحرب : الإنسان . .

إن الروح التى تزهق فى الحرب ، هى روح إنسان ، سواء كان عربياً أو إسرائيلياً . .

إن الزوجة التى ترمل . . هى إنسانة من حقها أن تعيش فى أسرة سعيدة سواء كانت عربية أو إسرائيلية . .

إن الأطفال الأبرياء الذين يفقـدون رعاية الآباء وعطفهم هم أطفالنا جميعاً . على أرض العرب ، أو فى إسرائيل لهم علينا المسئولية الكبرى فى أن نوفر لهم الحاضر الهانىء والغد الجميل . .

من أجل كل هذا ، ومن أجـل أن نحمى حياة أبنائنا وأخواننا جميعاً .

من أجل أن تنتج مجتمعاتنا ، وهى آمنة مطمئنة . . من أجل تطـور الإنسان وإسعاده وإعطائه حقه فى الحياة الكريمة ، من أجل مسئوليتنا أمام الأجيال المقبلة .

من أجل بسمة كل طفل يولد على أرضنا .

من أجل كل هذا اتخذت قرارى أن أحضر إليكم – رغم كل المخاذير – لكى أقول كلمتى . .

ولقد تحملت وأتحمل متطلبات المسئولية التاريخية ، من أجل ذلك أعلنت من قبل ومنذ أعوام وبالتحديد فى ٤ فبراير ١٩٧١ ، أننى مستعد لتوقيع إتفاق سلام مع إسرائيل ، وكان هذا هو أول إعلان يصدر من مسئول عربى منذ أن بدأ الصراع العربى الإسرائيلى وبكل هذه الدوافع التى تفرضها مسئولية القيـادة أعلنت فى السادس عشر من أكتوبر ١٩٧٣ وأمام مجلس الشعب المصرى ، الدعوة إلى مؤتمر دولى يتقرر فيه السلام العادل الدائم .

ولم أكن فى ذلك الوقت فى وضع من يستجدى السلام ، أو يطلب وقف النار . وبهذه الدوافـع كلها ، التى يلزم بها الواجب التاريخى والقيادى ، وقعنا اتفاق فك الاشتباك الأول ، ثم اتفاق فك الاشتباك الثانى فى سيناء . ثم سعينا نطـرق الأبواب المفتوحة والمغلقة لإيجاد طريق معين نحو سلام دائم عادل وفتحنا قلوبنا لشعوب العالم كله لكى تتفهم دوافعنا ، وأهدافنا ، ولكى تقتنع فعلا أننا دعاة عدل ، وصناع سلام .

وبهذه الدوافع كلها ، قررت أن أحضر إليكم ، بعقل مفتـوح وقلب مفتوح وإرادة واعية ، لكى نقيم السلام الدائم القائم على العدل .

وشاءت المقادير أن تجيء رحلتى إليكم ، رحلة السلام ، فى يوم العيـد الإسلامى الكبير عيد الإضحى المبارك عيد التضحية والفـداء ، حين أسلم إبراهيم عليه السلام ، جد العرب واليهود . أقول حين أمره الله ، وتوجه إليه بكل جوارحه لا عن ضعف بل عن قوة روحية هائلة وعن إختيار حر للتضحية بفلذة كبده . . بدافع من إيمانه الراسخ الذى لاينزعزع بمثل عليا تعطى الحياة معنى عميقاً . ولعل هذه المصادفة تحمل معنى جديداً ، فى نفوسنا جميعاً ، لعله يصبح أملا حقيقياً فى تباشير الأمن والأمان والسلام .

[1] – أنور السادات ، **مرجع سابق**، ص446.

الملحق 4:[1]

أيها السيدات والسادة :

دعونا نتصارح ، بالكلمة المستقيمة ، والفكرة الواضحة التي لا تحمل أي التواء . دعونا نتصارح اليوم والعالم كله يقربه وشرقه يتابع هذه اللحظات الفريدة . التي يمكن أن تكون نقطة تحول جذرى فى مسار التاريخ فى هذه المنطقة من العالم ، إن لم يكن فى العالم كله .

دعونا نتصارح ونحن نجيب عن السؤال الكبير : كيف يمكن أن نحقق السلام الدائم العادل .

لقد جئت إليكم أحمل جوابى الواضح الصريح على هذا السؤال الكبير ، لكى يسمعه الشعب فى إسرائيل ، ولكى يسمعه العالم أجمع ، ولكى يسمعه أيضاً كل أولئك الذين تصل أصوات دعوات أصواتهم المخلصة إلى أذنى ، أملا فى أن تتحقق فى النهاية النتائج التى يرجوها الملايين من هذا الاجتماع التاريخى .

وقبل أن أعلن لكم جوابى ، أرجو أن أؤكد لكم ، أننى أعتمد فى هذا الجواب الواضح الصريح ، على عدة حقائق لا مهرب لأحد من الاعتراف بها :

ـ الحقيقة الأولى : أنه لا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين .

ـ الحقيقة الثانية : إننى لم أتحدث ، ولن أتحدث بلغتين ولم أتعامل ولن أتعامل بسياستين ولست أتعامل مع أحد ، إلا بلغة واحدة ، وسياسة واحدة ، ووجه واحد .

ـ الحقيقة الثالثة : إن المواجهة المباشرة وأن الخط المستقيم هما أقرب الطرق وأنجحها للوصول إلى الهدف الواضح .

ـ الحقيقة الرابعة : إن دعوة السلام الدائم العادل ، المبنى على إحترام قرارات الأمم المتحدة ، أصبحت اليوم دعوة العالم كله ، وأصبحت تعبيراً واضحاً عن إرادة المجتمع الدولى ، سواء فى المواسم الرسمية التى تصنع السياسة وتتخذ القرار ، أو على مستوى الرأى العام العالمى الشعبى ، ذلك الرأى العام الذى يؤثر فى صنع السياسة واتخاذ القرار .

ـ الحقيقة الخامسة : ولعلها أبرز الحقائق وأوضحها أن الأمة العربية لا تتحرك فى سعيها من أجل السلام الدائم العادل ، من موقع ضعف أو إهتزاز ، بل إنها على العكس تماماً تملك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام ، صادرة عن إدراك حضارى بأنه لكى نتجنب كارثة محققة ، علينا وعليكم وعلى العالم كله ، فإنه لا بديل عن إقرار سلام عادل ، لا تزعزعه الأنواء ولا تعبث به الشكوك ، ولا يهزه سوء المقاصد أو التواء النوايا .

من واقع هذه الحقائق ، التى أردت أن أضعكم فى صورتها ، كما أراها ، أرجو أيضاً أن أحذركم بكل الصدق ، أحذركم من بعض الخواطر التى يمكن أن تطرأ على أذهانكم .

إن واجب المصارحة يقتضى أن أقول لكم ما يلى :

أولا : إننى لم أجىء إليكم لكى أعقد اتفاقاً منفرداً بين مصر وإسرائيل . ليس هذا وارداً فى سياسة مصر ، فليست المشكلة هى مصر وإسرائيل ، وأى سلام منفرد بين مصر وإسرائيل أو بين أية دولة من دول المواجهة وإسرائيل فإنه لن يقيم السلام الدائم العادل فى المنطقة كلها ، بل أكثر من ذلك ، فإنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل ، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية فإن ذلك لن يحقق أبداً السلام الدائم العادل الذى يلح العالم كله اليوم عليه .

ثانياً : إننى لم أجىء إليكم لكى أسعى إلى سلام جزئى ، بمعنى أن تبقى حالة الحرب فى هذه المرحلة . ثم نرجىء المشكلة برمتها إلى مرحلة تالية .

فليس هذا هو الحل الجذرى الذى يصل بنا إلى السلام الدائم .

ويرتبط بهذا أننى لم أجىء إليكم ، لكى نتفق على فض إشتباك ثالث فى سيناء . أو فى سيناء والجولان والضفة الغربية ، فإن هذا يعنى إننا نؤجل فقط إشتعال القتال إلى أى وقت مقبل .

بل هو يعنى ، إننا نفتقد شجاعة مواجهة السلام ، وإننا أضعف من أن نتحمل أعباء ومسئوليات السلام الدائم العادل .

لقد جئت إليكم ، لكى نبنى معاً ، السلام الدائم العادل حتى لا نراق نقطة دم واحدة من جسد عربى أو إسرائيلى .

ومن أجل هذا أعلنت إننى مستعد أن أذهب إلى آخر العالم .

وهنا أعود إلى الإجابة على السؤال الكبير : كيف نحقق السلام الدائم العادل ؟

فى رأيى . . وأعلنها من هذا المنبر للعالم كله . أن الإجابة ليست مستحيلة ولا هى بالعسيرة على الرغم من مرور أعوام طويلة . . من ثأر الدم . والأحقاد والكراهية . وتنشئة أجيال على القطيعة الكاملة والعداء المستحكم .

الإجابة ليست عسيرة ولا هى مستحيلة ، إذا طرقنا سبيل الخط المستقيم بكل الصدق والإيمان .

أنتم تريدون العيش معنا فى هذه المنطقة من العالم .

وأنا أقول لكم بكل الإخلاص: إننا نرحب بكم بيننا .. بكل الأمن والأمان.

إن هذا فى حد ذاته يشكل نقطة تحول هائلة .. من علامات تحول تاريخى حاسم..

لقد كنا نرفضكم ، وكانت لنا أسبابنا ودعوانا . . نعم . .

لقد كنا نرفض الاجتماع بكم . . فى أى مكان . . نعم . .

لقد كنا نصفكم بإسرائيل المزعومة . . نعم . .

لقد كانت تجمعنا المؤتمرات أو المنظمات الدولية ، وكان ممثلونا ولا يزالون لا يتبادلون التحية والسلام . نعم . .

حدث هذا ولا يزال يحدث .

لقد كنا نشترط لأى مباحثات وسيطاً يلتقى بكل طرف على إنفراد . نعم . .

هكذا تمت مباحثات فض الاشتباك الأول . . وهكذا أيضاً تمت مباحثات فض الاشتباك الثانى .

كما أن ممثلينا إلتقوا فى مؤتمر جنيف الأول ، دون تبادل كلمة مباشرة . نعم . .

هذا حدث . .

ولكننى أقول لكم اليوم . . أعلن للعالم كله . . إننا نقبل بالعيش معكم فى سلام دائم وعادل . . ولا نريد أن نحيطكم أو نحيطونا بالصواريخ المستعدة للتدمير أو بقذائف الأحقاد والكراهية .

ولقد أعلنت أكثر من مرة . إن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة أعترف بها العالم ، وحملت القوتان العظميان مسئولية أمنها وحماية وجودها .

ولما كنا نريد السلام فعلا وحقاً فإننا نرحب بأن تعيشوا بيننا فى أمن وسلام فعلا وحقاً . .

لقد كان بيننا وبينكم جدار ضخم مرتفع حاولتم أن تبنوه على مدى ربع قرن من الزمان ، ولكنه تحطم فى عام ١٩٧٣ ، كان جداراً من الحرب النفسية المستمرة فى النهايا وتصاعدها .

كان جداراً من التخويف بالقوة القادرة على إكتساح الأمة العربية من أقصاها إلى أقصاها .

كان جداراً من الترويج بأننا أمة تحولت إلى جثة بلا حراك . . بل أن منكم من قال إنه حتى بعد مضى خمسين عاماً مقبلة ، فلن تقوم للعرب قائمة من جديد كان جداراً يهدد دائماً بالنزاع الطويلة القادرة على الوصول إلى أى موقع وإلى أى بعد .

كان جداراً يحذرنا من الإبادة والفناء إذا نحن حاولنا أن نستخدم حقنا المشروع فى تحرير أرضنا المحتلة .

وعلينا أن نعترف معاً . بأن هذا الجدار قد وقع وتحطم فى عام ١٩٧٣ . ولكن بقى جدار آخر .

هذا الجدار الآخر ، يشكل حاجزاً نفسياً معقداً بيننا وبينكم .

حاجزاً من الشكوك حاجزاً من التصور ، حاجزاً من خشية الخداع حاجزاً من الأوهام حول أى تصرف أو فعل أو قرار ، حاجزاً من التفسير الخاطىء لكل حدث أو حديث .

وهذا الحاجز النفسى هو الذى عبرت عنه ، فى تصريحات رسمية ، بأنه يشكل سبعين فى المائة من المشكلة .

وإننى أسألكم اليوم – بزيارتى لكم – لماذا لا نمد أيدينا بصدق وإيمان وإخلاص ، لكى نحطم هذا الحاجز معاً؟

[1] – السادات أنور، مرجع سابق، ص447.

الملحق 5:[1]

لمـاذا لا تحقق إرادتنا ، بصدق وإيمان وإخلاص ، لكي تزيل معاً كل شكوك الخوف والغدر والتواء المقاصد وإخفاء حقائق النوايا ؟

لمـاذا لا نتصدى معاً بشجاعة الرجـال ، وبحـارة الأبطال الذين يهبون حياتهم لهدف أسمى ؟

لماذا لا نتصدى معاً بهذه الشجاعة والجسارة لكي نقيم صرحـاً شامخاً للسلام يحمي ولا يهدد . . يشع لأجيالنا القادمة أضواء الرسالة الإنسانية نحو البناء والتطور ورفعـة الإنسان ؟ . .

لماذا نورث هذه الأجيال نتائج سفك الدماء . . وإزهاق الأرواح ، وتيتم الأطفال وترمل الزوجـات ، وهدم الأسر ، وأنين الضحايا ؟

لمـاذا لا نؤمن بحكمة الخالق أوردها في أمثال سليمان الحكيم :

« الغش في قلب الذين يفكرون في الشر ، أما المشيرون بالسلام فلهم فرح » .

« لقمة يابسة ومعها سلام ، خير من بيت ملء بالذبائح مع الخصام » .

لمـاذا لا نردد معاً من مزامير داود النبي .

« إليك يا رب أصرخ . . أسمع صوت تضرعي إذا أستغثت بك ، وأرفـع يدي إلى محراب قدسك ، لا تجذبني مع الأشرار . ومع فعلة الإثم ، المخاطبين أصحابهم بالسلام والشر في قلوبهم ، أعطهم حسب فعلهم ، وحسب شر أعمالهم ، أعطهم حسب صنع أيديهم ، أرجعهم جزاءهم . لأنهم لا يفطنون إلى أعمال الرب ولا إلى صنع يديه يهدمهم ولا يبنيهم » .

أيها السادة :

الحق أقول لكم أن السلام لن يكون اسماً على مسمى ما لم يكن قائماً على العدالة وليس على إحتلال أرض الغير .

ولا يسوغ أن تطلبوا لأنفسكم ما تنكرونه على غيركم .

وبكل صراحة . وبالروح التي حدث بي إلى القدوم إليكم اليوم فإني أقول لكم : إن عليكم أن تتخلوا نهائياً عن أحلام الغزو وأن تتخلـوا أيضاً عن الاعتقاد بأن القوة هي خير وسيلة للتعامل مع العرب .

إن عليكم أن تستوعبوا جيداً دروس المواجهة بيننا وبينكم فلن يجديكم التوسع شيئاً .

ولكي تتكلم بوضوح فإن أرضنا لا تقبل المساومة ، وليست عرضـة للجدل . إن التراب الوطني والقومي يعتبر لدينا في منزلة الوادي المقدس طوى الذي كلم فيه الله موسى عليه السلام » ولا يملك أي منا ولا يقبل . أن يتنازل عن شبر واحد منه ، أو أن يقبل مبدأ الجدل والمساومة عليه » .

والحق أقول لكم أيضاً : إن أمامنا اليوم الفرصة السانحة للسلام وهي فرصة لا يمكن أن يجود بمثلها الزمان إذا كنا جادين حقاً في النضـال من أجل السلام .

وهي فرصة لو أضعناها أو بددنـاها فلسوف تحل بالمتآمر عليها ، لعنة الإنسانية ولعنة التاريخ .

ما هو السلام بالنسبة لإسرائيل ؟ أن تعيش في المنطقة مع جيرانها العرب . . في أمن وإطمئنان . .

هذا منطق أقول له نعم . .

أن تعيش إسرائيل في حدودها ، آمنة من أي عدوان .

هذا منطـق أقول له نعم . .

أن تحصل إسرائيل على كل أنواع الضمانات التي تؤمن لها هاتين الحقيقتين هذا مطلب أقول له نعم . .

بل إننا نعلن إننا نقبل كل الضمانات الدولية التي تتصورونها ومن ترضونه أنتم .

نعلن إننا نقبل كل الضمانات التي تريدونها من القوتين العظميين ، أو من إحداهما ، أو من الخمسة الكبار ، أو من بعضهم .

وأعود فأعلن بكل الوضوح أننا قابلون بأي ضمانات ترتضونها لأنفسكم لأننا في المقابل ، سنأخذ نفس الضمانات .

خلاصة القول إذن عندما نسأل : ما هو السلام بالنسبة لإسرائيل ؟

يكون الرد هو أن تعيش إسرائيل في حدودها مع جيرانها العرب ، في أمن وأمان وفي إطار كل ما ترتضيه من ضمانات يحصل عليها الطرف الآخر .

ولكن كيف يتحقق هذا ؟

كيف يمكن أن نصل إلى هذه النتيجة لكي نصل بها إلى السلام الدائم العادل ؟ هناك حقـائق لابد من مواجهتها بكل شجاعة ووضوح .

هناك أرض عربية احتلتها – ولا تزال تحتلها – إسرائيل بالقوة المسلحة ونحن نصر على تحقيق الإنسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربيـة . . القدس التي حضرت إليها باعتبارها مدينة السلام . .

والتي كانت وسوف تظل على الدوام التجسيد الحي للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث .

وليس من المقبول أن يفكر أحد في الوضع الخاص لمدينة القدس في إطار الضم أو التوسع وإنما يجب أن تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين .

وأهم من كل هذا فإن تلك المدينة يجب ألا تفصل عن هؤلاء الذين أختاروها مقراً ومقاماً لعدة قرون . . وبدلا من إيقاظ الحروب الصليبية فإننا يجب أن نحيي روح عمـر بن الخطـاب وصلاح الدين . . أي روح التسامح وإحترام الحقوق . . إن دور العبادة الإسلامية والمسيحية ليست مجرد أماكن لأداء الفرائض والشعائر بل إنها تقوم شاهد صدق على وجودنا الذي لم ينقطع في هذا المكان سياسياً وروحياً وفكرياً .

وهنا .. فأنه يجب ألا يخطيء أحد تقدير الأهمية والإجلال اللذين نكنهما للقدس نحن معشر المسيحيين والمسلمين . .

ودعوني أقول لكم بلا أدنى تردد أنني لم أجيء إليكم تحت هذه الفية لكي أتقدم برجاء أن تجلو قواتكم من الأرض المحتلة . إن الإنسحاب الكامل من الأرض العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ أمر بديهي لا نقبل فيه الجدل ولا رجاء فيه لأحـد أو من أحد . .

ولا معنى لأي حديث عن السلام الدائم العادل ولا معنى لأي خطـوة قضيان حياتنا معاً في هذه المنطقـة من العالم في أمن وأمان وأنتم تحتلون أرضاً عربية بالقوة المسلحة فليس هناك سلام يستقيم أو يبنى من إحتلال أرض الغير .

نعم . .

هذه بديهية لا تقبل الجدل والنقاش إذا خلصت النوايا وصدق النضال لإقرار السلام الدائم العادل لجيلنا ولكل الأجيال من بعدنا .

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فليس هناك من ينكر أنها جوهر المشكلة كلها وليس هناك من يقبل اليوم في العالم كله شعارات رفعت هنا في إسرائيل تتجاهل وجود شعب فلسطين بل وتتساءل أين هو هذا الشعب ؟ !

إن قضية شعب فلسطين وحقوق شعب فلسطين المشروعة لم تعـد اليوم موضع تجاهل أو إنكار من أحد . بل لا يحتمل عقل يفكر أن تكون موضع تجاهل أو إنكار . إنها واقع استفيله المجتمـع الدولي غرباً وشرقاً . بالتأييد والمسـاندة والإعتراف في مواثيق دولية وبيانات رسمية لن يجدي أحد أن يصم آذانه عن دويها المسموع ليل نهار أو أن يغمض عينيه عن حقيقتها التاريخية وحتى الولايات المتحدة الأمريكية حليفكم الأول التي تحمل قمة الالتزام لحماية وجـود إسرائيل وأمنها والتي قدمت – وتقدم إلى إسرائيل – كل عون معنوي ومادي وعسكري .

أقول حتى الولايات المتحدة أختارت أن تواجـه الحقيقة والواقع وأن تعترف بأن للشعب الفلسطيني حقوقاً مشروعة وأن المشكلة الفلسطينية هي قلب الصراع وجوهره وطالما بقيت معلقة دون حل فإن النزاع سوف يتزايد ويتصاعد ليبلغ أبعاداً جديدة وبكل الصدق أقول لكم إن السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين وأنه خطأ جسيم لا يعلم مداه أحد أن ننحي الطرف عن تلك القضية أو أن نتحيها جانباً .

ولن أستطرد في سرد أحداث الماضي منذ صدر وعد بلفور لستين عاماً خلت فأنتم على بينة من الحقائق جيداً . . وإذا كنتم قد وجدتم المبرر القانوني والأخلاقي لإقامة وطن قومي على أرض لم تكن كلها ملكاً لكم فأولى بكم أن تتفهموا إصرار شعب فلسطين على إقامة دولته من جديد في وطنه .

وحين يطالب بعض الغلاة والمتطرفين أن يتخلى الفلسطينيون عن هذا الهدف الاسمى .. فإن معناه في الواقع وحقيقة الأمر مطالبة له بالتخلي عن هويتهم وعن كل أمل لهم في المستقبل .

[1] – أنور السادات ، مرجع سابق ، ص448.

الملحق 6:[1]

إنى أحيى أصواتاً إسرائيلية .. طالبت بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى وصولا إلى السلام وضمانا له .

ولذلك ، فإنى أقول لكم أيها السيدات والسادة أنه لا طائل من وراء عدم الاعتراف بالشعب الفلسطينى وحقوقه فى إقامة دولته وفى العودة .

لقد مررنا نحن العرب بهذه التجربة من قبل .. معكم .. ومع حقيقة الوجود الإسرائيلى وانتقل بنا الصراع .. من حرب إلى حرب .. ومن ضحايا إلى مزيد من الضحايا حتى وصلنا اليوم – نحن وأنتم – إلى حافة هاوية رهيبة وكارثة مروعة إذا نحن لم نغتنم اليوم معاً فرصة السلام الدائم والعادل .

عليكم أن تواجهوا الواقع مواجهة شجاعة كما واجهته أنا .

ولا حل لمشكلة أبداً بالهروب منها أو التعامل عليها .

ولا يمكن أن يستقر سلام بمحاولة فرض أوضاع وهمية .. أدار لها العالم كله ظهره .. وأعلن نداءه الاجماعى بوجوب احترام الحق والحقيقة .

ولا داعى للدخول فى الحلقة المفرغة مع الحق الفلسطينى .. ولا جدوى من خلق العقبات .. إلا أن تتأخر مسيرة السلام .. أو أن يقتل السلام .

وكما قلت لكم .. فلا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين .. كما أن المواجهة المباشرة والخط المستقيم هما أقرب الطرق وأنجحها للوصول إلى الهدف الواضح والمواجهة المباشرة للمشكلة الفلسطينية .. واللغة الواحدة لعلاجها نحو سلام دائم عادل هى فى أن تقوم دولتهم .

ومع كل الضمانات الدولية التى تطلبونها فلا يجوز أن يكون هناك خوف من دولة وليدة تحتاج إلى معونة من كل دول العالم لقيامها .. وعندما تدق أجراس السلام فلن توجد يد تدق طبول الحرب وإذا وجدت فلن يسمع لها صوت .

وتصوروا معى إتفاق سلام فى جنيف نرفه إلى العالم المتعطش إلى السلام .. إتفاق سلام يقوم على :

أولا : إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية التى احتلت فى عام ١٩٦٧ .

ثانياً : تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير بما فى ذلك حقه فى إقامة دولته .

ثالثاً : حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدودها الآمنة والمضمونة عن طريق إجراءات يتفق عليها تحقق الأمن المناسب للحدود الدولية ، بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة .

رابعاً : تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة عدم الالتجاء إلى القوة .. وحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية .

خامساً إنهاء حالة الحرب القائمة فى المنطقة .

أيها السيدات والسادة .

إن السلام ليس توقيعاً على سطور مكتوبة ، إنه كتابة جديدة للتاريخ .

إن السلام ليس مبارزة فى المناداة به للدفاع عن أية شهوات أو لستر أية أطماع ، فالسلام فى جوهره نضال جبار ضد كل الأطماع والشهوات .

ولعل تجارب التاريخ القديم والحديث تعلمنا جميعاً ، أن الصواريخ والبوارج والأسلحة النووية لا يمكن أن تقيم الأمن ولكنها على العكس تحطم كل ما يبنيه الأمن .

وعلينا :

من أجل شعوبنا .

من أجل حضارة صنعها الإنسان ، أن نحمى الإنسان فى كل مكان .. من سلطان قوة السلاح .

علينا أن نعلى سلطان الإنسانية بكل قوة القيم والمبادئ التى تعلى مكانة الإنسان .

وإذا سمحتم لى أن أتوجه بندائى من هذا المنبر إلى شعب إسرائيل فأنى أتوجه بالكلمة الصادقة الخالصة إلى كل رجل وامرأة وطفل فى إسرائيل .. أننى أحمل إليكم من شعب مصر الذى يبارك هذه الرسالة المقدسة من أجل السلام .

أحمل إليكم رسالة السلام رسالة شعب مصر الذى لا يعرف التعصب ، والذى يعيش أبناؤه من مسلمين ومسيحيين ويهود بروح المودة والحب والتسامح .

هذه هى مصر التى حملتى شعبها أمانة الرسالة المقدسة .. رسالة الأمن والأمان والسلام .

فيا كل رجل وامرأة وطفل فى إسرائيل شجعوا قيادتكم على نضال السلام ، ولتتجه الجهود إلى بناء صرح شامخ للسلام ، بدلا من بناء القلاع والمقابر المحصنة بصواريخ الدمار .

قدموا للعالم كله ، صورة الإنسان الجديد ، فى هذه المنطقة من العالم ، لكى يكون قدوة لإنسان العصر .. إنسان السلام فى كل موقع ومكان .

بشروا أبناءكم .. أن ما مضى ، هو آخر الحروب ونهاية الآلام وإن ما هو قادم هو البداية الجديدة ، الحياة الجديدة حياة الحب والخير والحرية والسلام ويا أيتها الأم الثكلى .

ويا أيتها الزوجة المترملة .

ويا أيها الأبن الذى فقد الأخ والأب .

يا كل ضحايا الحروب .

املأوا الصدور والقلوب ، بآمال السلام .. أجعلوا الانشودة حقيقة تعيش وتنمو .. أجعلوا الأمل دستور عمل ونضال .. وإرادة الشعوب هى من إرادة الله ..

أيها السيدات والسادة .

قبل أن أصل إلى هذا المكان ، توجهت بكل نبضة فى قلبى ، وبكل خلجة فى ضميرى ، إلى الله سبحانه وتعالى ، وأنا أؤدى صلاة العيد فى المسجد الأقصى وأنا أزور كنيسة القيامة توجهت إلى الله سبحانه وتعالى بالدعاء أن يلهمنى القوة : وأن يؤكد يقين إيمانى بأن تحقق هذه الزيارة أهدافها التى أرجوها من أجل حاضر سعيد ، ومستقبل أكثر سعادة .

لقد اخترت أن أخرج على كل السوابق والتقاليد التى عرفتها الدول المتحاربة ، ورغم أن إحتلال الأرض العربية لازال قائماً ، بل كان إعلانى عن إستعدادى للحضور إلى إسرائيل مفاجأة كبرى هزت كثيراً من المشاعر ،وأذهلت كثيراً من العقول ، بل شككت فى نواياها بعض الآراء ، برغم كل ذلك فإننى استلهمت القرار بكل صفاء الإيمان وطهارته وبكل التعبير الصادق عن إرادة شعبى ونواياه واخترت هذا الطريق الصعب ، بل أنه فى نظر الكثيرين أصعب طريق .

اخترت أن أحضر اليكم .. بالقلب المفتوح والفكر المفتوح .

اخترت أن أعطى هذه الدفعة لكل الجهود العالمية المبذولة من أجل السلام .. واخترت أن أقدم لكم – وفى بيتكم – الحقائق المجردة عن الأغراض والأهواء .

لا لكى أناور .

ولا لكى أكسب جولة ، أخطر الجولات والمعارك فى التاريخ المعاصر .

معركة السلام العادل والدائم .

إنها ليست معركتى فقط ، ولا هى معركة القيادات فقط ، فى إسرائيل .

ولكنها معركة كل مواطن على أرضنا جميعاً ، من حقه أن يعيش فى سلام .. إنها التزام الضمير والمسئولية فى قلوب الملايين .

ولقد تساءل الكثيرون ، عندما طرحت هذه المبادرة عن تصورى لما يمكن إنجازه فى هذه الزيارة وتوقعاتى منها .

وكما أجبت السائلين ، فإننى أعلن أمامكم إننى لم أفكر فى القيام بهذه المبادرة من منطلق ما يمكن تحقيقه أثناء الزيارة وإنما جئت هنا لكى أبلغ رسالة ألا هل بلغت اللهم فأشهد .

اللهم أننى أردد مع زكريا قوله «أحيوا الحق والسلام» .

واستلهم آيات الله العزيز الحكيم حين قال : «قل آمنا بالله وما أنزل علينا وما أنزل على إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى والنبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون» .

«صدق الله العظيم»

والسلام عليكم .

[1] – أنور السادات ، مرجع سابق، ص449.

الملحق 7:

جبل الشيخ (حرمون)
المنطقة العازلة
تحت سيطرة
القوات
الدولية
مسعدة
مجدل
شمس
حبانا الشلال
أوفانيا
الخميدية
القنيطرة
بريحينه
بير عجم
البريقة
هضبة
الجولان
الرفيد
الخط أ
الخط ب
كيبوتس دان
نهر الأردن
مرج
الحولة
بحيرة الحولة
القادر
كيبوتس غادوت
صفد
الجليل
بحيرة
طبريا
طبريا
عين
جف
الحمة
الحدود الدولي 1923
مناطق منزوعة السلاح 1949-1967
خط الهدنة السوري الإسرائيلي 1967
التغييرات في خط الهدنة السوري الإسرائيلي 1974
منطقة عادت إلى سيطرة مدنية سورية 1974
منطقة UNDOF

الملحق 8: الموقعون على اتفاقية كامب ديفيد

الصورة رقم 01[1]

من اليمين إلى اليسار: رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، والرئيس المصري أنور السادات.

الصورة رقم 02:

[1] المصدر: الرابط الالكتروني
http://www.itfarrag.com/Articles/Details/بنود-اتفاقية-كامب-ديفيد-سر-انقلاب-الشارع-العربي-على-السادات/46950

الملحق 9: اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و إسرائيل

1/ نص الوثيقة المتعلقة بوضع إطار للسلام في الشرق الأوسط كما وقعت في كامب دايڤيد

بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٧٨

«إجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأميركية في كامب دايڤيد من ٥ إلى ١٧ أيلول ١٩٧٨ واتفقوا على الإطار التالي للسلام في الشرق الأوسط وهم يدعون أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي إلى الإنضمام إليه.

المقدمة:

ان البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب ان يسترشد بالآتي:

إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) بكل اجزائه.

يرفق القراران الرقم (٢٤٢) والرقم (٣٣٨) بهذه الوثيقة.

بعد أربعة حروب خلال ثلاثين عاماً وعلى رغم الجهود الإنسانية المكثفة، لم يستمتع الشرق الأوسط، مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة، بعد بنعم السلام. ان شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم.

إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيغن للإسماعيلية رداً على زيارة الرئيس السادات، ومقترحات السلام التي تقدم بها الزعيمان كلاهما وما لقيته هذه المهمات من استقبال حار من شعبي البلدين، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب اضاعتها إذا كان يراد انقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسي الحرب.

وان مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول.

وان تحقيق علاقة سلام وفقاً لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض في شأن السلام والأمن معها هي أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادىء في قراريّ مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) و(٣٣٨).

إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف. وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الإقتصادي وفي الحفاظ على الإستقرار وتأكيد الأمن.

وإن السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية. وإضافة إلى ذلك في ظل معاهدات السلام، يمكن الأطراف - على اساس التبادل - الموافقة على ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق متزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود وعطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي تتفق على أنها ذات فائدة.

ان الأطراف، اذ تضع هذه العوامل في الإعتبار مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراريّ مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) و(٣٣٨) بكل فقراتهما، وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار، وهي تدرك ان السلام لكي يصبح معمراً يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثر، لذا فإنها تتفق على ان هذا الإطار مناسب في رأيها بشكل أساساً لا بين مصر وإسرائيل فحسب بل كذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعداداً للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس.

إن الأطراف اذ تضع هذا الهدف في الإعتبار قد اتفقت على المضي قدماً على النحو الآتي:

أ - الضفة الغربية وغزّة:

١ - ينبغي ان تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحلّ المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها. ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزّة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

أ) تتفق مصر وإسرائيل على أنه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع اخذ الإهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف في الإعتبار، يجب ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة إلى الضفة الغربية وغزّة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزّة، فان الحكومة الإسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرّد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن

سيدني بيلي، مرجع سابق، ص424.

طريق الإنتخاب الحرّ لتحلّ محل الحكومة العسكرية الحالية. ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الإنتقالية فان حكومة الأردن ستكون مدعوة إلى الإنضمام إلى المحادثات على أساس هذه الإطار. ويجب ان تعطي هذ الترتيبات الجديدة الإعتبار اللازم لكل من بدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي ولاهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

ب) ان تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزّة. وقد تضم وفداً يضم مصر والأردن ووفداً من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزّة أو فلسطينيين آخرين وفقاً لما يتفق عليه.

وسيتفاوض الأطراف في شأن اتفاق بمدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزّة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الإسرائيلية وستكون هناك اعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع امن معينة. وسيتضمن الإتفاق أيضاً ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام. وسيتمّ تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين. اضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأدرنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود.

(ج)وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزّة في أسرع وقت ممكن من دون ان تتأخر عن السنة الثالثة بعد بداية الفترة الانتقالية. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة وعلاقاتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية. وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزّة.

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين لكنهما مترابطتان. احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة وعلاقاتها مع جيرانها، وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي اسرائيل وممثلي الأردن التي ستشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزّة للتفاوض في شأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في شأن الضفة الغربية وغزّة وستركز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الأمن الرقم (٢٤٢).

وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضوع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن. ويجب ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

١ ـ أن يتمّ الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزّة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

٢ ـ أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزّة.

٣ ـ إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين من السكان في الضفة الغربية وغزّة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشياً مع نصوص الإتفاق.

٤ ـ المشاركة كما ذكر اعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض في شأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

د) سيتم اتخاذ كل الأجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن اسرائيل وجيرانها، خلال الفترة الإنتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية. وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزّة. وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعينين للبحث في الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي.

هـ) خلال الفترة الإنتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها بإستمرار وتقرر بإتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزّة في ١٩٦٧ مع إتخاذ الأجراءات الضرورية لمنع الإضطراب واوجه التمزق. ويجوز ايضاً لهذه اللجنة ان تعالج الأمور الأخرى ذات الإهتمام المشترك.

ب ـ مصر ـ إسرائيل:

١ ـ تتعهد كل من مصر وإسرائيل بعدم اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية النزاعات وان اية نزاعات ستتم معالجتها بالطرق السلمية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ توافق الأطراف من أجل تحقيق السلام في ما بينهاعلى التفاوض بإخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار فيما تتم دعوة الأطراف الأخرى في النزاع إلى التقدم في الوقت نفسه إلى التفاوض وإبرام معاهدات سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة.

وإن إطار إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما وستتفق الأطراف على التشكيلات والجدول الزمني أو تنفيذ التزاماتها في ظل المعاهدة.

ج ـ المبادىء المرتبطة:

١ ـ تعلن مصر وإسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة أدناه ينبغي ان تطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان.

٢ ـ على الموقعين ان يقيموا في ما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حال سلام كل منها مع الأخرى.

وعند هذا الحدّ ينبغي ان يتعهدوا بالإلتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة ويجب ان تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على:

سيدني بيلي، مرجع سابق، ص425.

أ ـ إعتراف كامل.
ب ـ الغاء المقاطعات الإقتصادية.
ج ـ ضمان ان يتمتع المواطنون في ظلّ السلطةالقضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء إلى القضاء.

٣ ـ يجب على الموقعين استكشاف امكانات التطور الإقتصادي في إطار اتفاقات السلام النهائية.

2/ نص الوثيقة الثابتة المتعلقة بـ «إطار عمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل» كما وقّعت في كامب دايڤيد بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٧٨

«توافق إسرائيل ومصر من اجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار.

وقد تمّ الإتفاق على ان تتم المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة في موقع او مواقع يتفق عليها الجانبان.

تطبق كل مبادىء قرار الأمم المتحدة (٢٤٢) في هذا الحلّ للنزاع بين مصر وإسرائيل.

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تراوح بين سنتين او ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام.

وقد وافق الطرفان على المسائل الآتية:

أ) ـ الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

ب) ـ إنسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء

ج) ـ إستخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول.

د) ـ حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول. وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كل الدول للملاحة والطيران من دون إعاقة أو تعطيل.

هـ) ـ إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والأردن.

تمركز القوات العسكرية كما يأتي:

أ) ـ ألاّ تتمركز أكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية أو مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومتراً شرق خليج السويس وقناة السويس.

ب) ـ تتمركز القوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالأسلحة الخفيفة فقط لأداء المهمات العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يتراوح عرضها بين ٢٠ و٤٠ كيلومتراً.

ج) ـ أن توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلومترات شرق الحدود الدولية قوات إسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى أربع كتائب مشاة ومراقبون من الأمم المتحدة.

تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفاً.

يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقاً لما يتقرر خلال مفاوضات السلام.

يجوز أن تقام محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق ووضع قوات في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء إلى الداخل لمسافة ٢٠ كيلومتراً وفي منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران. ولا يتم إبعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مثل هذا الابعاد بإجماع أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين.

وبعد توقيع إتفاق سلام وبعد إتمام الانسحاب المؤقت تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل تتضمن الاعتراف الكامل بها في ذلك.

قيام علاقات ديبلوماسية واقتصادية وثقافية وإنهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز أمام حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وفقاً للقانون».

محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص659.

ملحق رقم : 10

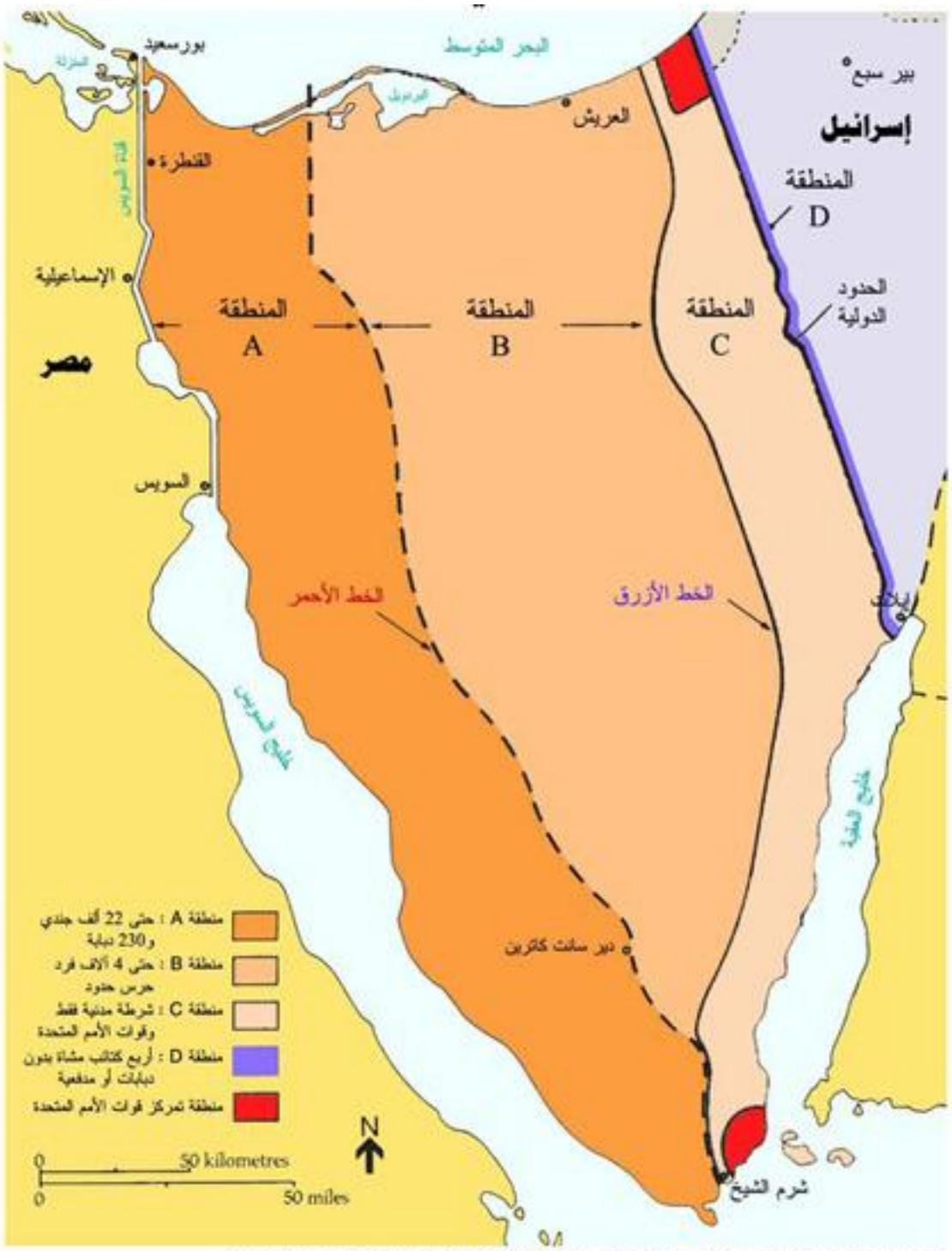

المصدر: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية – الخريطة رقم (I) الخاصة بالحدود الدولية وخطوط المناطق

ملحق رقم : 11

N
Mediterranean Sea
The Nile Delta
Egypt
Cairo
Suez
Gulf Of Suez
Sinai Peninsula
Santa Katherina
Dahab
Nuweiba
Taba
Eilat
Sharm el sheik
Gulf Of Aqaba
Saudi Arabia
El Arish
Sheik Zuweid
Rafah
Gaza Strip
Israel
Jordan

ملحق رقم : 12

جدول يوضح تطور عدد العمال في إسرائيل حسب القطاعات الاقتصادية بين)1988/1978(

السنة	عدد العمال				
	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	غير ذلك	المجموع
1978	11.5	15.1	30.8	10.8	68.2
1979	11.0	16.9	34.2	12.0	74.1
1980	10.3	15.7	35.5	13.5	57
1981	9.5	13.8	38.8	13.6	75.7
1982	10.1	14.0	41.7	13.2	79
1983	10.7	16.3	44.3	16.5	87.8
1984	12.8	16.2	43.7	17.6	90.3
1985	14.1	15.8	42.5	16.8	89.2
1986	14.8	16.5	45.5	17.7	94.5
1987	15.8	19.7	49.7	23.6	108.8
1988	16.7	16.8	54.2	21.7	109.4

جدول يبين تطور الإنتاج الزراعي في غزة بين 1988/1978)ألف طن(

لسنة	محاصيل حقلية	خضار و بطاطا	بطيخ و قثاء	حمضيات	فواكه أخرى
1979م	-	51.4	3.6	192.2	18.9
1980م	-	60	5.8	172.5	21.4
1981م	6	72.7	601	179.3	20.8
1982م	-	76.6	3.1	199.9	15.4
1983م	7.9	79.8	3.1	166.5	19.9
1984م	2.7	86.7	1	159.6	17.1
1985م	8.1	104	0.6	175.7	17
1986م	14.6	105	0.5	146.9	17.1
1987م	-	119	0.9	191.5	16
1988م	-	129.9	1.3	118.8	21.3

جدول يبين تطور الزراعة بالضفة الغربية بين 1988/1978)ألف طن(

السنة	محاصيل حقلية	خضار و بطاطا	بطيخ و قثاء	زيتون	حمضيات	فواكه أخرى
1978م	46	141	11.4	85	80	95.4
1979م	33.2	145.4	8	21.1	79.1	87
1980م	42.5	159.5	19.6	120	74.3	85.9
1981م	41.2	159.5	42.7	45	73.5	106
1982م	28.2	182.3	25.9	95	79.5	99.8
1983م	54.3	172.9	74.9	45	82	85.5
1984م	32.2	170	80.6	62	74.3	93.7
1985م	27.1	169.2	88.8	19.1	76.3	85.6
1986م	32	181.4	73.5	148	80.4	93.1
1987م	40.9	182.3	72.5	8.4	90.8	71.9
1988م	50.9	192.2	22.3	164.3	79.8	98.3

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1_ ابو العمرين خالد نمر: حماس حركة المقاومة الاسلامية، جذورها – نشأتها، فكرها السياسي، مركز الحضارة العربية، الجيزة، ط1، 2000.

2_ أحمد رفعت السيد: الصراع المائي بين العرب واسرائيل، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 1، 1993.

3_ احمد شلبي: مصر في حربين 1967 1973 (دراسة مقارنة لبيان أسباب الهزيمة ودعائم النصر)، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، مصر، ط 2، 1975.

4_ أميرة إسماعيل العبيدي: مؤتمر كامب ديفيد وأثره على القضية الفلسطينية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2011.

5_ بشارة خضر: أوروبا وفلسطين من الحروب الفلسطينية إلى اليوم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة – مصر، د ت.

6_ جورج القرم: انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان، ط1، دار الفرابي، بيروت – لبنان، 2006.

7_ جوزيف الخوري طوق: الاتفاقيات العربية الإسرائيلية (اتفاق كامب ديفيد) ، ج2، ط1، دار نوبليس، بيروت لبنان، 2002.

8_ حسين غازي: الفكر السياسي الفلسطيني (1963–1988)، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط 1، 1993.

9_ الحمد جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 7، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، 2004.

10_خليل حسين: التاريخ السياسي للوطن العربي، تق: محمد المجدوب، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

11_دافيد كيمحي: الخيار الأخير (1967 1991)، ط1، مكتبة بيسان، بيروت – لبنان، 1992، ص 153.

12_ربابعة غازي: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الأوسط (1967 1987)، ط1، عمان الأردن، 1989.

13_رمضان عبد العظيم: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993.

14_زرد أحمد أبو الحسن: مصر والقضية الفلسطينية، وزارة الاعلام المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، 2009.

15_شاش طاهر: التطرف الإسرائيلي (جذوره وحصاده)، ط1، دار الشروق، القاهرة مصر، 1997.

16_شوقي ابراهيم: دايان يعترف، دار التعاون للطبع والنشر، مركز الدراسات الصحفية، القاهرة مصر.

17_شيف زائيف وايعاري ايهود: انتفاضة (عبري)، دار شوكن، القدس، ط 1، 1990

18_شيفر شمعون: أسرار حرب لبنان (عبري)، عيدنيم، يديعوت أحرنوت، تل أبيب، 1984

19_شيلو أرئنه: خطط الدفاع في الضفة الغربية، جامعه تل أبيب، إصدارات الكيبوتس الموحد، 1982.

20_طارق محمد سويدان: فلسطين التاريخ المصور، الايداع الفكري للنشر والتوزيع، الكويت، 2004.

21_طه مجدوب: حرب اكتوبر طريق السلام، ط2، مطابع الهيئة العامة للاستعمالات، د. م، 1993.

22_العاروري نصير حسن: أمريكا الخصم والحكم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت – لبنان، 2007.

23_عبد الرحمن أسعد والزرو نواف: الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الإنتفاضة وبعد الإنتفاضة ، ط1، دار الشروق، بيروت لبنان، 1990.

24_عبد الرحمن وال زورو: الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة وبعد الانتفاضة، دار الشروق، بيروت، ط 1، 1990.

25_عبد الرحمن والزرو: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية 2000، مقدمات، وقائع، تداعيات ، استخلاصات، دون دار لنشر، غمان، 2001.

26_عاروري نصير: أمريكا الخصم والحكم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2007.

27_العلوان شريف جاويد: تسويه كامب دايفيد ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، دار واسط النشر، د ت.

28_عليم يهود: الجهات التي تؤذي الاستقرار اتفاق السلام مع مصر (عبري)، مركز بيغن السادات بيسا للأبحاث الإستراتيجية ، جامعة بار إيلان، رامات جان، 2009.

29_عمليه الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات (1991 2001)، مركز دراسات الشرق الأوسط، ع 18 / 19، 2002 .

30_العوضي محمد سعد: حسن التهامي يفتح ملفاته من احتلال فلسطين إلى كامب ديفيد(عبد الناصر، السادات، وسكين المخابرات الأمريكية)، ط1، دار الديوان، القاهرة مصر، 1997.

31_الغبرا ناظم شفيق: إسرائيل والعرب (من صراع القضايا إلى سلام المصالح)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1997.

32_فرج عصام الدين: منظمة التحرير الفلسطينية 1964 1993، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، المعادي، ط 1، 1988.

33_الفريق سعد الدين الشاذلي: مذكرات حرب اكتوبر 1967 1973، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1، الجزائر، 2003.

34_قبرصي عاطف: الاثار الاقتصادية لإتفاق كامب ديفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1982.

35_الكيلاني هيثم: الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الاسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1991.

36_كيفال جيرشون: السياسة الحزبية في اسرائيل، دار بيتسلم، تل أبيب، 2005،.

37_ليش آن: إدارة ريغن وسياستها نحو الفلسطينيين (فلسطين والسياسة الامريكية من ويلسون إلى كلنتون)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996.

38_مجدي حمادة: الصراع العربي الإسرائيلي (الأصول والمستقبل)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2013.

39_محسن محمد الصالح: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، 2012.

40_محمد ابراهيم كامل: السلام الضائع في كامب ديفيد، القاهرة مصر.

41_محمد البحتري: حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية، تق: حسن عيسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2011.

42_محمد محسن صالح: فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط 1، مركز الاعلام العربي، مصر، 1424 ه – 2003 م.

43_محمود فوزي: كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة – مصر، د ت.

44_مركز الدراسات الريفية: نشر احصائية سنوية لعام 1985 بالضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1985.

45_مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان: النظام الضريبي الضفة الغربية وقطاع غزة كأداة لفرض السيادة خلال الانتفاضة (عبري)، مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان " بيتسلم "، القدس، 1990.

46_المسيري عبد الوهاب: الصهيونية والعنف (من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الاقصى)، دار الشروق، القاهرة، ط 2، 2002.

47_منظمة العفو الدولية: تقرير 1989، قسم الاعلام والمنشورات في منظمة العفو الدولية، لندن، ط 1، 1991.

48_مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب دايفيد وأخطاره، عرض وثائقي، ط1، بيروت – لبنان، 1978.

49_نافع بشير: الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية، دار الشروق، بيروت، ط1، 1999.

50_نافعة حسن: مصر والصراع العربي الإسرائيلي (من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط 2، 1986.

51_نصر الله عبد الفتاح: واقع القطاع الصناعي في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، 2001.

52_نوال عليليش، فاطمة عليا ن: اعم مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي (1978 – 2002)، تخصص تاريخ وجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الادب والعلوم الإنسانية، بوزريعة – الجزائر 2007 – 2008.

53_هاشم عمرو: القضايا الخارجية في عهد مبارك، مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر، 1993.

54_هيكل محمد حسنين: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل عواصف الحرب وعواصف السلام)، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2، 1996.

55_هيكل محمد حسنين: خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر انور السادات، ط 23، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، القاهر، مصر، 2012.

56_الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، مؤسسه الدراسات الفلسطينية مركز الوثائق والدراسات، بيروت، لبنان، 1977.

57_يعلون موشيه: الإحتياجات الأمنية لإسرائيل نحو تسوية سياسية مع الفلسطينيين (عبري)، مركز القدس للشؤون العامة، القدس، 2010

ثانيا: الكتب المترجمة:

1_ باتريك سيل: الأسد (الصراع على الشرق الأوسط)، ط 10، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2007.

2_ جيفري ارنسون: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية (اسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة)، تر: حسني زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة البحرين، بيروت ، ط 1، 1990.

3_ دايان موشيه: تاريخ السلام ومستقبل إسرائيل، كيبوتس، القدس، 1980.

4_ ديان موشيه: قصة حياتي، تر: الحسيني الحسيني معذى، دار الخلود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

5_ سيدني بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعمليه السلام، تر: الياس فرحات، ط1، دار الحرف العربي، بيروت لبنان، 1996.

6_ شامل أباظة: الوجه الأخر لإتفاق كامب ديفيد، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة – مصر، 2010.

7_ شولتز جورج: مذكرات اضطراب ونر، تر: محمد محمود دبور وآخرون، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1994.

8_ كارتر جيمي: فلسطين (سلام لا تفرقة عنصرية)، تر: عادل نجيب بشرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2008.

9_ كوانت وليام: عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة مصر، 1994.

10_كيسنجر هنري: مذكرات هنري كيسنجر، تر عاطف احمد عمران، ج 1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 5، 2005.

11_مائيير غولدا: الحقد، تر: بهجت حيدر ورسمية أبو الهجا، دار المسية للصحافة والطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1988.

12_هارولد لاسويل: الجدران الأخرى سياسة عمليه السلام العربي الإسرائيلي، تر: حسن عبد الفتاح، معهد المشاريع الأمريكي للدراسة العمليات السياسية والاجتماعية، القاهرة مصر، 1985.

13_هنري كيسنجر: النظام العالمي (تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ)، تر: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 2015.

ثالثا: الرسائل والمذكرات:

1_ انور جمعة حرب ابو مور: التطور التاريخي لمشروع الفضية الفلسطينية (1964 – 1999)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الاسلامية، غزة – فلسطين، 2014.

2_ زياد الخضر العبد المطر: اتفاقية كامب ديفيد المصرية الاسرائلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1978 1993)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012.

3_ قصي احمد حسن حامد: دور الولايات المتحدة الأمريكية في احداث تحوله الديمقراطي في فلسطين(ولاية جورج بوش الأب 20012006)، أطروحة مقدمة لنيل درجة ماستر في التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.

4_ ميالة مؤيد جميل: علاقة النظام الضريبي بالنظم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، ة نابلس، 2006.

5_ وافي سامي سعيد: تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني 1990 – 2015، رسالة ماجستير في الاقتصاد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005.

6_ عرار عبد العزيز أمين: حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين، ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية (1948 1982)، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2001.

7_ أبو رجليه سامر: العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969 1982)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

8_ أبوعامر عدنان: الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الاولى 1987 – 1993، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2004.

رابعا: المجلات:

1_ حسين السيد حسين: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي، مجلة الدراسات التاريخية، ع 117 118، كلية العلوم السياسية، 2012.

2_ سلمى عدنان محمد وآخرون: اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وموقف دول الخليج العربي منها، مجلة المستنصرية لدراسات العربية والدولية، ع 37، 19751982 .

3_ الأسدي عبده: التنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية فك ارتباط أمن إعادة انتاج للتبعية، مجلة صامد الاقتصادي، ع 94، 1993.

4_ أبو عامر عدنان: تطور المقاومة الفلسطينية (الشعبية والمسلحة بين 1967 1987)، مجلة الجامعة الإسلامية، م 19، ع 1، 2011.

5_ العملة عمرو: المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الاسكانية في الوطن المحتل، مجلة صامد الاقتصادي العددان 69 – 70، 1987.

6_ مبادرة السلام للرئيس السادات – ملف وثائقي، المجلة السياسية الدولية، ع 51، 1978.

7_ مجلة القضية الفلسطينية في نصف قرن، دار المعارف، القاهرة، 2016.

8_ هلال جميل: أثر السياسة في الوضع السكاني للضفة العربية وقطاع غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 4، 1990.

9_ هلال على الدين: النظام الإقليمي العربي الجديد واحتمالات الثمانينات، عرض وتلخيص: أسامة الغزالي، حرب، المجلة السياسية الدولية، ع60، 1980.

10_منصور الحميري: الحروب العربية الاسرائيلية، مجلة الوسط السياسي، ع 2074، 11 ماي 2008 ، م 5 جمادى الاولى 1429 ه.

11_عكاشة محمود وأبو ظريفة سامي: محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة، دراسة ميدانية، ملتقى الفكر العربي، القدس، ط1، 1992.

12_حمد عوض حمدان: الدور المصري في حرب فلسطين 1948 مجلة جامعة الاقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، م 16، ع، 2 ، 2012.

58_جامعة الدول العربية: قرارات مشروعات مبادرا ت، جامعة الدول العربية، مكتب الأمين العام، 1988.

خامسا: المواقع الالكترونية

1- كامب ديفيد 37عاما من السلامإتفاقية/https: //elmarsad.org/AR

سادسا: الكتب بالأجنبية :

1_ El abed oroub un protested palestinians in egypt sinse 1948 institute for palestine studied beirut 2009 .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهـــــــــداء	
مقدمة	أ-ج
الفصل التمهيدي: الصراع العربي مع الكيان الصهيوني	
أولا: الحروب العربية مع الكيان الصهيوني:	5
ثانيا: مشاريع التسوية:	15
ثالثا: زيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل:	20
الفصل الأول: اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل (1978 -1979)	
المبحث الأول: توقيع اتفاقية كامب ديفيد:	24
أولا: ظروف انعقادها	24
ثانيا: اطراف اتفاقيه كامب ديفيد 1978و بنودها:	29
ثلثا: التوقيع على الاتفاقية ونتائجها	31
المبحث الثاني: المواقف العربية والدولية من اتفاقية كامب ديفيد	35
أولا: ردود الفعل المحلية:	35
ثانيا: ردود الفعل الإقليمية	39
ثالثا: ردود الفعل الدولية:	41
الفصل الثاني: تداعيات الاتفاقية على القضية الفلسطينية (1978 -1988)	
المبحث الأول: التداعيات السياسية والعسكرية.	44
أولا: التداعيات السياسية.	44
ثانيا: التداعيات العسكرية.	54
المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية:	60
أولا: التداعيات الإقتصادية.	60

ثانيا: التداعيات الإجتماعية.	63
خـــاتمة	72
ملاحق	74
قائمة المصادر والمراجع	89
فهرس المحتويات	97